الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

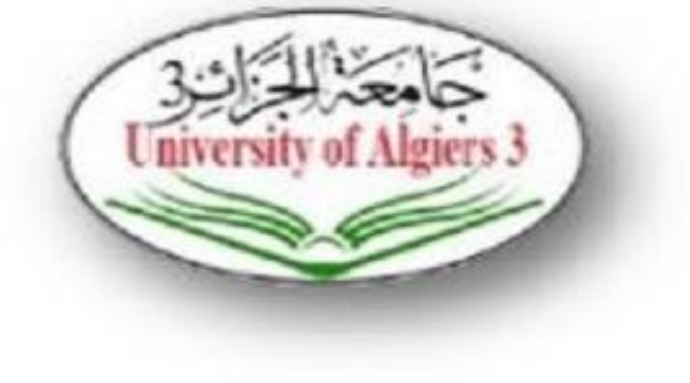

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بعنوان

الاقتصاد الكلي
محاضرات وتمارين

موجهة لطلبة السنة الثانية LMD

إعداد الدكتورة: لولاشي ليلى

السنة الجامعية:2019-2020

الفصل الأول

مدخل للاقتصاد الكلي

تمهيد:

إن علم الاقتصاد الكلي في الواقع هو علم جديد. حيث أدرك الاقتصاديون بعد الكساد العظيم الذي حصل في الولايات المتحدة عام 1930 أهمية وجود طريقة منظمة لقياس الاقتصاد الكلي، إضافة لحاجتنا إلى نظريات حتى تقود عملية وضع القوانين وإصلاح مشاكل محتملة. من حوالي مئة عام لم يتواجد بيانات شاملة حول النشاط الاقتصادي، لذلك لم يكن علم الاقتصاد الكلي ممكنا. في الوقت الحاضر المعلومات الاقتصادية متوافر.

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة الصورة الكبيرة للاقتصاد وكونه وحدة مستقلة وهو يدرس مواضيع كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم حيث يدرس أهميتها وتفاعلها مع بعضها البعض لاقتصاد الكلي منظومة تربط بين عدد لا حصر له من السياسات والموارد والتقنيات التي تحدث من خلالها التنمية الاقتصادية. وبدون الإدارة الصحيحة للاقتصاد الكلي، يتعذَّر الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

1.مفهوم الاقتصاد:

تعددت تعاريف الاقتصاد الكلي ،بتعدد الكتاب الاقتصاديين فيعرفه أدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" بأنه علم دراسة الثروة ويقصد بالثروة كل ماله قيمة وقابل للمبادلة بنقود أو سلع . كما يعرفه الاقتصادي الإنجليزي الفريد مارشال بأنه علم دراسة السلوك الإنساني فيما يتعلق بإنتاج الثروة وتبادلها أو انفاقها [1]

كما يعرفه بول سام ويلسون بأنه العلم الذي يدرس كيفية اختيار الافراد طريقة استخدامهم لمواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف السلع على مدار الزمن وكيفية توزيع هده السلع لإشباع حاجات الافراد في المجتمع لغرض الاستهلاك الحاضر والمستقبل.

أي أنه العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الامثل للموارد المحدودة (النادرة) من أجل اشباع حاجات الافراد والمجتمع اللانهائية،

أ.الاقتصاد الكلي: هو أحد فروع الاقتصاد الذي يتعامل مع اقتصاد الدولة ككل، يهتم بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها كمستوى الناتج الكلي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار والتضخم والكساد، البطالة والنمو والتجارة الخارجية والإنتاج المحلي الإجمالي وكذلك التعرف على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.وقد تعددت التعريف التي قدمت للاقتصاد الكلي إلا أنها تصب كلها في معنى

[1] محمد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد،مبادئ علم الاقتصاد،دار زهران،عمان،2008،ص04.

واحد" مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة،وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة[2]"

ب. الفرق بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي:

ينقسم الاقتصاد الى قسمين رئيسيين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي وللتفرقة بينهما يجب معرفة الاختصاصات الاهتمامات والنظريات لكل قسم:

أولا: التحليل الاقتصادي الجزئي (النظرية الجزئية) :هو ذلك الجزء من علم الاقتصاد الذي يعالج المشكلة الاقتصادية من خلال دراسة وتحليل سلوك وقرارات الوحدات الاقتصادية والتي تزاول نشاطاتها بمعزل عن بقية الوحدات الاقتصادية الأخرى، فهو يهتم بدراسة سلوك المستهلك، المنتج، والسوق وإن هذه الوحدات تسعى إلى تعظيم منفعتها أو أرباحها من خلال ، فالنظرية الجزئية تتعامل مع مبدأي "التعظيم والتقليل[3] "

ثانيا: الاقتصاد الكلي:

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة سلوك الدولة وكيف ستؤثر سياساتها على الاقتصاد، حيث أن الاقتصاد الكلي لا يقوم بتحليل أفراد أو شركات محددة بل يقوم بتحليل صناعات واقتصاديات بأكملها والمشكلات الاقتصادية الكلية مثل التضخم والبطالة، بالإضافة لدراسة الدخل القومي والناتج المحلي ألإجمالي يركز الاقتصاد الكلي على العلاقات الاقتصادية لهذا تستخدمه الحكومات لبناء السياسات الاقتصادية والمالية، وتنقسم السياسات الاقتصادية الي نوعين، السياسة المالية كالإنفاق والضرائب والسياسة النقدية ويقوم بتنفيذها عادة البنك المركزي مثل قرار سعر الفائدة وسعر الخصم، وللاقتصاد الكلي تأثير كبير على سوق تجارة العملات، خاصة عند صدور بيانات مثل سعر الفائدة أو البطالة حيث تصبح حركة السوق غير مستقرة.

2. طرق التحليل الاقتصادي:

تفيد دراسة النظرية وكيفية تطبيقها في فهم طبيعة النشاط الاقتصادي. ويقصد بالنظرية الاقتصادية مجموعة المبادئ والروابط التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية. ويهمنا هذا مناقشة الطرق التي يتم بمقتضاها الكشف عن هذه المبادئ الأساسية.

يمكن صياغة التحليل الاقتصادي بالشكل التالي:

---

[2] عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصادية -تحليل جزئي وكلي-،مكتبة زهراء الشرق،القاهرة،مصر،1998،ص208.

[3] عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 ،ص22

أ. التحليل الوصفي:

يسعى هذا النوع من التحليل إلى وصف الظواهر الاقتصادية المختلفة ودراسة مختلف العوامل التي أدت إلى ظهورها حتى يكون بالإمكان تحديد أبعادها المختلفة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى وأثرها عليها، ومن ثم يمكن وضع مقترحات لحلها.[4]

ب. .التحليل الاقتصادي الرياضي: هو نوع من أنواع التحليل الاقتصادي يعتمد على استعمال أداوت علم الرياضيات في تحليل العلاقات بين متغيرات الظواهر الاقتصادية قيد الدراسة. وقد بدأ التطور الأكثر وضوحا في الاقتصاد الرياضي منذ 1930 مع التطورات التي حدثت في الحواسيب الالكترونية إبان الحرب العالمية الثانية. [5]

ومن مزايا التحليل الرياضي أنه يدعم التحليل بالمنطق والدقة ويمكن من عمل التعميمات خاصة في المراحل التحليلية المتقدمة والتي تتناول النماذج ذات المتغيرات الكثيرة حيث تزداد العلاقات بينها تشابكا وتعقيدا. وأن العلم الذي يهتم بهذا التحليل هو الاقتصاد الرياضي.

ج. التحليل القياسي:

يهدف التحليل القياسي أكثر من مجرد تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية، كما هو الحال في التحليل الرياضي، بل معرفة العلاقة الكمية بين هذه المتغيرات، ولتحقيق ذلك يستخدم الإحصاء والرياضيات في التعبير عن هذه العلاقات الاقتصادية وتطبيقاتها، ولا يعني ذلك أن التحليل القياسي هو الوسيلة الوحيدة للحكم على هذه التصورات، ففي بعض الحالات حيث لا تتوافر البيانات الكافية أو الدقيقة لعمل الاختبارات الإحصائية فلا مفر من اللجوء إلى الاجتهادات الوصفية لمحاولة تفسير الظاهرة رغما ما لذلك من قصور.[6]

د. التحليل البياني:

يمثل عرض تصويري للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. ويجد الكثير استحسانا للعلاقة بين متغيرين عند عرضها في رسم بياني عنه في صورة معادلة جبرية. والعقبة الأساسية أمام التحليل البياني هو عدم قدرته على تصوير الحالات التي تزيد عدد المتغيرات فيها عن ثلاثة.

---

[4] مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار سعيد ،**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2004،ص ص28،24.
[5] بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي:نظريات نماذج وتمارين محلولة، مرجع سبق ذكره، ص 16.
[6] مجيد علي حسين،مرجع سابق،ص25.

هـ.التحليل الساكن

ويقسم إلى تحليل ساكن وتحليل ساكن مقارن:

أولا: التحليل الساكن: التحليل الساكن يتميز بكون العلاقات السببية التي تحدده تكون مستقلة عن الزمن كأن تكون لدينا الدوال التالية:

$$D = f_1(P, Y_0)$$

ثانيا: التحليل الساكن المقارن:

أما التحليل الساكن المقارن فيقصد به مقارنة وضعيتين مختلفتين لهما نفس العلاقات السببية ولكن قد تكون قيمة المتغير المستقل قد تغيرت من فترة لأخرى.

و. التحليل الديناميكي:

في هذا النوع من التحليل أو النماذج فإن المتغيرات الداخلية تتغير بتغير الزمن ومنه حتى يكون التحليل ديناميكيا يكفي أن نأخذ بعين الاعتبار الزمن اللازم حتى يتمكن المتغير المفسر المستقل من التأثير على تطور المتغير المفسر. وهذا النوع التحليل يقسم النماذج إلى نوعين تحليل مستمر وتحليل على فترات حيث يمكن صياغة النماذج بشكل مستمر أو على فترات حسب رغبات المدارس والسهولة الرياضية والعملية.

منهجية التحليل الاقتصادي وكيفية بناء النماذج الاقتصادية الكلية :

إن التحليل الاقتصادي ومن أجل تفسير الأحداث والوقائع الاقتصادية ، مثلا أزمة 1929 يلجأ إلى اختيار أسباب الظاهرة المدروسة مع تبسيط للواقع عن طريق ما يعرف ببناء النماذج الاقتصادية .يبني الاقتصاديون النموذج من أجل فهم الظواهر الاقتصادية ومن اجل تفسير المتغيرات الاقتصادية [7].فالنماذج الاقتصادية عبارة عن نظريات تقوم بتوليف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية فهي الوسيلة المستخدمة في صياغة النظرية الاقتصادية رياضيا. ويصاغ النموذج عموما وفق عدة صور فيمكن أن يكون وصفيا إن اعتمد التعبير الأدبي عن الظاهرة، أو أن يكون رياضيا إن استخدم القياس الكمي، أو أن يكون قياسيا إن استخدم أساليب اختبار العلاقات المفترضة[8].

وبناء على هذا التعريف نستخلص أن النموذج يتكون من؛ متغيرات ومعادلات نوضحها في الآتي :

[7] -Gregory N. Mankiw(2013), Macroéconomie, traduction par Jihad C. El Naboulsi,6 e édition, De boeck, p9

[8] محمد فرح،التحليل الاقتصادي الكلي الأسس النظرية، دار أسامة، الجزء الأول ،بدون ذكر بلد النشر، 2004ص 37.

1.مكونات النموذج:

أ. المتغيرات :تستعمل النماذج نوعين من المتغيرات؛ المتغيرات الداخلية والمتغيرات **الخارجية**، والتي تعرف انطلاقا من تسميتها حيث المتغيرات الخارجية هي عبارة عن متغيرات تحدد قيمتها من خارج النموذج، وتضاف جاهزة إليه، أما المتغيرات **الداخلية** فهي متغيرات تحدد قيمتها داخل النموذج، ويفترض أنها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وتتأثر كذلك بالمتغيرات الخارجية لكنها لا تؤثر فيها[9]. وتضم كل من المتغير التابع الذي يكونتغيره مرتبطا بتغبر المتغيرات المستقلة،والمتغير المستقل هو الذي يسبب تغير المتغير التابع ،أي أنه هو الذي يفسر تغير المتغير التابع:مثال

ب. المتغيرات الوسيطة (الثوابت أو المعلمات) وهي ثوابت تستعمل كأوزان أو وسائط ربط وتمييز بين المتغيرات ضمن معادلات النموذج، ولا يسمح لها بالتغير لأن تغيرها يؤثر على الظاهرة المدروسة،وهذا راجع لاهتمام التحليل الاقتصادي بالعلاقة الجزئية أي العلاقة القائمة بين بعض المتغيرات بفرض ثبات المتغيرات الأخرى.[10]

معادلات النموذج :

أ. **العلاقات التعريفية :**هي العلاقات التي تهدف إلى التعبير عن متغير ما يسمى بالمتغير التابع"المفسر" أو جملة من المتغيرات، بدلالة متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة"المفسرة" وذلك عن طريق تحديد علاقة معلومة ومتعارف عليها وصحيحة، كما ،أنها لا تستلزم شرطا أو سببا فهي متطابقة وليست بمعادلة. مثال ذلك ($Y = C + S$: الدخل= الاستهلاك+ الادخار)أو $AD=C+I$ "الطلب الكلي يساوي الاستهلاك +الاستثمار.

ب. **علاقة سلوكية:**

هي معادلة تصف وتفسرسلوك متغير اقتصادي ،بدلالة متغيرات اقتصادية ،وتسمى كذلك المعادلات التفسيرية،مثل العلاقة التي تفسر سلوك الاستهلاك بدلالة الدخل المتاح:

$$C=f(yd)$$

9 - علاش أحمد،دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة ، الجزائر،2010 ص 15

10 - عمر صخري، مرجع سابق، ص 10.

ج.علاقات توازنية:

هي المعادلات التي تمثل شرط التوازن." تعني حالة التوازن التقاء عنصرين منفصلين أو متعارضين في نقطة واحدة"[11]مثال

$$AD=Y$$

$$C+S=C+I$$

3.أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تهدف السياسة الاقتصادية الكلية الى تحقيق أربعة اهداف رئيسة وهي:

-- **التشغيل الكامل (الاستخدام التام):** يقصد بالتشغيل الكامل نظريا استخدام جميع موارد المجتمع استخداما كاملا وأمثلا ومن ثم الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وهو هدف يصعب الوصول إليه في الواقع العملي وهذا ما يجعلنا نقبل وجود معدل بطالة عادي أو طبيعي وذلك بربطه بمعدل النمو والتضخم...الخ، أي أن معدل البطالة الطبيعي هو ذلك الذي يسمح وجوده بتوظيف العمالة في مؤهلاتها الملائمة.[12]

– **استقرار الاسعار:** تهدف هذه السياسة الى مكافحة التضخم الذي يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية، علما ان التضخم على الرغم من مضارة على المجتمع الا انه من الممكن ان يستفيد منه فئتين، الاولى هم الاشخاص الذين ترتفع دخولهم بمعدل أسرع من معدل ارتفاع الأسعار والثانية الذين بمقدورهم ان يقترضوا بسعر فائدة منخفض نسبياً فيما قبل التضخم، إذ أن هذه الفئة تستفيد من خلال تمكنهم من رد قروضهم ذات الفائدة المنخفضة بنقود ذات قوة شرائية أقل منها عند الاقتراض.

أما المتضررين فهم المقرضون بسعر فائدة منخفض قبل التضخم لأنهم يستردون قروضهم بنقود ذات قوة شرائية أقل مما كانت عليه عند عقد هذه القروض.

– **النمو الاقتصادي:** الهدف الثالث هو النمو الاقتصادي، فإذا تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل أكبر من معدل نمو السكان فإن النمو الاقتصادي يتحقق، وفي ظل النمو الاقتصادي يتاح للمجتمع مزيد من السلع والخدمات ويتوفر له مستوى اعلى للمعيشة. والنمو هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير

---

[11] علاش أحم ،دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة ، الجزائر، 2010 ص.15.

الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.

- **عدالة توزيع الدخل:** من بين الاهداف التي ترمي اليها السياسة الاقتصادية الكلية هي محاولة توزيع الدخل بشكل عادل، أو على الاقل قريب من العدالة، وإلا فلا فائدة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي من دون توزيع الدخل بصورة عادلة.

- **التوازن الخارجي:** يلخص ميزان المدفوعات كل المعاملات الاقتصادية بين البلد والعالم الخارجي خلا فترة زمنية معينة، وتشمل المعاملات كل من الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال، فتقيد الصادرات في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً موجبة، أما الواردات فتقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً سالبة، وعند تدفق رأس المال من البلد الى العالم الخارجي فأن التدفقات تقيد في الجانب المدين باعتبارها بنوداً سالبة، أما اذا كان التدفق الى داخل البلد من العالم الخارجي فأنها تقيد في الجانب الدائن باعتبارها بنوداً موجبة.

إذا تجاوز مقدار المعاملات المقيدة كبنود سالبة (المدفوعات) مجموع المعاملات المقيدة كبنود موجبة (المتحصلات) فإن ذلك يعني حصول عجزاً في ميزان المدفوعات، ولا بد للدولة هنا ان تتخذ اجراءات لتصحيح الوضع والا ضاعت مكاسبها من التجارة الدولية.

سلسلة تمارين حول الفصل الاول

1- بماذا يختص التحليل الاقتصادي الكلي؟ وما هو الفرق بينه وبين الجزئي؟

2- ما هو المقصود بالتحليل الساكن والتحليل الحركي؟

3- ما أهمية النموذج الاقتصادي الكلي؟

4- هل يمكن الانتقال من الاقتصاد الجزئي الى الاقتصاد الكلي ام لا؟ كيف ذلك؟

5- عرف النموذج الاقتصادي ،وماهي أهم مكوناته؟

6- ما هي اهداف الاقتصاد الكلي؟ يعتبر الاستهلاك على مستوى الاقتصاد الكلي متغير غير متجانس. وضح ذلك؟

7- ما هو السبب وراء الاهتمام بالاقتصاد الكلي بعد 1929؟

الفصل الثاني

حسابات الدخل الوطني

تمهيد:

يهتم الاقتصاد الكلي بتحديد مجمل الإنتاج الاقتصادي في بلد معين ومتغيراته مثل مستوى السعر، مستوى العمالة، معدلات الفائدة ومتغيرات أخرى مثل التضخم، البطالة، ولعهم كيفية تحديد فله المتغيرات يجب دراسة ما يسميه الاقتصاديون: حسابات الدخل الوطني وفي هذا السياق نجد أن الوظيفة الأساسية الحسابات الدخل الوطني هو تزويدنا بمعلومات شامية عن الدخل الوطن، الإنتاج، والإنفاق. وهذه المعلومات تعد ضرورية الأغراض التحليل الاقتصادي، ووضع السياسات والقيام بالتنبؤات الاقتصادية.

1. تطور تقديرات الدخل الوطني:

لقد بدأ الاهتمام بعمل تقديرات الدخل الوطني منذ القرن السابع عشر الميلادي، فقد كان "وليام بيتي" أول من تحدث عن مفهوم الدخل الوطني كأداة تحليلية وقدم أول تقدير للدخل الوطني في بريطانيا.

وفي القرن الثامن عشر عرض الطبيعيون في فرنسا محاولة متطورة للحسابات الوطنية، فقد قدموا نموذجا لتدفق الدخل يعرف بالجدول الاقتصادي. ولكنهم حددوا مفهوما ضعيفا للإنتاج وقصوره على الزراعة دون غيرها واعتبروا بقية القطاعات الاقتصادية عقيمة لا تنتج.

وقد تناول الباحثون ثلاثة مفاهيم أساسية لقياس الدخل، ويعرف المفهوم الأول بالمفهوم الشامل ويتضمن حساب السلع والخدمات في الاقتصاد، أما الثاني فهو مفهوم الإنتاج المحدود ويتناول حساب السلع المادية فقط ويستثني الخدمات والمفهوم الثالث هو مفهوم إنتاج السوق ويتضمن حساب السلع والخدمات التي تدخل السوق.

وفي أواخر القرن الثامن عشر تبني آدم سميث مفهوم الإنتاج المحدود وقد عارض هذا المفهوم في القرن التاسع عشر عدد من الاقتصاديين في كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا. وقد كان الاقتصادي البريطاني **Alfred Marshal** أول من أدخل تعديلات هامة على حسابات الدخل الوطني. فقد ميز بين الدخل الصافي والدخل الإجمالي وفرق كذلك بين القيم النهائية والقيم الوسيطة.

أما كارل ماركس فقد تبنى فكرة الانتاج المحدود، إذ انه قصر مفهوم الانتاج على السلع المادية فقط دون الخدمات وفرق بين إجمالي الناتج الوطني وصافي الناتج الوطني.

وقد زاد الاهتمام أكثر بتقديرات الدخل الوطني بعد ظهور أبحات الاقتصادي كينز الذي وضع الأساس النظري الحديث لتحليل الدخل الوطني وأبرز أهميته وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وقد تبي فكرة الإنتاج الشامل في هذا التحليل.

وقد ساعد ظهور الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، كثيرا من الدول على التعجيل في استخدام إحصائيات الدخل الوطني وذلك لأن مساهمات الدول الأعضاء كانت تعتمد على أساس الدخل الوطن لكل دولة. وتحاول جميع الدول اليوم قياس دخلها، فالدخل الوطني يمثل أداة حديثة في التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية.

2. أهمية الحسابات الوطنية: [13]

تعتبر دراسة حسابات الدخل الوطني ذات أهمية كبيرة، فهي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، أي أنها تقوم بقياس وتحليل عناصر الدخل الوطني وأوجه استخداماته. وتتمثل أهمية دراسة الحسابات الوطنية فيما يلي– :

تساعد الحسابات الوطنية على تقدير الاتجاهات المتحملة التي يمكن أن يتجه إليها الاقتصاد، وهو ما يساعد على وضع الإجراءات المناسبة لجعل الأحوال تتجه أو تقترب من الأهداف المطلوبة.

–تقدم الحسابات الوطنية بيانات منظمة عن التدفقات الاقتصادية المهمة بين القطاعات الاقتصادية ضمن نظام حسابي شامل، وأنها تساعد على تفهم العلاقات الإحصائية بين تلك التدفقات.

– تقدير نجاح السياسات الاقتصادية للدول، من خلال مقارنة تقديرات حسابات الدخل الوطني بين فترة تطبيق السياسة الاقتصادية والفترة السابقة لها.

3. تدفق الدخل في الاقتصاد:

إن الإنتاج يتم عن طريق الوحدات الإنتاجية، ويقدم الأفراد خدمات عوامل الإنتاج هذه الوحدات من أجل المساهمة في الإنتاج ويحصلون مقابل هذا على إنتاج هذه الوحدات من السلع والخدمات. بمعنى يتم تحويل خدمات عناصر الإنتاج في الوحدات الإنتاجية إلى سلع وخدمات وفي المقابل هذا التدفق النقدي هناك تدفقان نقديان مماثلان: أحدهما يمثل الدخل والآخر يمثل الإنفاق، حيث يتم تبادل خدمات عوامل

[13] - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1994 ،الجزائر، 1994 ،ص 28 -29 .

الإنتاج مقابل دخل نقدي، بينما تبادل الوحدات الإنتاجية إنتاجها من السلع والخدمات مقابل إنفاق من الأفراد على هذه السلع والخدمات.

مما سبق بعد الناتج الوطني الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات. وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج الوطني. ولكي نتوصل إلى مفهوم الدخل والناتج الوطني ينبغي لنا أن نستعرض أولا ما يعرف بنموذج "حلقة التدفق الدائري للدخل" ويقوم على اعتبار أن كل دينار بنفق من قبل شخص ما لشراء سلعة أو خدمة معينة يمثل في ذات الوقت دخلا لشخص آخر، هذا الدخل يمثل أيضا" قيمة السلعة أو الخدمة.

أي أن دينار إنفاق = دينار دخل = دينار قيمة السلعة أو الخدمة أي قيمة الإنتاج. ويستند مفهوم حلقة التدفق إلى حقيقة مفادها أن كل دينار يتم إنفاقه لشراء سلعة أو خدمة، يعتبر في نفس الوقت دخلا لطرف آخر في الاقتصاد المحلي. والذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد الوطني (القطاع العائلي،قطاع الاعمال،القطاعالحكومي والعالم الخارجي).

أ- **القطاع العائلي:** وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى ويحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنهم من شراء السلع والخدمات المختلفة عن طريق بيعهم لعناصر الإنتاج التي يملكونها العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم. أي يقوم القطاع العائلي بإعطاء قطاع المنتجين خدمات عناصر الإنتاج التي يمتلكها ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستهلاكي الخاص.

ب- **قطاع الأعمال:** ويتألف هذا القطاع من المنتجين الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد ،وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة (عمل، رأس مال، أرض، ومنظم). ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري.

ج-**القطاع الحكومي** : ويقوم هذا القطاع بصرف المبالغ على المشاريع الأساسية وكذلك دفع مخصصات للعجزة وكبار السن بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال. ويحصل القطاع الحكومي على موارده المالية عن طريق فرض الضرائب. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الحكومي.

د- **القطاع الخارجي** : يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات إلى الدول الأخرى (الصادرات) ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى (الواردات). ويوضح صافي الانفاق

الخارجي الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات. ويمكن توضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد الوطن (العائلي، الإنتاجي، الحكومي والعالم الخارجي) وفقا للشكل أدناه الذي يبين حلقة التدفق النقدي في الاقتصاد حسب الآتي:

- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

  بدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدموها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.
- يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل انفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخادمات من قطاع المنتجين. هذا علما بأن صافي الضرائب، هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحا منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي.
- يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محليا للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا من قطاع العالم الخارجي. ولكن القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات بل أن هناك جزء من الدخل يتسرب في صورة مدخرات والذي يوجهه للأغراض الاستثمارية، سواء استثمار في الآلات أو العدد أو المباني. ولكن التيار يعود إلى التساوي بين الناتج والدخل لكون ما يدخر بواسطة الأفراد سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال. إلى جانب وجود قطاع الحكومة الذي يتلقى الضرائب من الأفراد لتمويل نفقاته المختلفة، هذا إضافة إلى حتمية التعامل مع العالم الخارجي من خلال التصدير والاستيراد. من هذا التدفق الدائري نلاحظ أن الناتج المحلي تم الإنفاق عليه من الدخل المحلي الذي حصل عليه القطاع العائلي.

الشكل رقم 1:يبين التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات

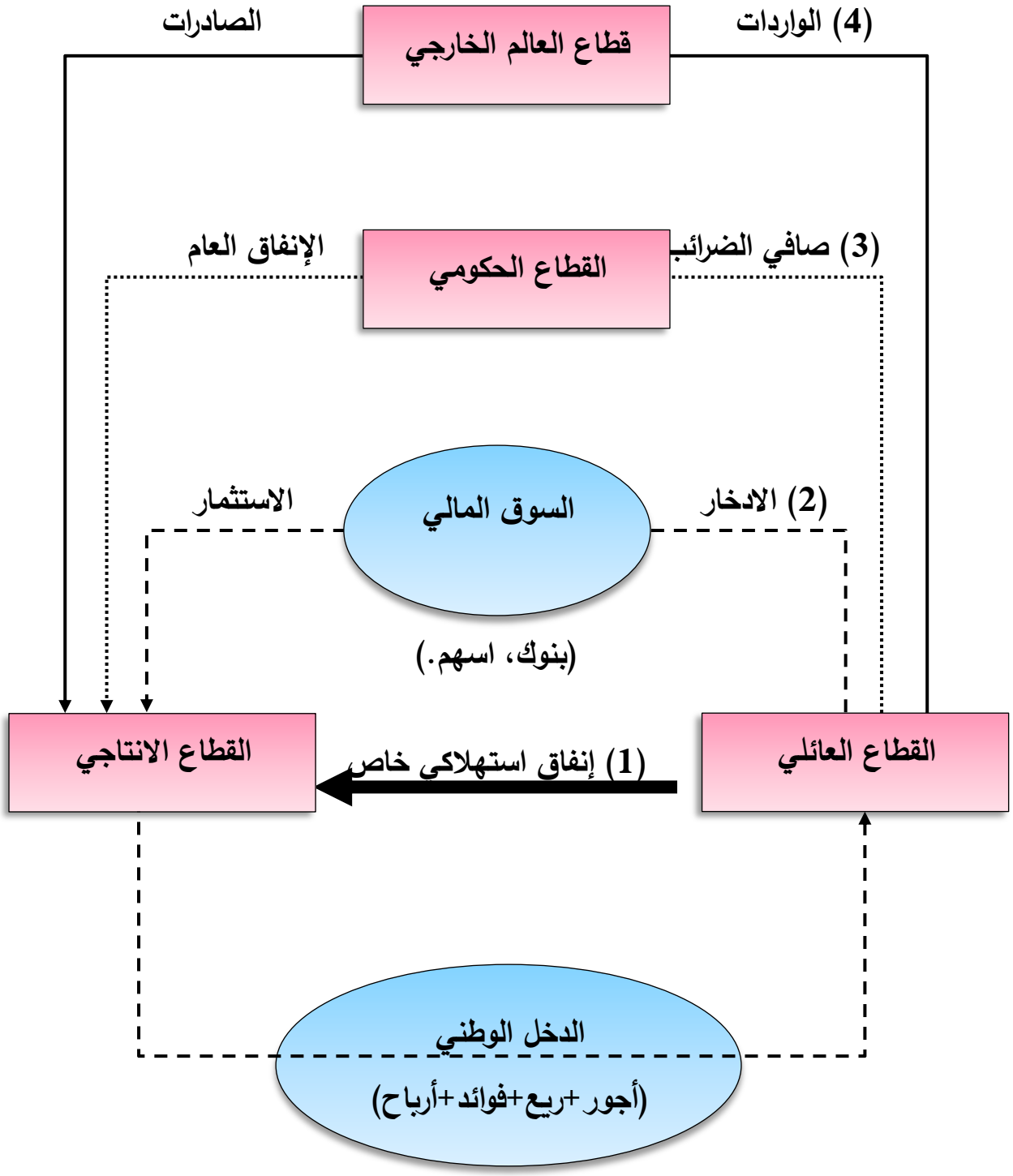

نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات

يلاحظ من الشكل أن هناك ثالث تسربات من الدخل و هي (الادخارات ، الضرائب ، والاستيراد) وجميعها تودي إلى تخفيض مستوى الدخل ، وفي المقابل هناك ثلاث اضافات للدخل هي (الاستثمار الإنفاق الحكومي أو العام ، والصادرات) وجميعها تودي إلى ارتفاع مستوى دائرة الدخل .

C+S+TA+M=I+G+TR+X

إذا كان مجموع التسربات اكبر من مجموع الإضافاتٌ نخفض مستوى الدخل ، والعكس صحيح، إذا كان مجموع الإضافات اكبر من مجموع التسربات نُرتفع مستوى الدخل ، إما إذا كان مجموع التسربات مساويا لمجموع الإضافاتٌ بقي مستوى الدخل ثابتا.

كما نلاحظ من هذا التدفق الدائري أن الناتج المحلي تم الانفاق عليه من الدخل المحلي الذي حصل عليه القطاع العائلي.

بمعنى آخر: **الناتج المحلي = الإنفاق المحلي = الدخل المحلي**

الناتج المحلي: هو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة (سنة).

الدخل المحلي: هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة (سنة).

الإنفاق الكلي: هو عبارة عن الطلب الكلى في المجتمع ويمثله الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي العالم الخارجي (الصادرات – الواردات) وذلك خلال فترة زمنية معينة (سنة).

ومن خلال ما تقدم نعرف الناتج الوطني بأنه هو " القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة." أما الدخل الوطني فهو »مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة." ويعرف الإنفاق الكلي بأنه عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد الوطني.

إجمالي الناتج المحلي PIB بسعر السوق:

يدخل في حساب إجمالي الناتج المحلي قيم السلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها محليا إلا أن هذه العناصر قد تعود ملكيتها لغير المواطنين (شركات أجنبية مثلا)، مما يعني أن هناك عوائد لعناصر الإنتاج تذهب إلى الخارج، وفي نفس الوقت، فإن هناك عناصر إنتاج وطنية تعمل بالخارج تحصل على عوائد يتم تحويلها الى الداخل، ويمثل الفرق بين هذه العوائد المحولة من وإلى الداخل بصافي عوائد عناصر الإنتاج. وعند إضافة صافي عوائد عناصر الانتاج الى إجمالي الناتج المحلي فإننا نحصل على إجمالي الدخل الوطني (PNB.)

وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB يأخذ في الحساب ما أنتج داخل حدود البلاد بغض النظر عن جنسية الشخص المنتج (أساسه الرقعة الجغرافية). أما الناتج الوطني الإجمالي يأخذ في الحسبان ما أنتج من قبل المواطنين (أساسه الجنسية) بغض النظر عن مكان إقامتهم [14].

إجمالي الناتج الوطني (بسعر السوق) = صافي عوائد عناصر الإنتاج + إجمالي الناتج المحلي

الناتج الوطني الصافي "PNN": إن إنتاج السلع والخدمات يتطلب استخدام آلات ومعدات ومباني والتي تفقد قيمتها أو طاقتها الإنتاجية مع مرور الوقت وهو ما يعرف باستهلاك رأس المال (الاهتلاك) مما يستوجب تخصيص ذلك المبلغ سواء للصيانة أو تعويض ما اهتلك خلال العملية الإنتاجية وعند الخصم هذه القيمة المخصصة لاهتلاك رأس المال من إجمالي الناتج الوطني نتحصل على الصافي .[15]وعليه :

الناتج الوطني الصافي = الناتج القومي الاجمالي – اهتلاك رأس المال

PNN=PIB−AM

الناتج الوطني الصافي (بسعر التكلفة) = الناتج الوطني الصافي (سعر السوق) –الضرائب غير المباشرة + الإعانات.

لكي نحصل على الناتج الوطني الصافي محسوبا بسعر التكلفة ،لا بد أن نطرح من صافي الناتج الوطني الصافي بسعر السوق الضرائب غير المباشرة واهتلاك رأس المال ثم نضيف إليه الإعانات الإنتاجية.

[14] عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 ،ص48.
[15] رفاه شهاب الحمداني، مرجع سابق، ص40.

الضرائب غير المباشرة تشمل الضريبة على الانتاج والضريبة على المبيعات وهي ضرائب يدفعها المنتج وتدخل ضمن تكلفة الإنتاج ويتحملها المستهلك. لذا فهي لا تمثل دخلا" لأي عنصر إنتاجي ولا تدخل ضمن صافي الناتج الوطني وإنما تدخل ضمن إجمالي الناتج الوطني.

إعانات الإنتاج تضاف إلى صافي الناتج الوطني لأنها عبارة عن مدفوعات تدفعها الدولة لمنتجي السلع الحيوية ،بغرض جعل اسعارها في متناول ذوي الدخل المحدود وبالتالي عند تقييم الناتج بسعر التكلفة نضيقها لأنها لم تحتسب عند بيع المنتجات.

4. طرق قياس الناتج الوطني:

يمكن قياس الناتج الوطن بثلاث طرق هي: 1- طريقة الناتج

2- طريقة الإنفاق

3- طريقة الدخل

أولا – طريقة الناتج: [16]

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام. ولكي يتم جميع كافة المنتجات من سلع وخدمات لابد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات، فإنه من غير ذي معي أن يكون الجميع على أساس الكميات، إنما نقوم مثلا بجمع كمية الآلات المنتجة مضروبة في قيمة الآلة الواحدة زائدها كمية القمح مضروبة في حين الوحدة منه. وهكذا ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع وخدمات لابد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات، حيث قيمة السلعة عبارة عن الكمية مضروبة في الثمن.

$$\boldsymbol{GNP = Q1 \times P1 + Q2 \times P2 + Q3 \times P3 \dots\dots\dots\dots\dots + Qn \times Pn}$$

ويثار هنا تساؤل هام وهو:

ماذا يحسب ضمن الناتج الوطني الإجمالي وماذا يستبعد عند حسابه؟

للتعرف على السلع والخدمات التي يتعين حساها ضمن الناتج الوطني الإجمالي، وتلك التي تستبعدها لابد. وأن نتطرق إلى ما يعرف بالعمليات الغير سوقية وهي "العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود"، فحساب السلع السوقية التي تحدد لها قيم في الأسواق هو أمر لا يشكل أي صعوبة، ولكن هناك أيضا سلع غير سوقية فهي لا ترد إلى الأسواق ولا تحدد لها ألمان فيها وبذلك قد لا

[16] محمد زرقون،أمال رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية محاضرت وتمارين،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2017،ص ص24-27.

يتضمنها الناتج الوطني باعتباره يقيس القيمة السوقية للإنتاج، فهل تدمج أم تستبعد عند حساب الناتج الوطني الإجمالي؟

– السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها ولا تصل إلى الأسواق، كالجزء الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي، أو ذلك الجزء الذي يستهلكه الصياد من حصيلته السمكية، وما إلى ذلك، هي سلع تمثل جزء من الناتج الوطني لابد من إضافته وفق إجماع الاقتصاديين، على أن تحسب قيمته على أساس أسعار مثيلات تلك السلع في السوق.

– خدمات الإسكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضا خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج الوطني الإجمالي، ويتم تقييمها كأغا يؤخرها أصحاها.

– الخدمات الحكومية المجانية الدفاع والأمن والشرطة والصحة والتعليم، كلها خدمات لابد وأن تدخل في حساب الناتج الوطني الإجمالي، ولكن هذه الخدمات لا يمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق، خاصة وأن كثير من الخدمات الحكومية لا يوجد لها مثيل في السوق، ولذلك تحسب على أساس التكاليف التي تكلفها الدولة في سبيل تقدم تلك الخدمات ،ويستبعد من هذه القاعدة ما يعرف بنفقات التحويلات وهي "نفقات تتحملها الحكومة دون الحصول على مقابل أو مساهمة من تحويل للإيرادات الحكومية إلى المستفدين المعنيين منها، ولذلك فمن الواجب عدم حسابها ضمن الناتج الحاصلين عليها في الناتج الوطني (مثل معونات الضمان الاجتماعي، تعويضات البطالة، معونات العجز والوطني.

ضمن الناتج الوطني الاجمالي، إلا أن صعوبة حصرها وتعيين الحد الذي يمكن أن يتوقف عنده حساب مثل هذه الخدمات تعمل على عدم إدخالها بالفعل في الناتج الوطني (حيث يمكن لهذه الخدمات أن تمتد إلى حلاقة الرجل لذقنه، عناية الأم بأطفالنا وطهيها طعامهم، أو إصلاح الرجل لبعض الأعمال المنزلية أو طلائة لجدران منزله أو العناية بالحديقة).

ولتجنب الازدواجية والتكرار في الحساب يتعين حساب الناتج الوطني الإجمالي بإتباع أحد الأسلوبين التاليين:

اسلوب المنتج النهائي: وهو أسلوبه يقضى جمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة والخدمات، وعدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج الوطني الإجمالي ،لأنها احتسبت ضمن قيم السلع النهائية واحتسابها مرة أخرى ضمن الناتج المحلي يؤدي إلى ازدواجية في الحساب." وتتم هذه الطريقة بضرب الكمية المنتجة

من كل سلعة بشكلها النهائي في سعرها، و بجمع مجوع العمليات النهائية نحصل على الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة.[17]" $GDP = \sum Q*P$

أ- **طريقة القيمة المضافة:** تعبر القيمة المضافة عن الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية للسلعة من جهة، وقيمة السلعة الوسيطة أو قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة، مطروح منها مستلزمات الإنتاج من السلع الوسيطة أي قيمة ما يضيفه القطاع عند إنتاج سلعة معينة من القطاعات الأخرى[18]

أو بعبارة أخرى:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج -مستلزمات الإنتاج.

ومجموع القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراحل الإنتاجية يعطينا الناتج الوطني الإجمالي.

ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي:

مراحل إنتاج الثوب والقيمة المضافة:

	(1) **مراحل الإنتاج**	**(2)** **قمة البيع بالدينار**	**(3)** **القيمة المضافة بالدينار**
(1)	مزارع القطن	20	20
(2)	مصنع النسيج	30	10
(3)	الخياط	50	20
		100	50

نلاحظ من الجدول أن المزارع قام ببيع القطن مبلغ **20** دينار وهذه أول مرحلة من مراحل الإنتاج وفي السلعة الأولية. وحيث أن المزارع هو المنتج الوحيد لهذه العملية فيكون ما أضافه إلى الإنتاج **20** دينار وهي قيمة القطن التي دفعها مصنع النسيج. في المرحلة الثانية يقوم مصنع النسيج بتصنيع القطن وتحويله

[17] د.أحمد بن عبد الكرّم المحمّد د.محمد بن عبد هلا الجراح،مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم واساسيات 102 قصد، الطبعة الثانية،على الموقع: https://m.mu.edu.sa

[18] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط2 ،الأردن، 2009 ،ص34.

إلى قماش وبيعه بمبلغ **30** دينار فيكون قد أضاف **10** دينار إلى قيمة السلعة الأولية. وفي المرحلة الثالثة يأتي دور الخياط الذي يخيط القماش ويحوله إلى ثوب ويبيعه بمبلغ **50** دينار فيكون قد أضاف **20** دينار إلى قيمة السلعة الأولية. لو جمعنا القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج لحصلنا على قيمة الثوب وهي قيمة السلعة النهائية **50** دينار. أما لو جمعنا قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل الإنتاج أصبح لدينا مبلغ **100** دينار وهو ضعف ثمن الثوب لذلك فإن جمع قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة يعطينا قيمة مضللة لأنها تحتسب في قيمة السلعة أكثر من مرة. وتفاديا" لهذه الازدواجية في الحساب تحسب قيمة الناتج المحلي إما عن طريق القيمة النهائية للسلعة (السلعة النهائية × سعر السوق) أو عن طريق مع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة.

في هذه الحالة:

الناتج الداخلي الخام يسوي مجموع القيمة المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + الرسوم الجمركية – اعانات الاستغلال.

ثانيا – طريقة الإنفاق: تتم هذه الطريقة على أساس تجميع المبالغ المنفقة على السلع والخدمات من قبل القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مجموع ما ينفق على السلع الإنتاجية (المعامل والمعدات) والمخزون من السلع الجاهزة ونصف المصنعة، ثم إضافة الفائض أو طرح العجز من الميزان التجاري وتتمثل إنفاق القطاعات الأربعة[19].نوجزها فيمايلي:

- **الإنفاق الاستهلاكي:**يعتبر الإنفاق الاستهلاكي أهم مكونات الإنفاق الكلي ولذلك فإن التغيرات في هذا الإنفاق ستؤدي إلى إحداث آثار محسوسة على مستوى النشاط الاقتصادي .ويعرف الاستهلاك بأنه القيام بإنفاق الدخل على سلع استهلاكية ويقصد بالسلع الاستهلاكية تلك السلع التي يمكن استعمالها مباشرة لإشباع الحاجات مثل استهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات وغيره.[20]
- **الإنفاق الاستثماري:**

الإنفاق الاستثماري يعني ذلك الجزء من الناتج القومي ، أو الإنفاق القومي الذي لا يخصص للاستهلاك، ويأخذ هذا شكل آلات ومعدات إنتاجية تستخدم لإنتاج أنواع معينة من السلع أو الخدمات .

[19] طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004 ،ص ص20-21.
[20] (2) عبد المطلب عبد الحميد ، الإقتصاد الكلي (النظرية والسياسات) ،الطبعة1،الدار الجامعية، الاسكتندرية،مصر،2010،ص145.

وحيث أن جزءاً من الناتج القومي في فترة معينة قد لا يستهلك ، بل يختزن ليستخدم للإنتاج في الفترة التالية، فإن الاقتصاديين يعتبرون أن زيادة مخزون السلع يمثل استثمار.[21]

. ويتضمن الإنفاق الاستثماري ما يلي:

أ- الشراء النهائي والمعدات والآلات بواسطة منشآت الأعمال.

ب- جميع الإنشاءات من مباني سكنية ومصانع ومراكز تجارية .

(ونتساءل هنا: لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمار وليس استهلاك؟ والجواب يتمثل في كون المباني عبارة عن سلع رأسمالية تدر عائدا بتأجيرها مثلا).

ج- التغير في المحزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع مائية. فالإضافة إلى أن المخزون جزء من الناتج لابد من إضافته عند حساب الناتج الوطني الإجمالي، والسحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشتمل على تحويل الأصول المالية السائلة والأوراق النقدية من أسهم وخلافه، وكذلك الأصول الملموسة المستعملة. فشراء الأسهم والسندات وتحويل ملكيتها من شخص لأمر لا يعد استثمارا على المستوى الوطن وكذلك إعادة بيع السلع الرأسمالية المستعملة كالآلات والمعدات والمبان، لكوها عمليات لا تعدو أن تكون مجرد تحويل الأصول موجودة فعلا وليس إيجاد أصول محلية.

ويقصد بالإنفاق الاستثماري إجمالي الاستثمار وليس صافي الاستثمار، والفارق بينهما يتمثل في قيمة رأس المال الذي إهتلك في الإنتاج، والذي يحل محله سلع استثمارية جديدة وهو ما يعرف بالاستثمار الإحلالي أو اهتلاك رأس المال.

الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + اهتلاك رأس المال.

- **الإنفاق الحكومي** يتمثل الإنفاق الحكومي في مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة، وتشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلى نفقاها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية والأجور والمرتبات .. إلخ.

[21] فايز إبراهيم الحبيب وآخرون ، الدخل القومي والتجارة الخارجية ، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، مطبعة المدني (2)، ط3 ، 1983،ص ص103 ، 104.

أما مدفوعات التحويلات فطالما أنها لا تمثل مساهمة من المنتفعين ما في الناتج ولا تعكس أي إنتاج جاري فإنها لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي.

❖ **إنفاق العالم الخارجي:**

يتمثل إنفاق العالم الخارجي فيما يعرف بصافي الصادرات وهو " قيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات." فكما نعلم أن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محليا أنا يرسل جزء منه إلى الخارج في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج الوطني للدولة. من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع وخدمات منتجة في الخارج. وعلى ذلك فإن ما تستورده وتنفقه الدولة في الخارج هو جزء يجب طرحه من الناتج الوطن لكونه اتفاق لا يقابله إنتاج محلي، في حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج الوطني. وعلى ذلك يكون- إنفاق العالم الخارجي أو **صافي الصادرات = الصادرات – الواردات.**

وفقا لما تقدم تقول بأنه بإتباع طريقة الإنفاق يتم مع إيمان القطاعات الأربعة ليكون:

الناتج الوطني الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات.

إجمالي الناتج الوطني $PIB = C + I + G + (X - M)$

ثالثا – طريقة الدخل

عرفنا الدخل الوطني بأنه عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة." "وبذلك تتمثل طريقة الدخل في إمكانية الحصول على الناتج الوطني الإجمالي من خلال الدخول التي تولدت من الناتج، ،فالعملٌ تولد منه الأجور والرواتب ،والأرضٌ تولد عنها الريع والإيجارات ،ورأس المالٌ تولد عنه الفوائد، و التنظيمٌ تولد عنه دخول المؤسسين وأرباح المساهمون واستهلاك رأس المال والضرائب كٌ ّر المباشرة وأرباح الشركات."[22]

– **الأجورw:** ويمثل ما يحصل عليه عنصر العمل من عائد مقابل خدماته الذهنية أو بدنية إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافه، في حين أن ما يطلق عليه اسم تعويضات العاملين تشمل الأجور والرواتب بالإضافة إلى جميع المكافآت والعملات والهيئات والمزايا المادية

[22] د.أحمد بن عبد الكرّم المحٌمّد،مرجع سابق،ص12.

والعينية،التي قد يحصل عليها العامل ولكن لا يتم حساب المدفوعات التحويلية التي تقدمها الدولة بدون مقابل.[23].

- **الأرباح**.وهي عائد ودخل عناصر التنظيم وتمثل الأرباح في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية، وينقسم تعبير الأرباح في حسابات الدخل الوطني إلى حسابين أساسيين هما:

أ- دخل الملاك: وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.

ب- أرباح الشركات: وهي الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة، والتي يتم توزيعها على النحو التالي:

ضرائب دخل الشركات، وتمثل "ذلك الجزء من الأرباح الذي تدفعه الشركات للحكومة في صورة ضرائب".

الأرباح الأسهم: عبارة عن "الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة والذين هم الملاك الأصليين للشركة".

الأرباح المحتجزة أو الغير موزعة: وهي " الجزء من الأرباح الذي لا يوزع إنما يحتجز في خزانة الشركة لمواجهة أي إلتزامات.

- **الريع أو الإيجار**:الريع عبارة عن العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي أو الموارد المملوكة تنظيم المساهمة في العلمية الإنتاجية" وهو بذلك يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن والمحلات التجارية. هذا إضافة إلى قيمة تقديرية للساكن الي يقطنها أصحاها، وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف.

– الفوائد:الفائدة هي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عمليات الإقراض"، ولا يدخل ضمتها الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين...

وبجمع الدخول السابقة تحصل على الدخل الوطني أو ما يعرف بصافي الناتج بسعر التكلفة، أي أن:

صافي الناتج بسعر التكلفة (الدخل الوطني) = الأجور + الريع + الأرباح + الفائدة = الدخل الوطني Y=W+R+P+i

[23] تومي صالح، مرجع سابق، ص32.

5. العلاقة بين الناتج والدخل الوطني وانواع الدخل الأخرى:

أ. بعض المفاهيم المتعلقة بالدخل والناتج:

– الناتج الوطني الإجمالي =(PIB) الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات.

– الناتج الوطني المحلي (PIB) = الناتج الوطني الإجمالي – صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية .

= الناتج الوطني الإجمالي + عوائد عناصر الإنتاج

المحولة من الخارج – عوائد عناصر الإنتاج المحولة إلى الخارج.

– الناتج الوطني الصافي (PNN)(بسعر السوق) = الناتج الوطني الإجمالي **–** اهتلاك رأس المال (حيث أن المعادلة السابقة تحوي امتلاك رأس المال ضمن الاستثمار الإجمالي).

– الدخل الوطني = صافي الناتج بسعر التكلفة.

= صافي الناتج الوطني (سعر السوق) – ضرائب غير مباشرة + إعانات.

ويساوي أيضا عوائد عناصر الإنتاج المساهمة في الإنتاج بمعنى:

– الدخل الوطني = الأجور والمرتبات والريع أو الإيجار + الفوائد + الأرباح.

– **الدخل الشخصي** :لا تتسلم عناصر الإنتاج كل الدخول أو العوائد التي تكوِّ ن الدخل القومي ولكن هنالك بعض الاستقطاعات من الدخل القومي كالأرباح المحتجزة ، كما أن هنالك بعض الدخول التي يتسلمها الأفراد ولكنها غير مكتسبة كالمدفوعات التحويلية، وخلاصة الأمر فإن الدخل الشخصي يتحدد كما يلي :

الدخل الشخصي = الدخل القومي_(أقساط المعاشات المحتجزة+ ضرائب على أرباح الشركات+ أرباح غير موزعة) + المدفوعات التحويلية للأفراد.[24]

[24] أسامة بن محدمد باحنشل ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، المملكة العربية السعودية ، الرياض مطابع الملك، سعود ،1999 ص 14.

- **الادخار الشخصي:** لما كان المستهلكون يوزعون دخلهم المتاح بين إنفاقهم الاستهلاكي ومدخراتهم، فإن الادخار يكون عبارة عن "ما يتبقى من الدخل المتاح بعد خصم الاستهلاك متضمنا الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين."

الإدخار الشخصي= الدخل المتاح – الإنفاق الاستهلاكي متضمنا فوائد المستهلكين. حيث:

$$S = Yd - C$$

- – **الدخل المتاح :** هو "الدخل الذي يمكن التصرف فيه بإنفاقه على الاستهلاك والادخار." فالحكومات عادة ما تقوم بفرض ضرائب على دخول الأفراد تعرف بالضرائب المباشرة أو ضرائب الدخل، فإذا خصمنا هذه الضرائب من الدخل الشخصي تحصل على الدخل المتاح، أي أن–:

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل، أي : $Yd = Yp - TAd$

وعليه فإن الدخل المتاح هو" الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب المباشرة منه[25]."

وبما أن الدخل الشخصي المتاح أو التصرفي يمثل قيمة الدخل الذي يمكن أن يتصرف فيه الأفراد استهلاكا أو ادخارا يمكن أن يكتب من الشكل الآتي:

الدخل الشخصي المتاح = الاستهلاك الشخصي + الادخار الشخصي.

يمكن تلخيص العلاقات السابقة في الشكل التالي: [26]

إجمالي الناتج القومي

– مخصصات إهلاك رأس المال

صافي الناتج القومي

– الضرائب غير المباشرة على قطاع الإنتاج

+ المدفوعات التحويلية لقطاع الإنتاج

الدخل القومي (الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج)

[25] نفس المرجع.

[26] احمد رمضان نعمة واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2004، ص24.

- الأرباح غير الموزعة

- الضرائب على الأرباح

- اشتراكات التأمينات والمعاشات

+ المدفوعات التحويلية لأصحاب عوامل الإنتاج (القطاع العائلي)

الدخل الشخصي

- الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل الشخصية)

الدخل الممكن التصرف فيه =(الاستهلاك والادخار)

تمرين:1

لتكن لدينا النعلومات التالية عن اقتصاد ما/

الناتج المحلي الخام 5000،الاستثمار الإجمالي 1000،الاستثمار الصافي 600،الدخل المحلي 4000،أرباح الشركات1500،بينما قدر رأس المال ب 5000 مقابل معدل فائدة 10%،عوائد ايجار الأراضي 800،قطاع العائلات يستهلك 2000،الميزان التجاري 1500.

المطلوب:

-صافي الضرائب .

-أجور العمال.

-الانفاق الحكومي ميزانية الدولة

-أحسب الناتج الوطني إذا كانت عوائد الإنتاج، من الخارج 650، وعوائد الانتاج إلى الخارج80

حل التمرين1:

-حساب صافي الضرائب :

$$TA=PIN-RN$$

$$PIN=PIB-AM$$

$$AM=IB-IN$$

$$AM=100-600=400$$

$$PIN=5000-400=4600$$

$$TA=4600-4000=600.$$

-حساب أجور العمال:

$$\mathbf{RN}=R+W+P+i$$

$$W=RN-R-P-i$$

$$W=4000-1500-500-800$$

$$W=1200$$

-حساب الانفاق الحكومي:

$$\mathbf{PIB}=C+I+G+X-M$$

$$G=PIB-C-I-X+M$$

$$G=5000-2000-1000-1500$$

$$G=500$$

-حساب الميزانية الحكومية:

$$\mathbf{BS}=TA-G-TR$$

$$BS=600-500-0$$

$$BS=100$$

حساب الناتج الوطني:

$$\mathbf{PNB}=PIB+RFN-DFN$$

$$PNB=5000+650-800$$

$$PNB=4850$$

تمرين2:

لتكن لدينا المعلومات التالية عن احدى الاقتصاديات :

إذا كانت قيمة السلع المستهلكة والنتجة في قطاع الصناعة و المحروقات كما يلي:

مواد أولية:500 الطاقة والكهرباء 200 النقل100.

انتاج القطاع الصناعي العام:1500،انتاج القطاع الصناعي الخاص:3000

انتاج قطاع المحروقات االعام: 220انتاج قطاع المحروقات الخاص5000

مقدار الإنتاج المحلي الإجمالي لباقي القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد5000 وحجة مقدرة ب2.5للوحدة، والسلع الوسيطة تقدر ب 2500للوحدة.

المطلوب:

احسب القيمة المضافة الناتجة عن قطاعي الصناعة والمحروقات

-احسب القيمة المضافة للاقتصاد المحلي

* اذا كانت:الضريبة على القيمة المضافة:1000، الرسوم الجمركية 1000، الأرباح غير الموزعة700،أقساط معاشات التقاعد800،الضرائب المباشرة 400،اهنلاك رأس المال الثابت:300.

المطلوب:

-احسب الناتج المحلي الإجمالي

- احسب الناتج المحلي الصافي.

- احسب الدخل المحلي إذا كان صافي الضريبة 500 .

-احسب الناتج الوطني الاجمالي.

حل التمرين 2:

-حساب القيمة المضافة الناتجة عن قطاعي الصناعة والمحروقات :

$$VA=CF-CI$$

$$VA=[(1500+3000)+(200+500)]-(500+200+100)$$

$$VA=7200-800$$

$$VA=6400$$

-حساب الناتج الداخلي الخام:

$$PIB=\sum VA+TVA+DD-SUB\ IMP$$

$$PIB=16400+100+1000=18400$$

-حساب الناتج االمحلي الصافي:

$$PIN=PIB-AM$$

$$PIN=18400-300$$

$$PIN=18100.$$

-حساب الدخل الوطني الإجمالي:

RNB=PIN-TAI+TR

RNB=18100-500+0

RNB=17600

-حساب الدخل الوطني الشخصي:

الدخل الشخصي =الدخل الوطني -ضرائب ارباحالشركات -الأرباح المحتجزة -أقساط معاشات التقاعد+مدفوعات التحويلات

الدخل الشخصي=17600+700+800

الدخل الشخصي=19100

-حساب الدخل الوطني المتاح:

الدخل المتاح = الدخل الشخصي -الضرائب المباشرة

الدخل الشخصي= 19100-400=18700

صعوبات قياس النشاط الاقتصادي[27]:

إن الحصول على قيمة حقيقية وممثلة للناتج الداخلي الخام أمر في غاية الأهمية، لأنه من خلالها يتم الحكم على مستوى الأداء الوطني والنشاط الاقتصادي للمجتمع. وبالرغم من أن قياس الناتج الداخلي الخام واضح من حيث العناصر المكونة له إلا أن هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي تعترض عملية قياس النشاط الاقتصادي من أهمها:

- نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى دون قصد نظرا لعدم استعمال وسائل تقدير حديثة. التصريح ببيانات مشوهة بقصد أو من دون قصد نظرا لعدم استعمال وسائل تقدير حديثة. (من أجل الاستفادة من الإعفاءات والإعانات أو للتهرب الضريبي)

-استبعاد بعض النشاطات الاقتصادية لعدم القدرة على قياسها كالخدمات الشخصية المجانية (خدمات ربات البيوت، إصلاح الرجل لسيارته...الخ) و الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي، مما يؤدي إلى الحصول على أرقام للناتج أقل من الحقيقية.

[27] - إبراهيم سليمان قطف ونزار سعد الدين العيسى، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ،ص 43 .

-إدراج بيانات بعض الأنشطة رغم عدم توفر بيانات خاصة بها مثل: ريع المنازل التي يقطنها أصحا بها، وبعض الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع والأمن والتي تتميز نفقاتها بنوع من السرية.

-مشكلة المدفوعات التحويلية (وهي جميع المبالغ التي يحصل عليها الأفراد بدون مقابل مثل الإعانات والمنح...الخ). وهذه المدفوعات يجب استثنائها من حسابات الناتج الداخلي الخام، لأن الأفراد حصلوا عليها دون مساهمة في الناتج الجاري.

-صعوبة حساب قيمة السلع القديمة التي تستعمل لعدة سنوات، إذ يجب إدراجها ضمن حسابات الناتج الداخلي بقدر قيمة الاستخدام في السنوات التي تستعمل فيها.

-استثناء عمليات بيع وشراء الأوراق المالية قديمة الإصدار، وكذا إعادة بيع السلع الرأسمالية المستعملة كالآلات والمعدات والمباني، لكونها عمليات لا تعدو أن تكون مجرد تحويل لأصول موجودة فعلا وليس إيجاد أصول جديدة.

وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB يأخذ في الحساب ما أنتج داخل حدود البلاد بغض النظر عن جنسية الشخص المنتج (أساسه الرقعة الجغرافية) أما الناتج الوطني الإجمالي يأخذ في الحسبان ما أنتج من قبل المواطنين (أساسه الجنسية) بغض النظر عن مكان إقامتهم.

-الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي :[28]

إن الناتج المحلي معرض للزيادة والنقصان ، والزيادة فيه قد تكون عينية مع بقاء المستوى العام للأسعار على حاله، أو قد تكون سعرية مع بقاء الإنتاج ثابتا، أو تجمع بين الزيادة في كليهما. وإذا ما ارتبطت بالأسعار فإنها ستشوه التقييم الحقيقي للنشاط الاقتصادي ومن ثم ستؤدي إلى تغيير القيمة الفعلية (أو الحقيقية). نتيجة لذلك يجب التمييز بين مفهومين للناتج المحلي وهما الناتج المحلي النقدي أو الاسمي، والناتج المحلي الحقيقي.

* **الناتج الوطني الاسمي**[29]: هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة والمقيمة بالأسعار الجارية الحالية (أو أسعار السوق، وهو عبارة عن مجموع الكميات مضروبة في أسعارها الجارية.

[28] عقبة عبد اللاوي، التحليل الاقتصادي الكلي: حسابات الناتج الوطني،سلسلة محاضرات وتمارين مقدمة لطلبة سنة أولى، الجامعي الوادي، (2009،2008ص ص22،21.

[29] مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، على الموقع الالكتروني:

www.kau.edu.sa › Files › Subjects › part1

$$Y = P_1Q_1 + P_2Q_2 + P_3Q_3 + \cdots + P_nQ_n = \sum_{i=1}^{n} P_i\,Q_i$$

* **الناتج الوطني الحقيقي:** هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة على الرقم القياسي لأسعار ويمكن التوصل إلى تحديد الناتج الوطني الحقيقي كما يلي:

الناتج الوطني الحقيقي = الناتج الوطني الاسمي / الرقم القياسي الاستهلاكي للأسعار

7. الناتج الحقيقي والناتج النقدي:

الناتج الحقيقي هو عبارة عن الناتج النقدي (الناتج القومي الإجمالي الذي تم حسابه) مقسوما على المستوى العام للأسعار، أي أن الناتج الحقيقي هو عبارة عن الناتج القومي مقوما بالأسعار الثابتة والذي يتم الحصول عليه باستبعاد أثر تغيرات الأسعار عن طريق قسمة الناتج القومي بالأسعار الجارية على الرقم القياسي للأسعار. ويقاس هذا الأخير بقسمة أسعار سنة المقارنة على أسعار سنة الأساس مضروبة في **100%**، أي أن:

$$PI = \frac{\sum P_2}{\sum P_1} \times 100\%$$

يعاب على الرقم القياسي البسيط للأسعار أنه يعطي جميع السلع نفس القدر من الأهمية متجاهلا اختلاف الأهمية النسبية لكل سلعة من السلع. ولذلك هناك طريقة أخرى لاستخراج الرقم القياسي للأسعار، وهي أن نحصل فيها على الرقم النسبي الغير مرجح والذي يقوم على أساس حساب منسوب السعر لكل سلعة من السلع ثم يؤخذ متوسط هذه المناسيب. وتعتبر هذه المناسيب أرقاما قياسية لكل سلعة من السلع أي عبارة عن السعر في سنة المقارنة منسوبا إلى السعر في سنة الأساس. ولأخذ الأهمية النسبية للسلع في الحسبان يتم حساب الرقم القياسي المرجح والذي تستخدم فيه الكميات التي تم استهلاكها من السلع المختلفة كأوزان.[30]

- **الرقم القياسي المرجح "لاسبير"** $\frac{\sum p_2q_1}{\sum p_1q_1} \times 100\%$

- **الرقم القياسي المرجح "باش"** $\frac{\sum p_2q_2}{\sum p_1q_2} \times 100\%$

- **الرقم القياسي المرجح "فيشر"** $\sqrt{\frac{\sum p_2q_1}{\sum p_1p_1} \times \frac{\sum p_2q_2}{\sum p_1q_2}} \times 100\%$

[30] عبلة عبد الحميد بخاري، تاريخ الزيارة 2020/02-09،على الموقع الالكتروني:http://webcache.googleusercontent.com

مشكلات الرقام القياسية للأسعار:[31]

من المشكلات التي يمكن أن تواجهنا عند تركيب الأرقام القياسية ما يلي:

الهدف من الرقم القياسي: هناك العديد من الأرقام القياسية التي يمكن تركيبها، والمشكلة في تصميم الرقم القياسي بالشكل الذي يمكن من الإجابة على أسئلة محددة، فقد نرغب في قياس مستوى أسعار السلع الاستهلاكية أو أسعار السلع المعمرة...إلخ. ولابد من تحديد الهدف من تركيب الرقم القياسي قدر الإمكان وبوضوح ثم تصميم الرقم بناء على ذلك.

1- اختيار السلع التي يتضمنها الرقم القياسي: إن عدد السلع التي نرغب في تحديد مسار أسعارها قد يصل إلى الآلاف ومن الضروري هنا إتباع أسلوب العينة لاختيار مجموعة منها تمثل جميع السلع سواء من حيث الأهمية النسبية أو من حيث التغيرات التي تطرأ على الأسعار.

اختيار الأوزان: بالرغم من الحرية التي نتمتع بها في اختيار الأوزان فإنه بوسعنا أن نتساءل عن إمكانية استخدام أوزان محددة أو أوزان متغيرة باستمرار (كميات سنة المقارنة أو كميات سنة الأساس). وعادة ما يفضل استخدام سنة الأساس لسببين، أولهما أن كميات سنة المقارنة تختلف من سنة لأخرى، أما كميات سنة الأساس فهي واحدة عند اختيار سنة معينة. أما السبب الثاني فيتعلق بصعوبة تفسير الأرقام القياسية ذات الأوزان المتغيرة في حالة المقارنة بين سنتين غير سنة الأساس.

اختيار سنة الأساس: يتوجه الاهتمام في اختيار سنة الأساس إلى اختيار سنة عادية حيث لا تكون الأسعار شديدة الارتفاع أو الانخفاض لتفادي استخدام الأرقام القياسية بصورة خاطئة بواسطة بعض مستخدميها الذين يحاولون إضفاء معنى اقتصادي للقيمة المطلقة للرقم القياسي.

-أخطاء وتحيزات الأرقام القياسية: هناك بعض التحيزات التي قد تلحق بالرقم القياسي وتؤثر عليه إما في الاتجاه الصعودي أو التنازلي، وأسبابها يمكن أن ترجع إلى: التحيز النوعي، أو التحيز المتصل بالأوزان، أو مصادر أخرى للتحيز. يظهر التحيز النوعي نتيجة استخدام المتوسط الحسابي والذي يضفي تحيزا صعوديا على الرقم القياسي. هذا ويمكن تلافي التحيز النوعي باستخدام المتوسط الهندسي.

$$\overline{P} = \frac{P_1 + P2 + ... + P_n}{n}$$

[31] نفس المرجع.

$$G = \sqrt[N]{P_1 \times P_2 \times .....P_N}$$

أما فيما يخص التحيز المتصل بالأوزان، فإن استخدام كميات سنة الأساس عند حساب الرقم القياسي المرجح يتضمن تحيزا صعوديا، في حين يتضمن استخدام كميات سنة المقارنة تحيزا تنازليا خاصة عندما تتجه الأسعار للارتفاع. هذا وتؤدي التغيرات في جودة المنتجات وظهور سلع جديدة إلى إحداث مشكلات في تركيب الأرقام القياسية للأسعار تؤدي بصورة أو بأخرى إلى وجود قدر معين من التحيز.

سلسلة تمارين حول حسابات الدخل الوطني:

التمرين الاول:

أ- لماذا يجب التمييز بين الناتج الوطني بأسعار السوق والناتج الوطني بسعر التكلفة؟

ب-بين العلاقة بين الدخل الوطني والدخل المحلي وكيف تفسر كون الدخل الوطني أكبر من الدخل المحلي؟

ت-حسب رأيك هل تقييم الناتج او الدخل الخام بسعر السوق أحسن أم تقييمه بسعر تكلفة عناصر الانتاج أحسن؟

ث-هل يمثل الناتج الوطني تدفقا تم مخزونا متراكما، وهل يمثل مقياسا كميا ام نوعيا؟ كيف ذلك؟

ج- لماذا تُطر ح الواردات عند حساب الناتج الو ني بطريقة الإنفاق؟

ح- ما الفرق بين الناتج الوطني الإجمالي والناتج الوطني الصافي؟ وكذاالاستثمار الخام والاستثمار الصافي؟

التمرين الثاني:

في اقتصاد مفتوح لدينا المؤشرات الاقتصادية التالية:

الناتج المحلي الإجمالي 130000،الدخل المتاح 100000،الميزان التجاري 100000،تعاني الميزانية الحكومية من عجز 10000،يستهلك القطتع العائلي 75000.

المطلوب حساب مايلي:

-الادخار الاستثمار الانفاق الحكومي

حساب كل من الضرائب والتحويلات إذا علمت أن الضرائب تساوي خمس مرات التحويلات.

-التمرين الثالث:

لدينا خمس قطاعات **A. B. C. D. E** حيث انتج **A** ما يعادل **1000** ون، واستعمل ما يعادل **250** ون، أما **B** فقد انتج **350**، أما **C** فقد كان رقم مبيعاته **500** واستورد ما قيمته **200** ون، في حين انتج القطاعان **E** و **D** على التوالي **600** و**500** ،واشتريا من **A** ما يعادل **300** و**250** على الترتيب، فإذا علمت أن الضرائب على القيمة المضافة هي **TVA = 250** ون والرسوم الجمركية **100** فالمطلوب :

أ- حساب القيمة المضافة لكل قطاع.

ب-حساب القيمة المضافة الكلية.

أ- حساب الناتج الداخلي.

د- حساب الناتج الوطني الخام إذا علمت ان عوائد عوامل الانتاج من الخارج **هي100** بينما عوتئد عوامل الانتاج الى الخارج هي **50**.

ذ- حساب الناتج الوطني الصافي بسعر السوق إذا كان الاهتلاك يساوي **20**٪ من الناتج الداخلي الخام.

ك-حسات الدخل الوطني الخاتم علما . أن الضرائب المباشرة تساوي **100** واعانات الاستغلال هي **50**.

ل- حساب الدخل المتاح علما بأن الضرائب المباشرة **70**.

م- إذا كان الاستهلاك النهائي يعادل **1500** والاستثمار **20**٪ من الناتج الداخلي الخام، والصادرات **300**، والاتفاق الحكومي **640**، فأوجد التوتزن الكلي في شكل موارد. واستخدامات في ظل واردات تساوي **200**.

التمرين الرابع:

في دولة تقوم على إنتاج سلعة واحدة فقط كانت بيانات حسابات الدخل القومي على النحو التالي (بالمليون): -

كمية الإنتاج (مليون وحدة)	5	إعانات إنتاج	30	صادرات	120
سعر الوحدة	120	أرباح محتجزة	50	واردات	100
إنفاق العائلات	200	ضرائب أرباح	20	ريع	90
أجور ومرتبات	170	أرباح الأسهم	80	فائدة	70
استثمار إجمالي	180	نفقات الحكومة	200	دخل ملاك	90
ضرائب غير مباشرة	40	اهتلاك رأس المال	20		

والمطلوب حساب الناتج القومي الإجمالي: -

أ – بطريقة الناتج ب– بطريقة الإنفاق ج– بطريقة الدخل

التمرين الخامس:

افتراض أن لديك البيانات التالي لاقتصاد معين بالمليون دولار:

الإنفاق الحكومي	570	أجور ومرتبات	400	ريع	300
الاستهلاك الخاص	740	نفقات التحويلات	70	صادرات	260
اهتلاك رأس المال	60	ضرائب مباشرة	110	واردات	180
الاستثمار الصافي	240	فوائد مستهلكين	50	فوائد	90
ضرائب غير مباشرة	120	أرباح الأسهم	260	دخل ملاك	200
ضرائب أرباح شركات	120	أرباح محتجزة	190	إعانات إنتاج	50
أقساط معاشات التقاعد	100				

المطلوب:

احسب كل من:-

أ– الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق ب– الناتج القومي الإجمالي بطريقة الدخل

ج– الدخل الشخصي د– الادخار الشخصي.

التمرين السادس:

أعطيت لك بيانات محاسبة الدخل الوطني الاتية:

-إنفاق استهلاكي شخصي **500** ون، ارباح شركات غير موزعة **50** ون، ضرائب شخصية **170** ون التفاق الحطومي على السلع والخدمات **200**، الضرائب غير المباشرة **20**، الاستثمار الاجمالي **100** ون، التأمينات الاجتماعية **60** ون، صافي الاستثمار **40** ون، المدفوعات التحويلية للأفراد **150** ون، صادرات السلع والخدمات **70** ون، المدفوعات التحويلية لقطاع الاعمال **40** ون، واردات السلع والخدمات **80** ون.

المطلوب:

1-الناتج الوطني الإجمالي. 2-الناتج الوطني الصافي. 3-الدخل الوطني.

4-الدخل الشخصي. 5-الدخل الممكن التصرف فيه. 6-الادخار الشخصي.

التمرين السابع:

في مجتمع ينتج سلعة واحدة فقط، أكمل بيانات الجدول بحساب الرقم القياسي للأسعار والناتج القومي النقدي والحقيقي موضحاً ماهية التغيرات التي حدثت في الناتج.

السنوات	الكمية المنتجة	سعر الوحدة	الناتج القومي	الرقم القياسي للأسعار	الناتج الحقيقي
1995	1200	30			
2000	1000	35			

التمرين الثامن:

من بيانات الجدول التالي، احسبي الناتج القومي الإجمالي مقوماً بالأسعار الجارية ثم وضحي التغيرات التي حدثت في الناتج، هل هي تغيرات نقدية أم حقيقية؟

السنة	كمية (أ)	سعر(أ)	كمية (ب)	سعر(ب)	كمية (ج)	سعر (ج)
1998	5	100	10	70	120	5
2001	7	140	8	60	130	4

الفصل الثالث

التوازن الكلي عند الكلاسيك

تمهيد:

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر، وظلت معظم الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتى العقد الثالث من القرن العشرين (أزمة الكساد العالمي: **1929-1931**).

إن النظرية الكلاسيكية ليست نظرية بعينها قدمها أحد الكتاب الاقتصاديين منفردا، وإنما هي مجموعة آراء وأفكار الطبيعيين وكذلك آدم سميث وساي ودافيد ريكاردو وجمس ميل... إلخ. ومع ذلك فقد اقترنت هذه الآراء باسم ريكاردو أكثر من غيره حيث كانت لآرائه شهرة بالغة في انجلترا لدى رجال الاعمال والبنوك، خاصة عندما تبنى اراء جون باتيست ساي فأرس بذلك مجموعة من المعارف الاقتصادية أطلق عليها الاقتصاد الريكاردي **1772-1823**. ومن بعد ريكاردو جاء جيل جديد من الاقتصادين ساروا على نفس النهج الذي سطره السابقون مثل جون ستيوارت ميل ومارشال وبيجو... أي الكلاسيكيون المحدثون. ولذلك فإن النظرية الكلاسيكية أشمل من الاقتصاد الريكاردي حيث أنها تشمل تعاليم الاقتصاديين القدماء والمحدثين الجدد.

إن النموذج الكلاسيكي الذي يبحث في تحديد مستوى التوازن الكلي أي تحديد مستوى العمالة والإنتاج، نموذج مشتق من النظرية الاقتصادية الجزئية وبالضبط من تحليل الأسواق، ويهتم هذا التحليل بسوق العمل وسوق السلع والخدمات ويتحدد كل من مستوى الإنتاج ومستوى الاستخدام حسب الكلاسيك بتفاعل الطلب على عوامل الإنتاج " العمل ورأس المال أو الاستثمار " الذي يحدده المنتج وفق مبدأ تعظيم الربح، وعرض هذه العوامل من طرف العائلات، وذلك وفق مبدأ تعظيم المنفعة -تعظيم الدخل -".

1. أسس وافتراضات النموذج الكلاسيكي:

إن النموذج الكلاسيكي يقوم على مجموع من الفرضيات التي تشكل أساس النظرية الكلاسيكية في التوازن الكلي، وأهم هذه الفرضيات ما يلي:

فرضية التشغيل التام: ترى النظرية الكلاسيكية بان كامل عناصر الإنتاج مستغلة استغلالا تاما، وبذلك لا توجد بطالة عند الكلاسيك، والشخص الذي لا يعمل هو الذي اختار ذلك، كما أن كل عناصر الإنتاج (رأس مال، الأرض، التنظيم) مشتغلة تشغيلا تاما كذلك[1].

[1] - محمود حسين الوادي،الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي ،) دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2007. 71 ،:ص 1

- **قانون ساي للأسواق:**يقضي القانون بأن (العرض يخلق الطلب الخاص به) .ويقضي بأن العرض بوجه عام إنما يكوِّن الطلب بوجه عام والقانون يتضمن أن كل إضافة في العرض إنما هي أيضًا إضافة للطلب، وبالتالي لا يمكن أن يوجد فائض انتاج طالما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به.

وبالتالي لايمكن ان توجد في المجتمع طاقات عاطلة لان الاقتصاد يكون دائما في حالة استخدام تام مهما كان مستوى السعر وبالتالي يتحقق التوازن باستمرار في الاقتصاد، يكون منحنى العرض الكلي في النموذج الكلاسيكي على شكل خط عمودي بسبب ان سلوك المنتجين والمستهلكين يعتمد على الاسعار النسبية(الحقيقية) وليس على الاسعار المطلقة(النقدية).[1]

- **التوازن الآني للأسواق وفكرة اليد الخفية:** إن الأمور في الأسواق عند الكلاسيك تسير وفق فكرة "اليد الخفية" لآدم سميث أو ما يعرف بفكرة التوازن التلقائي للأسواق، حيث يرون أن الأسواق متوازنة وإن حدث هناك اختلال فإن قوى السوق (العرض، الطلب، الأسعار) كفيلة بإرجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية، والمتمثلة في وضعية التوازن المتطابقة مع وضعية التشغيل الكامل، ومنه وكنتيجة لذلك لو حدث اختلال في توازن أي سوق من الأسواق فسيكون اختلالا ظرفيا وليس مزمنا. [2]
- **الادخار كشكل من أشكال الإنفاق:** إن الكلاسيك يرون بأن الفرد لا يدخر رغبة في الاحتفاظ بالنقد في شكله السائل (اكتناز) بل يدخر رغبة في الحصول على عائد من خلال توظيف هذه المدخرات في البنوك أو شراء سندات. ومنه وكنتيجة لذلك الادخار في نهاية المطاف ما هو إلا الإنفاق من قبل الآخرين على السلع الاستثمارية لأن كل المدخرات ستتحول في النهاية إلى استثمار.
- **المرونة الكاملة للأسعار:** الفكر الكلاسيكي يقوم على فرضية المرونة الكاملة للأسعار حيث يعتقدون بأن كل الأسعار بما فيها الأجور (سعر عنصر العمل) هي قابلة للزيادة والنقصان لانعدام وجود نقابات قوية. وهذه الفرضية تعد جد أساسية لتحقق أثر اليد الخفية.
- **قانون تناقص الغلة:** يقوم التحليل الكلاسيكي على فكرة قانون الغلة المتناقصة ل **D. Ricardo** لعناصر الإنتاج، حيث تتناقص إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج كلما وظفنا وحدات إضافية جديدة من هذا العنصر بشرط تثبيت العناصر الأخرى.
- **حيادية النقود:**إن النقود محايده وأن الوظيفة الأساسية لها أنها أداة للتبادل، فلا يمكن أن يكون هناك

[1] جواد كاظم عبد نصيف البكري ،2016 ،الاقتصاد الكلي الكلاسيكي،شبكة جامعة بابل،العراق، http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&depid=1&lcid=48435

[2] محمد زرقون، امال رحمان، مرجع سابق ،ص ص57-58.

طلب علي النقود للإحتفاظ بها لذاتها.[1]

2. دالة الانتاج:

إن نقطة البداية في دراسة التوازن الكلاسيكي هي دالة الانتاج وتعرف بأنها الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة وعوامل الانتاج المستخدمة في انتاج هذه الكمية[2]، ويمكن كتابتها كما يلي: **y=f(N,K.....)** حيث:

y : يمثل الكمية المنتجة (الدخل.)

N ; K... تمثل عوامل الإنتاج **N**، ورأس المال **K**

الشكل رقم2:دالة الإنتاج وتوازن سوق العمل

y=(N, T, L, K,...

في المدى القصير ⬅ **y=f(N**

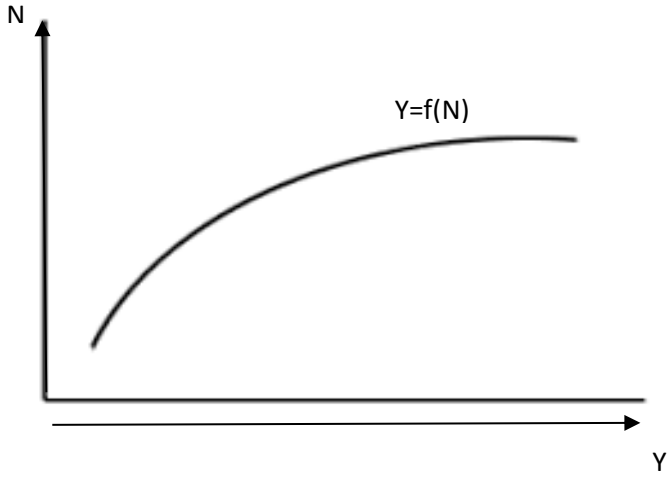

أ. الطلب على عنصر العمل:

يمثل كمية العمل الذي تطلبها الشركات أو المؤسسات للإنتاج أو الخدمات. إذا كان الإنتاج في المدى القصير يتحدد بمستوى العمال فقط فإن تكلفة الإنتاج المترتبة من استخدام عنصر العمل هي التكلفة الوحيدة التي يمكن أن تتغير مع تغير مستوى إنتاج الشركة التي تعمل عند المنافسة الكاملة سوف يزداد انتاجها إلى أن يتحقق الشرط التالي:

$$\textbf{التكلفة الحدية} = \frac{\text{الأجر النقدي}(w)}{\text{عدد الوحدات المنتجة من آخر عنصر عمل}}$$

[1] بدون مولف،النظريات الأساسية في الاقتصاد الكلي،2016،تاريخ الزيارة2019/11/20.على الموقع:
https://m31304is.files.wordpress.com/2016/11/d8a7d984d981d8b5d984-d8a7d984d8b1d8a7d8a8d8b9.pdf

[2] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق،ص 46.

$$\text{mpl} = \frac{w}{p} = P = \frac{w}{mpl}$$

وعلى ضوء الصياغة الأخيرة فإن الشركة سوف تواصل في استخدام العمالة (طلب العمل) وتحقيق أقصى ربح ممكن إلا أن يتساوى الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية لعنصر العمل وعليه يصبح الأجر الحقيقي هو المحدد والرئيس لطلب العمل وبعلاقة عكسية حيث كلما زاد الأجر الحقيقي كلما انخفض الطلب على العمل.

مثال: لنفترض أن مؤسسة ما تبيع منتجاتها بـ **20** دج للوحدة الواحدة، نظير دفع أجرة لموظفها بقيمة **120** دج (أجر نقدي) للساعة الواحدة والجدول التالي يبين كمية الوحدات المنتجة من طرف هذه المؤسسة.

كلما زاد عنصر العمال زاد الإنتاج الكلي وينقص الإنتاج الحدي. حساب الإنتاج الحدي للعمل؟

عدد العمال	الإنتاج الكلي (بالوحدات)	الإنتاج الحدي للعمل
0	0	–
1	11	11
2	22	10
3	31	9
4	39	8
5	45	6
6	52	7
7	57	5
8	61	4
9	69	3

متى يكون الأجر المدفوع الذي يحقق أكبر ربحية للشركة

$$\text{mpl} = \frac{w}{p}$$

$$\frac{w}{p} = \frac{120}{20} = 6$$

$$MPL=6$$

التشغيل الأمثل هو **5** عمال

ما هو مستوى التشغيل الأمثل في حال انخفاض السعر إلى **15** دج؟

$$mpl=\frac{w}{p}=\frac{120}{15}=8$$

$$MPL=8$$

عدد العمال الأمثل هو **4** عمال.

أي أن الطلب على العمل عند الكلاسيك هو تابع متناقص لمعدل الاجر الحقيقي، بمعنى أن أصحاب المؤسسات لا يطلبون عمالا جدد إلا في ظل انخفاض الأجور الحقيقية، وهذا يعني بأن الطلب على العمل من المنتجين ذو علاقة عكسية مع معدل الاجر الحقيقي. وتكلفة الانتاج المترتبة عن استخدام عنصر العمل هي التكلفة الوحيدة التي يمكن أن تتغير مع مستوى الانتاج والمؤسسة التي تعمل في ظل المنافسة الكاملة سوف يزداد انتاجها الى أن يتحقق الشرط التالي: التكلفة الحدية لعنصر العمل = الايراد الكلي.

التكلفة الحدية =الاجر النقدي/عدد الوحدات المنتجة من اخر عنصر العمل. (انتاجية العمل)

MC=W/MPL

أي أن المؤسسات ستتوقف عن توظيف العمالة عندما يتساوى الايراد الحدي مع التكلفة الحدية

$$MR=MC$$

$$MC=W/MPL$$

$$MR=W/MPL$$

$$MR=P$$

$$P=W/MPL$$

$$W=MPL.P$$

$$MPL=W/p$$

العلاقة الاخيرة تمثل دالة الطلب على العمل، وذلك باستبدال الانتاجية الحدية **MPL** ب **Nd**.

أي: .$Nd=f(w/p)$ وفيما يلي التمثيل البياني لدالة الطلب على العمل عند الكلاسيك:

الشكل رقم3: الطلب على العمل عند الكلاسيك

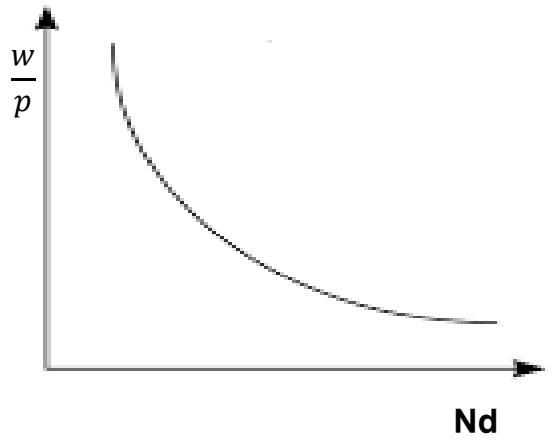

ب. عرض العمل:

حسب الكلاسيك والنيو كلاسيك فإن الفرد يتمتع بالرشادة الاقتصادية بمعنى أن تصرفاته وسلوكاته مبنية على أسس اقتصادية.

فالفرد له خيارات:

- إما الاستمتاع بوقت الفراغ
- العمل بأجرة معينة

والعامل الوحيد الذي يقنع بالفرد بالتخلي عن أوقات الفراغ واللجوء إلى العمل هو الأجر الحقيقي فكلما ارتفع الأجر الحقيقي كلما كان هذا حافزا على عرض العمل من طرف الأفراد وعليه فإن عرض العمل يصبح دالة في الأجر الحقيقي ($\mathbf{Ns=f(\frac{w}{p})}$

الشكل رقم 4: عرض العمل عند الكلاسيك

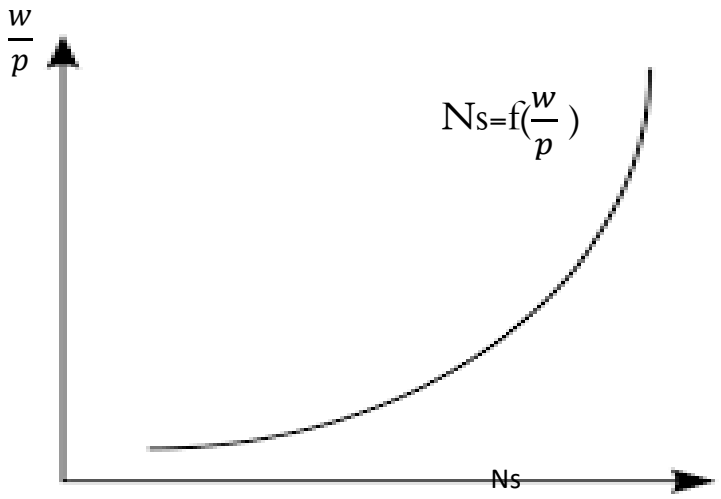

- كلما زاد الأجر الحقيقي زادت دالة عرض العمل.
- يعتقد الكلاسيك أن العمال قادرين على التمييز بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي، حيث يتمثل الأجر النقدي في مجموع المبالغ النقدية التي يحصل عليها هؤلاء العمال مقابل قيامهم بعمل معين. أما الأجر الحقيقي فيتمثل في القدرة الشرائية لذلك الأجر النقدي أي مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراءها بالأجر النقدي. أي أن الافراد لا يتعرضون للخداع النقدي باعتبار أنهم على دراية تامة بالمستويات العامة للأسعار.

مثال: الأجر النقدي **w = 1000 DA**

المستوى العام للأسعار: **p = 5**

الأجر الحقيقي هو: **200** وحدة = $\frac{W}{p} = \frac{1000}{5}$

ج.التوازن في سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل عند قبول الافراد بالأجر الحقيقي السائد في السوق مقابل التخلي عن وقت الفراغ وقبول الشركات دفع الأجور السائدة في السوق بشراء خدمات العمال أو الأفراد أما هندسيا يتحقق هذا التوازن عند تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى طلب العمل.

$(\frac{w}{p})_1$= Ns< Nd

أي يتحقق التوازن في سوق العمل عند المساواة بين عرض العمل **(NS)** والطلب على العمر **(ND)**

والهدف من دراسة هذا التوازن هو:

- تحديد الأجر الحقيقي التوازني $(\frac{W}{p})$
- تحديد مستوى العمل التوازني N_0

تحديد حجم الانتاج الموافق لحجم العمل التوازني **(y)** لأن الانتاج في الفترة القصيرة يعتمد على عنصر العمل فقط عوامل الانتاج ثابتة أي: **y= f (N)**

الشكل رقم 5:التوازن في السوق العمل عند الكلاسيكي:

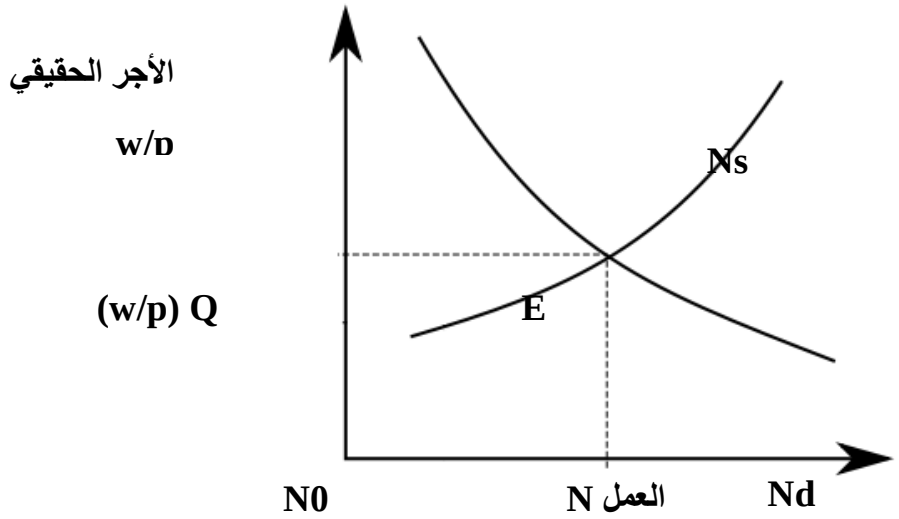

ملاحظات هامة:

- التوازن في سوق العمل يحدد الأجر الحقيقي التوازني.
- الأجر الحقيقي التوازني يحدد حجم العمل التوازني.

حجم العمل التوازني يحدد حجم الإنتاج الموافق وهو يوافق مستوى التشغيل العام أي لا توجد بطالة إجبارية وإذا وجدت فهي بطالة إرادية.

مثال: الجدول التالي يبين البيانات الخاصة بدالة الانتاج في الفترة القصيرة الاجل لإحدى الدول:

كمية العمل	1	2	3	4	5	6	7
المخرجات	600	1100	1500	1800	2000	2100	2150

المطلوب:

أوجد الانتاجية الحديثة للعمل.

لنفرض أن الأجر الحقيقي يتحقق عند مستوى **30** مليون دينار، ما هو طلب عند هذا المستوى.

نفرض الآن بأن العمل غير مرن ويساوي **5** مليون، أوجد الأجر الحقيقي التوازني؟ ثم أرسم منحنى طلب العمل وعرض العمل (توازن سوق العمل).

أوجد الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى التوازن.

الحـــــل:

1- الانتاجية الحدية للعمل $= \frac{\text{التغير في كمية الانتاج}}{\text{التغير في عنصر العمل}}$

كمية العمل	1	2	3	4	5	6	7
الإنتاج الكلي	600	1100	1500	1800	20000	2100	2150
الإنتاجية الحدية للعمل	600	500	400	300	200	100	50

المليون الأول من المال المستغل ينتج ما قيمته **600** مليون دينار كمخرجات، والمليون الثاني من العمال إذا اشتغل فإن مخرجاته ستنخفض الى **500** مليون، وهذا يعبر على الانتاجية الحدية للعمل موجبة ولكنها متناقصة إلى ان تصل إلى **50** مليون في الوحدة الأخير **7** ملاين عامل).

2- الأجر الحقيقي يتحقق عند مستوى **300** مليون دينار $\frac{\mathbf{w}}{\mathbf{p}} = \mathbf{300}$ وفي ظل سوق تسودها المنافسة الكاملة يتحقق الشرط الأمثل عندما يكون الأجر الحقيقي يعدل الانتاجية الحدية للعمل وعند مستوى: **300 =PM= CM** فإن طلب العمل يكون **4** مليون شخص.

3- إذا كان عرض العمل هو مليون فإنه في حالة التوازن سيكون:

NO=ND ⇦ مليون**5=NH**

وباستخدام شرط الانتاجية الحدية للعمل = الاجر الحقيقي عند هذا التوازن**(200=200)**

وعليه فالأجر الحقيقي يساوي **200** مليون كما في الشكل أدناه:

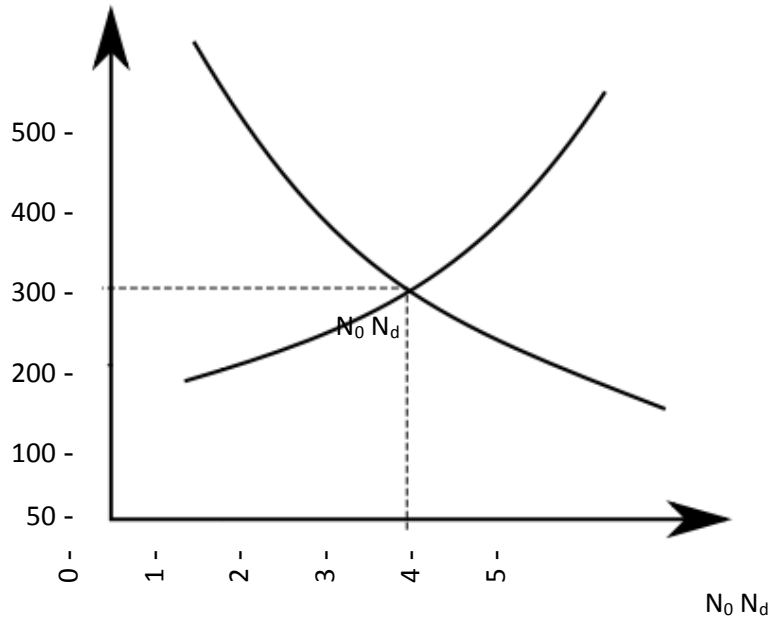

يتحقق التوازن سوق العمل عند النقطة **E** حيث $\frac{\mathbf{w}}{\mathbf{p}} = \mathbf{200}$

وطلب العمل = عرض العمل= 5 مليون شخص.

4- الناتج المحلي الإجمالي غير مستو التوازن عبارة عند المخرجات المحققة عند مستوى التشغيل الكامل حسب الفرضية الكلاسيكية

وباعتبار ت ك يتحقق عند مستوى التوازن وهذا يعني أم الناتج الإجمالي المحقق عند طرف 5 مليون مشتغل بالكامل يتمثل في **2000** مليون دينار. على افتراض أن العمل هو المحدد فقط للإنتاج مع ثبات العناصر الاخرى في الفترة القصيرة **y=f(N)**

3.توازن سوق السلع والخدمات:

يعتبر الكلاسيك سوق السلع والخدمات دائما في حالة توازن لأنهم يعتقدون أن كل عرض للسلع والخدمات يقابله طلبا لهذه السلع والخدمات. يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند المساواة بين العرض الكلي والطالب الكلي.

حيث يتكون العرض الكلي من: سلع وخدمات استهلاكية وأخرى انتاجية، وقيمة هذا الناتج من هذه السلع المختلفة تتمثل في الدخل الوطني وهذا الأخير يقسم إلى: استهلاك وادخار

بينما يتكون الطلب الكلي من الطلب على الاستهلاك إضافة إلى الطلب على الاستثمار فيكون لدينا ما يلي: الطلب الكلي= العرض الكلي

الطلب على الاستثمار + الطلب على الاستهلاك = قيمة الإنتاج تمثل دخلا يقسم بين الاستهلاك والادخار

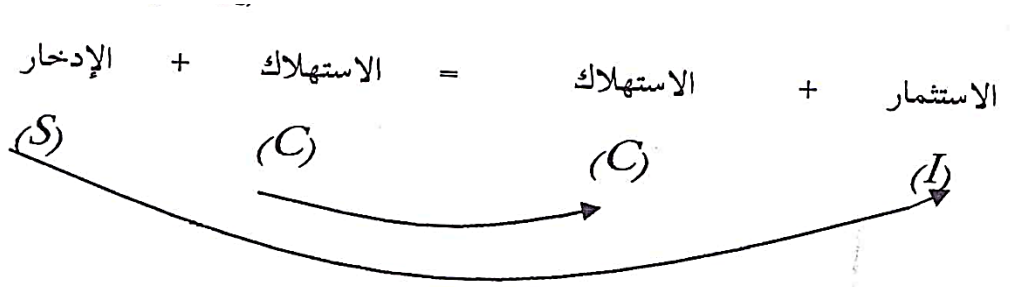

أي:

$$S=I$$

نلاحظ من هذا المخطط أنه لكي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، يجب أن تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار، أي يجب أن يتحول الادخار إلى استثمار انطلاقا من قانون المنافذ الذي ينص بأن العرض يخلق الطلب المساوي له. إن الذي يضمن تحويل المدخرات إلى استثمارات حسب الكلاسيك هو سعر الفائدة الحقيقي.

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم .

أ/ دالة الادخار: يرتبط الادخار بعلاقة طردية مع سعر الفائدة الحقيقي حيث كلما ارتفع هذا الأخير كلما زادت رغبة الأفراد في الادخار والعكس صحيح أي:

الشكل رقم 6: دالة الادخار عند الكلاسيك

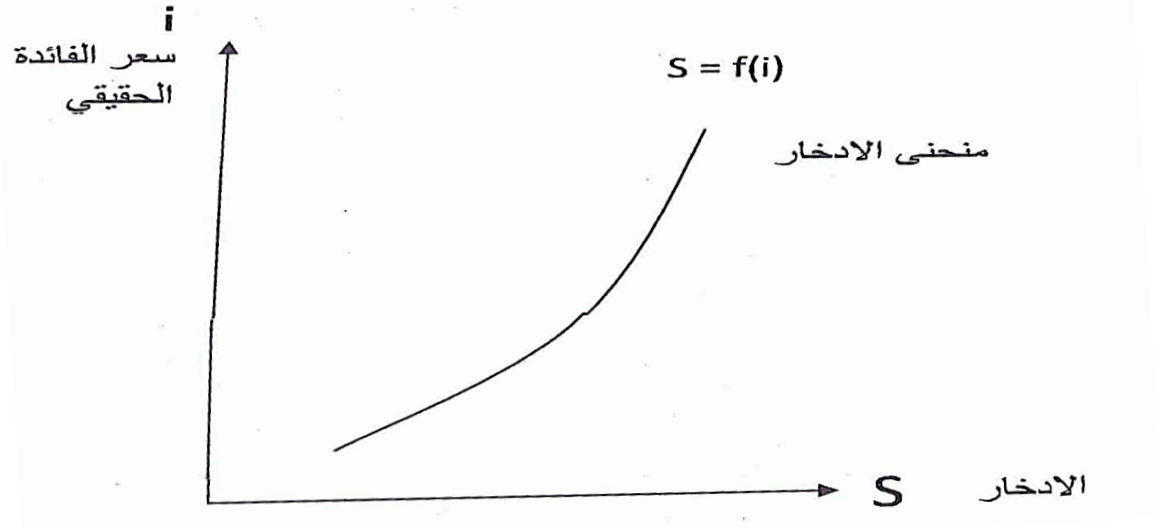

$S = f(i)\ /\frac{Ss}{Si}>0$

حيث: S= يمثل الإدخار

i= يمثل سعر الفائدة الحقيقي.

ب دالة الاستثمار: يتحدد الاستثمار عند الكلاسيك بسعر الفائدة، حيث هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، إذ أي ارتفاع في سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الادخار على حساب الاستثمار، فإذا رمزنا للاستثمار بالرمز I فتكون دالة الاستثمار بدلالة سعر الفائدة[1] كما يلي:أي :

$$I=f(i)/\frac{Ss}{Si}<0$$

حيث:I: يمثل الاستثمار i: يمثل سعر الفائدة الحقيقي

الشكل رقم 7:دالة الاستثمار عند الكلاسيك

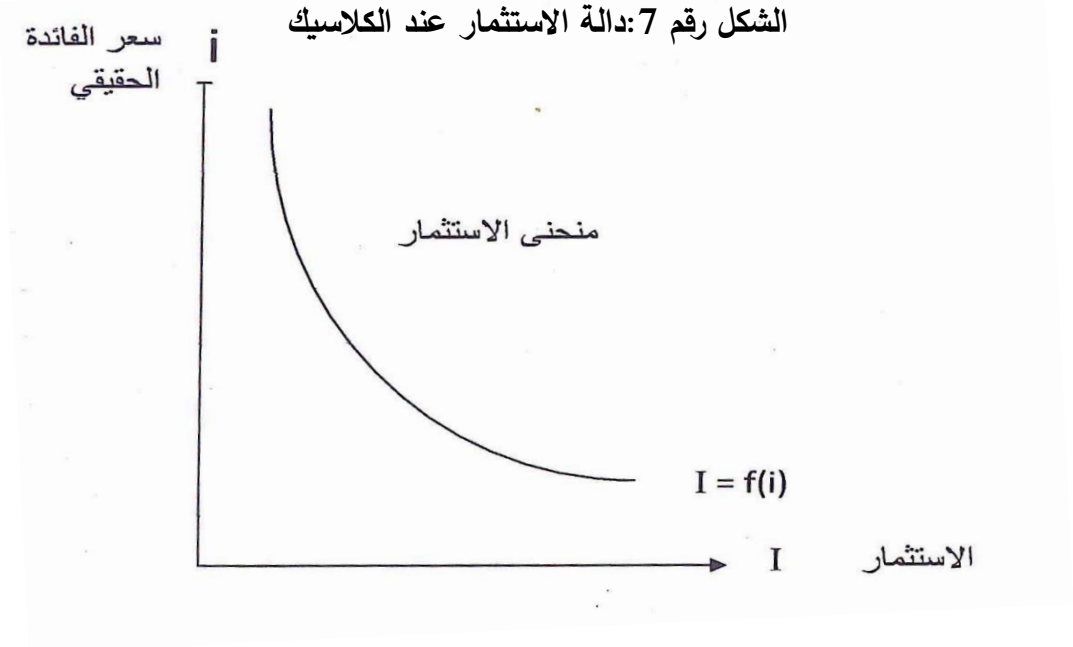

ج / التوازن:

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار أي: S = I

[1] أ- حمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 : ص ، 125.

الشكل رقم 8:يبين التوازن في سوق السلع والخدمات عند الكلاسيك

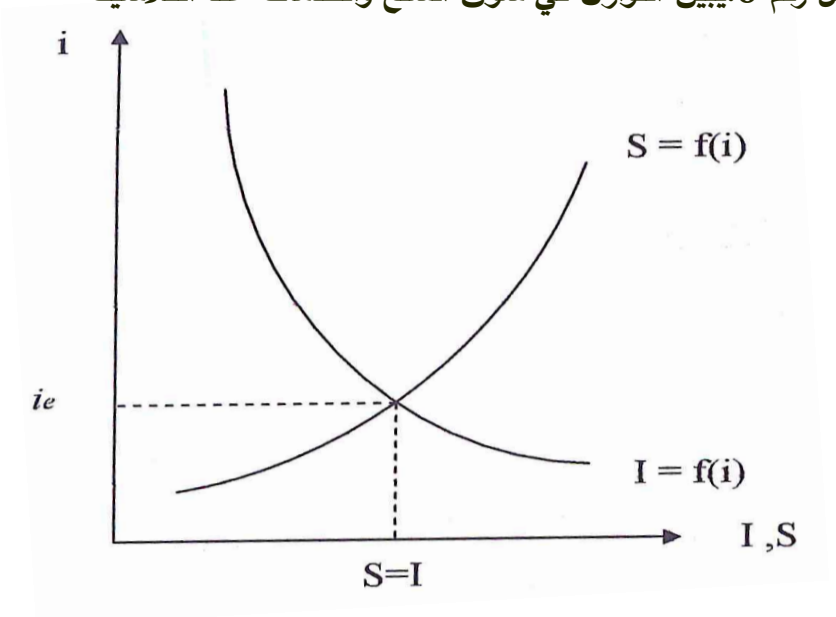

إن الذي يضمن المساواة بين الادخار والاستثمار هو سعر الفائدة الحقيقي وهذا المعدل الذي يضمن ذلك هو معدل وحيد.

4. سوق النقود عند الكلاسيك:

يعتبر سوق النقود آخر سوق في النموذج الكلاسيكي، ويتمحور حول تحديد التوازن بين من عرض النقود والطلب عليها وكذا إيجاد المستوى العام للأسعار.

أ-عرض النقود: يتمثل عرض النقود في كمية النقود المتاحة فيه (حجم النقود المعروض في المجتمع)، أي مجموع ما هو متداول من أدوات ووسائل الدفع.

إن عرض النقود لا تحدده الوحدات الاقتصادية، وإنما السلطات النقدية التي بدورها تتعرض لضغوط عديدة ومتنوعة (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية ... الخ)، والتي تجعل من الصعب فهم آلية طرح النقود والتحكم فيها من قبل السلطات النقدية، ولذلك يعتبر عرض النقود عند الكلاسيك متغيرا خارجيا تحدد السلطات النقدية (يتحدد خارج النموذج الاقتصادي).

$$M=M_0$$

حيث **M:** عرض النقود **و M0** : كمية معينة من النقد المعروض.

ويمكن تمثيل عرض النقود بيانيا كما يلي:

الشكل رقم:9يبين عرض النقود عند الكلاسيك

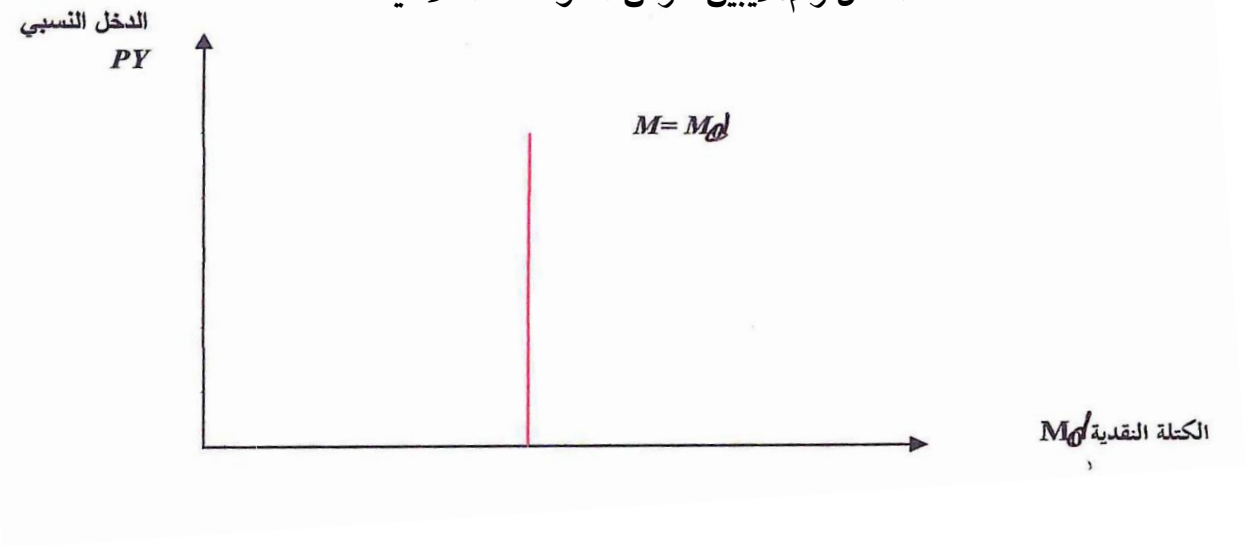

ب. الطلب على النقود:

إن الكلاسيك لا يرون ضرورة في طلب النقود إلا من خلال ما تقوم به كأداة لقياس قيمة السلع والخدمات ووسيط في التداول، ومنه ستستخدم النقود لشراء المنتجات المتدفقة من عملية الإنتاج وتحديد الأسعار. وبالتالي الطلب على النقود ما هو إلا طلب النقد لإتمام جميع الصفقات والمعاملات الاقتصادية لتصريف كل الإنتاج الوطني خلال فترة من الزمن ولتكن سنة.

يعتمد النموذج الكلاسيكي على النظرية الكمية لتحديد دالة الطلب والتي مرت بمرحلتين:

ج- معادلة التبادل لفيشر ونظرية كمية النقود:

تقوم النظرية الكمية للنقود على أساس اعتبار النقود كعامل أساسي لتحديد المستوى العام للأسعار، وتعتبر هذه النظرية أن النقود كأي سلعة من السلع تحدد قيمتها بتفاعل عرضها مع الطلب عليها، فالزيادة في عرض النقود مقارنة بالطلب عليها سيؤدي إلى انخفاض قيمتها وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، أما إذا ارتفع مستوى الطلب على النقود على مستوى المعروض منها فان هذا سيؤدي إلى ارتفاع قيمتها وانخفاض مستوى الأسعار.

وصاغ العالم الأمريكي ارفينج فيشر **Irving Fisher** هذا التحليل النقدي في شكل معادلة، عرفت باسم معادلة التبادل"[1]، حيث أكد من خلالها على وجود علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة من جهة

[1] ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، بدون مكان النشر، 2003، ص 09.

والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى. ومعادلة التبادل هذه تفيد بأن النقود كوسيلة للتبادل تحقق التساوي بين القيم المدفوعة والقيم المقبوضة، وهكذا يمكننا الاستنتاج أن عملية التبادل ذات طرفين[1]:

– طرف نقدي: ويمثل النقود المدفوعة ويعبر عنها ب: كمية النقود المدفوعة مضروبة في سرعة تداولها.

– طرف سلعي: يمثل قيمة السلع المتبادلة ويعبر عنها ب: كمية السلع مضروبة في أسعارها.

فإذا افترضنا أن **M**: هي كمية النقود،**V** : سرعة دوران النقود، **Q**: كمية السلع المنتجة، **P**: أسعار السلع المنتجة، فان معادلة التبادل يمكن صياغتها بالشكل التالي:

$$M.V=\Sigma P.Q$$

وقد طور فيشر هذه العلاقة وصاغها على النحو التالي:

$$M.\ V=P.T$$

حيث **T**: حجم المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل الحقيقي، **P**: المستوى العام للأسعار. ثم من معادلة تعتمد على المعاملات (**T**) انتقلت إلى معادلة تعتمد على الدخل الحقيقي (**Y**)، وذلك على يد كل من: الفريد مارشال (**A . Marshall**) و أرثر سيسل بيقو(***A. C . Pigout***)

$$M.\ V=P.\ Y$$

وبما أن فرضيات الكلاسيك ترتكز على ثبات حجم الناتج عند مستوى التشغيل التام، كما أن عادات الدفع ثابتة في الفترة القصيرة أي أن سرعة تداول النقد(**V**) ثابتة كذلك. ومنه سيكون أي تغير في سواء بالزيادة أو النقصان في حجم الكتلة النقدية سيؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه

$$M.\ V=P.\ Y$$

د.– نظرية الأرصدة النقدية : مدرسة كامبردج :اهتم ألفرد مارشال بالعلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ،وبين قيمة الدخل النقدي، أي توجد هناك نسبة معينة من الدخل يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها لأغراض مستقبلية، وأن التفضيل النقدي هي العامل الأساسي الذي يحدد أثر الطلب على

[1] محمد زرقون وأمال رحمان، ،مرجع سابق،2017، ص 68.

النقود السائلة ،أي تناقص النسبة المحتفظ بها في شكل سائل من شأنه أن يزيد من الإنفاق الكلي ،والتغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي فقد ركز مارشال على التفضيل النقدي (الطلب على النقود).[1]

***صياغة معادلة كامبردج:**

انطلق مارشال من معادلة التبادل لفيشر واستبدل حجم المعاملات بحجم الدخل الوطني الحقيقي أو الإنتاج الحقيقي(**Yr**) أي أن **M.v = p. yr**

yr فيكون الدخل النقدي ($y= p.y_r$) مساويا العرض النقود في صورة تدفق (**M.v**) وعليه يكون:(**Y**) ($M=\frac{1}{v}$) أي أن كمية النقود المعروضة كمخزن (**M**) هي النسبة $\frac{1}{v}$ من الدخل الوطني النقدي وهي النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخلهم في شكل سائل،

حسب مارشال فإن زيادة كمية النقود تابعة لقرارات الحكومة وبقرار تحكيمي، وهو ما يرشحها لأن تكون متغيرا خارجيا[2]. ومنه نجد أن: **(3)**..... $p=\frac{Ms}{KYr}$

إذا المستوى العام للأسعار هو محصلة التفاعل بين عاملين هما:

– الطلب الحقيقي للنقود (**K.Yr**) وهنا تظهر أهمية التفضيل النقدي **K**، على اعتباره ممثلا للطلب على النقود أو هو مقدار من القوة الشرائية التي يرغب الجمهور في الاحتفاظ بها سائلة من دخولهم النقدية.

– كمية النقود **Mo**

–نسبة التفضيل النقدي أطلق عليها مارشال هذا الاسم الذي ويرمز له ب **k** وهي مقلوب سرعة دوران النقود أي: (2) ..... **M= k .Y**

تشير النسبة **k** إلى متوسط الفترة الزمنية التي يفضل الأفراد الاحتفاظ فيها بجزء من دخلهم على شكل أرصدة نقدية عاطلة، في حيث تعبر سرعة دوران النقود عن عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى لتسوية المعاملات خلال سنة معينة أو أنها تعبر عن درجة نشاط النقود وإنفاقها.[3]

مثال: إذا كانت سرعة دوران النقود تساوي **12** في السنة، فهذا يعني أن المدة الزمنية التي تبقى فيها

[1] رفاه شهاب الحمداني، مرجع سابق، ص194.

[2] Jean François Goux, économic monétairc et financière : théories, institutions, politiques,

Ecomnomica, 2éme édition ,1995, p.p.63-64.

[3] عبد الهادي علي النجار، التحليل النقدي، مكتبة الجلاء الجديدة،.ص 198.

هذه الوحدة النقدية في الأرصدة هي $\frac{1}{12}$ = **0.08333** سنة وهو ما يعادل **1** شهر، أي أن الوحدة النقدية الواحدة تمكث في جيوب الناس مدة واحد شهر ثم تخرج لسداد المشتريات وتستقر في جيب البائع مدة **1** شهر وهكذا دواليك. وحسب تحليل كامبريدج فإن الجمهور يرغب في الاحتفاظ بنسبة معينة (**K**) من دخله على شكل أرصدة نقدية سائلة (من النقود الورقية والنقود المساعدة) أي: ($M_d = kpy_r$) ويكون الطلب على النقود معبر عنه بقيمته الحقيقية (الأرصدة الحقيقة) ولذلك يكون حجم الرصيد النقدي الحقيقي المحتفظ به بشكل سائل مساويا

$$.\left(\frac{Md}{p} = ky_r\right)$$

وبافتراض أن عرض النقود يساوي الطلب عليها أي: ($M_d = M_O$)، وأن **K** تتصف بالثبات لتعلقها با (**V**) فإن قيمة الوحدة النقدية الواحدة ستكون مساوية لحجم الرصيد النقدي الحقيقي المحتفظ به على شكل سائل مقسوما على كمية النقود (**Ms**) أي أن : $\left[\frac{1}{p} = \frac{K.Yr}{Ms}\right]$

فقيمة الوحدة النقدية تابعة وفق تناسب طردي مع كل من النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها بشكل أرصدة نقدية (**K**) ومقدار الدخل الحقيقي (**Yr**). ووفق تناسب عكسي مع حجم كمية النقود(**MO**).

*** التوازن في سوق النقد عند الكلاسيك:**

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما تتحقق المساواة بين عرض النقود والطلب على النقود أي عندما تكون الكتلة النقدية المعروضة في الاقتصاد مساوية للكمية المطلوبة منهم. والهدف الأساسي من دراسة هذا التوازن عند الكلاسيك هو تحديد المستوى العام للأسعار (**P**) الذي تباع به المنتجات في سوق السلع والخدمات.

$$Md = MO \longleftrightarrow \quad Md = Kpy = MO = M_0.$$

ويمكن تمثيل التوازن بيانيا كما يلي:

الشكل10: التوازن في السوق النقدي عند الكلاسيك

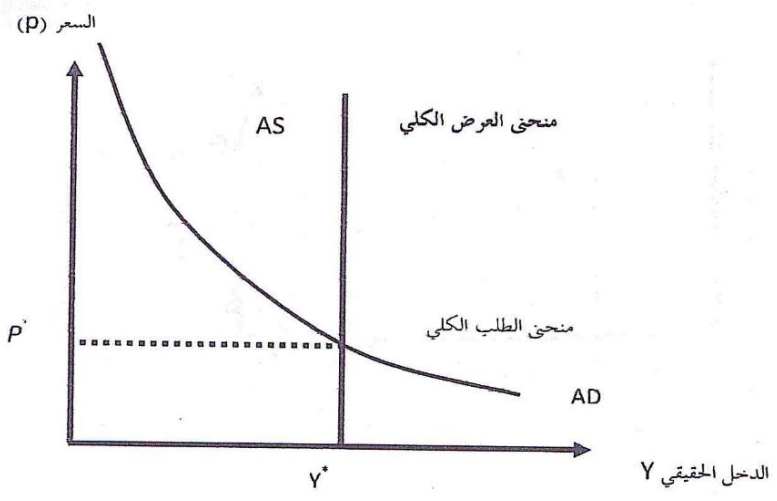

5. كيفية تحقيق التوازن الكلي عند الكلاسيك:

بعد استعراض مختلف التوازنات التي يجب أن تتحقق في كل الأسواق (سوق السلع والخدمات، سوق الإنتاج، سوق النقود) فإن التوازن العام أو الكلي حسب النموذج الكلاسيكي يكتمل كما يلي:

- معادلة عرض العمل: **NO= f (w /p)**
- معادلة الطلب على العمل: **Nd= f (w /p)**
- دالة الإنتاج: **Y= f (N)**
- معادلة التبادل: **P. Y = M . V**
- أي يتم تحديد حجم العمل **(N)** ومعدل الأجر الحقيقي **(W/P)** من سوق العمل من خلال تساوي المعادلتين **(1)** و **(2)**.
- يتم تعويض حجم العمل **(N)** في دالة الإنتاج الكلاسيكية أي المعادلة **(3)** فنحصل على حجم الإنتاج **(Y)**.
- – يتم تعويض حجم الإنتاج **(Y)** في معادلة التبادل أي المعادلة **(4)** مع افتراض أن سرعة تداول النقود **(V)** وكمية النقد **(M)** ثابتة، فنحصل من خلال ذلك على السعر **(P)**.
- – بالرجوع إلى إحدى المعادلتين **(1)** أو **(2)** وبتعويض قيمة السعر **(2)** يمكن تحديد معدل الأجر الاسمي (النقدي) **(W/ P)**.

ويمكن تلخيص التوازن العام من خلال التوازن في الأسواق الثلاثة بالأشكال التالية:

الشكل رقم 11:يبين التوازن الكلي عند الكلاسيك:

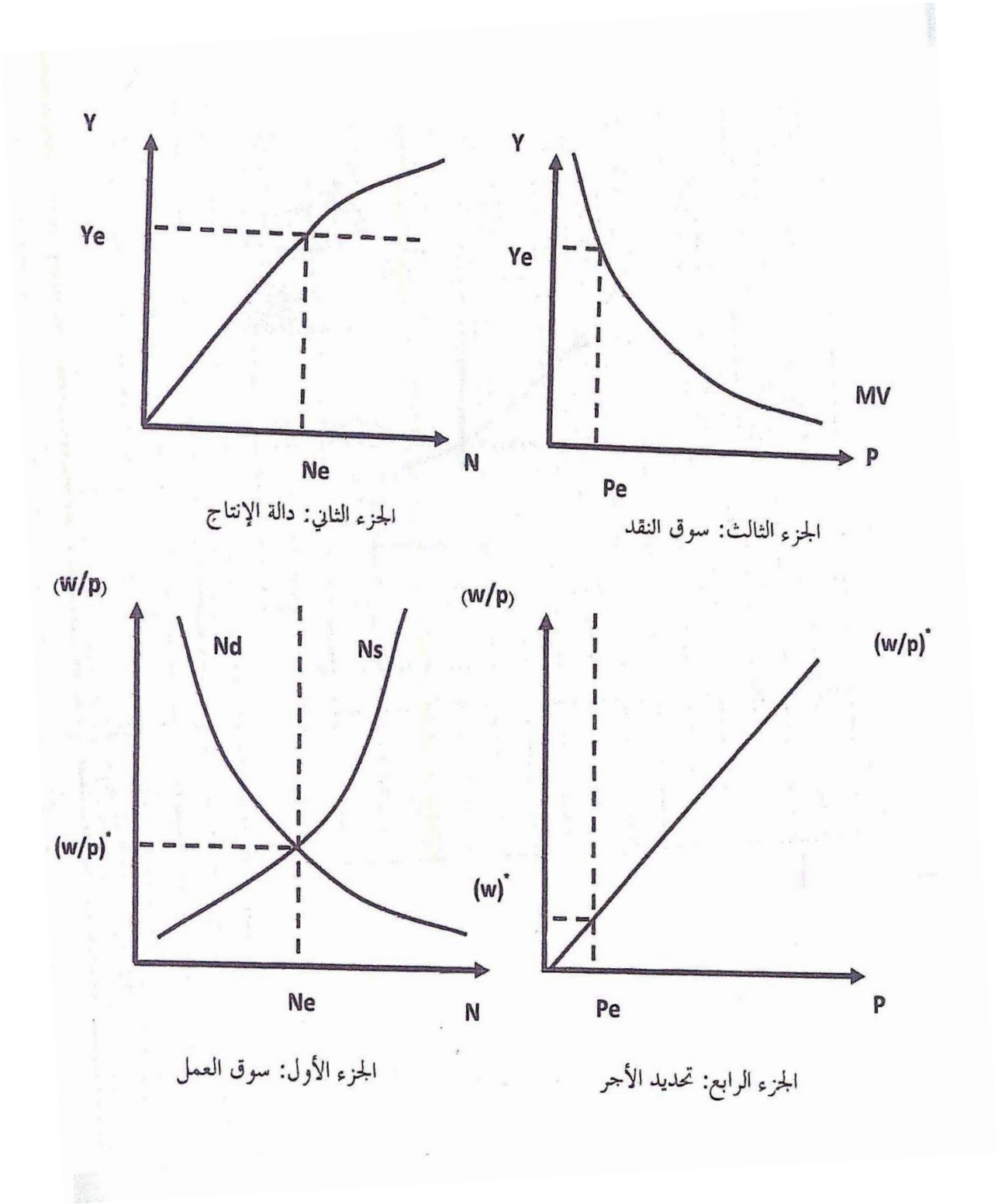

تمرين:

لتكن لدينا المعلومات التالية:

عرض العمل	الكتلة النقدية	سرعة تداول النقود	دالة الانتاج
$N=0.04(w/p)^2$	M=40	V=4	$Y = 40N^{1/2}$

المطلوب :

1-اوجد دالة الإنتاج الحدية

2-اوجد دالة الطلب على العمل

3-احسب معدل الاجر الحقيقي.

4-احسب حجم العمالة التوازني

5-احسب قيمة الإنتاج.

6-احسب قيمة المستوى العام للأسعار

7-احسب الناتج الاسمي والاجر الاسمي

8-اذا ارتفع مستوى الكتل النقدية بنسبة 10٪فما اثر ذلك على المتغيرات الحقيقية؟

9-ما أثر التغيرات الاتية على الاقتصاد:

- اذا استطاعت النقابات العمالية فرض زياة الأجور الاسمية بنسبة 20 %فما أثر ذلك على الاقتصاد

-إذا افترضنا زيادة هجرة الشباب إلى خارج البلاد ،مما أدى إلى انخفاض مستوى عرض العمل،وأصبحتدالة عرض العمل $NO=1/20(w/p)^2$ فما أثر ذلك على الاقتصاد؟

حل التمرين:

1-دالة الإنتاجية الحدية للعمل:

$M/P=\frac{dy}{dN}=(40N^{1/2} = 20N^{-1/2})$

2-دالة الطلب على لعمل:

$MPL=W/P=20N^{-1/2} \rightarrow \sqrt{N} == \frac{20}{w/p}$

$Nd=\frac{400}{(w/p)^2}$

3-حساب الاجر الحقيقي:

$Nd=NO \rightarrow \frac{400}{(w/p)^2} = 0.04(w/p)^2$

W/P=100

4حساب حجم العمالة اللازم لتوازن سوق العمل:

Nd=$\frac{400}{(10)^2}$=4

$NO = 0.04(10)^2 = 4$

5-حساب قيمة الإنتاج:

$Y = 40N^{\frac{1}{2}} = 40 * 2 = 80$

6-حساب قيمة المستوى العام للأسعار:

MV=PY→P=$\frac{MV}{Y}$=$\frac{40*4}{80} = 2$

7-حساب الاجر الاسمي والناتج الاسمي:

أ-حساب الناتج الاسمي:

PY=80*2=160

ب-حساب الجر الاسمي:

W*=W*P=10*2=20

8-اثر التغير في الكتلة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية:

يفترض الكلاسيك أن التوازن يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل و بالتالي جميع المتغيرات الحقيقية لا تتغير في الاجل القصير.

9-اثر زيادة الأجور الاسمية بنسبة 20٪ على الاقتصاد:

W=W*+0.2W*→W=20+0.2*20→W=24

حسب الكلاسيك لا توثر الزيادة في الاجر الاسمي على المتغيرات الحقيقية وانما توثر على المتغيرات الاسمية.

***الأثر على المستوى العام للأسعار:**

W/P=10→P=24/10→P=204

***الأثر على الناتج الاسمي:**

PY=80*2.4=192

الاثر على الكتلة النقدية الاسمية:

$M=\frac{PY}{V}=192/4=48$

-أثر انخفاض عرض العمل على الاقتصاد:

إن التغير في عرض العمل يودى إلى تغير في القيم التتوازنية في سوق العمل وسوق السلع والخدمات وكذا المستوى العام للأسعار.

-الأثر على الأجر الحقيقي:

$Nd=NO\rightarrow\frac{400}{(w/p)^2}=1*20(w/p)$

W/P=20

-يودي انخفاض عرض العمل إلى ارتفاع الاجر الحقيقي.

-الأثر على العمالة اللازمة لتوازن سوق العمل:

$Nd=\frac{400}{(20)^2}=1$

$$NO=\frac{1}{20}*20=1$$

سلسلة تمارين حول التوازن عند الكلاسيك

التمرين الأول:

أجب باختصار وبدقة على الاسئلة التالية:

- لماذا نقوم بدراسة النموذج الكلاسيكي؟
- ماذا نقصد بالبطاقة الإرادية؟
- ماهي أهم فرضيات المدرسة الكلاسيكية؟
- كيف يمكن القضاء على البطالة حسب التصور الكلاسيكي؟
- لماذا يطلق على التحليل الاقتصادي الكلاسيكي بأنه تحليل ثنائي موضحا معنى الازدواجية الاقتصادية الكلاسيكية؟
- لماذا مرونة منحنى العرض الكلي ثابتة عند الكلاسيك؟
- هل يمكن للزيادة في المستتوى العام للأسعار حسب النموذج الكلاسيكي،الرفع من مستوى الإنتاج؟
- الإنتاس ومستوى العمالة؟
- كيف يمكن القضاء على ظاهرة البطالة وفقا للتصور الكلاسيكي؟
- كيف يمكن القضاء على ظاهرة البطالة وفقا للتصور الكلاسيكي؟

التمرين الثاني:

لديك المعلومات التالية:

$$Y=400N^{1/2}$$

$$NO=\frac{\frac{W}{P}}{2500}$$

$$400=M0=Md$$

$$V=4$$

$$S=250i+100$$

$$I=150-250i$$

المطلوب: أحسب ما يلي:

1) ايجاد دالة الامتاجية الحدية للعملة؟

2) اوجد دالة الطلب على العمل؟

3) احسب توازن سوق العمل؟

4) احسب قيمة الناتج الحقيقي؟ ولماذا يتطابق مع التشغيل الكامل؟

5) احسب المستوى العام للأسعار؟

6) احسب القيم الاسمية المناسبة؟

7) احسب الربح الاجمالي الاسمي والحقيقي؟

8) احسب سعر الفائدة التوازني، الاستثمار التوازني، الادخار التوازني؟

9) احسب قيمة الاستهلاك؟

10) احسب التوازن الاقتصادي الكلي؟

التمرين الثالث:

ليكن لدينا النموذج التالي:

$$N_s = \frac{W^2}{25}$$

$$Nd = \frac{900}{w^2}$$

$$M = 40$$

$$V = 4$$

المطلوب:

-أوجد الأجر الحقيقي التوازني وحجم العمالة.

-أوجد قيمة الإنتاج الحقيقي.

-أوجد المستوى العام للأسعار.

التمرين الرابع:

ليكن لديك معطيات سوق عمل عرض العمل والطلب العمل بالمليون دولة ما على النحو التالي:

$$N = \left(\frac{w}{p}\right)^2 + 50 \quad ; \quad N = 100 - \left(\frac{w}{p}\right)^2$$

أوجد الوضعية التوازنية لسوق العمل.

أوجد مستوى الناتج التوازني إذ كانت دالة الانتاج تكتب على الشكل $\mathbf{y = 50\sqrt{N}}$

إذا كان دالة ادخار العائلات تكتب على الشكل $\mathbf{S = -80 + 150\ i}$ ودالة الاستثمار تكتب على الشكل $\mathbf{I = 40 - 50\ i}$

أوجد القيمة التوازنية لكل من الادخار والاستثمار؟

إذا كان عرض النقود **mo=432** وطلب النقود المعطاة بالمعادلة **md=0, 4py**. أوجد المستوى العام للأسعار وقيمة الأجر الأسمى؟ .

إذا قررت الحكومة تحديد أجر حقيقي أدنى مقداره 3، ما أثر ذلك على سوق العمل على حجم الانتاج؟

التمرين الخامس:

ليكن النموذج التالي:

$$N_0 = \frac{1}{25}\left(\frac{w}{p}\right)^2$$

$$N_d = \frac{30}{\left(\frac{w}{p}\right)^2}$$

$$M = 40$$

$$V = 4$$

$$y = 60N^{1/2}$$

المطلوب:

أحسب معدل الأجر الحقيقي المناسب لتوازن سوق العمل؟

أحسب حجم العمالة الازم لتوازن سوق العمل؟

أحسب قيمة الانتاج الكلي؟

أحسب قيمة المستوى العام للأسعار؟

أحسب قيمة الناتج الاسمي والاجر الاسمي بافتراض أن السلطات النقدية قررت زيادة الكتلة النقدية **M** إلى **80** بدلا **40** إذ طالبت النقابات العمالية بزيادة الأجر الاسمي بنسبة **10%** ماهي المغيرات التي تتأثر

الفصل الرابع

المدرسة الحديثة

(التحليل الكينز)

تمهيد:

ظهرت المدرسة الكينزية في فترة حرجة من تاريخ العالم، وهي تلك التي امتدت بين الحرب العالمتين الأولى والثانية حيث خيمت أصعب فترات الازمة الاقتصادية الكبرى، وقد جاءت النظرية الكينزية لتناهض إلى حد بعيد، النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد التي جاء بها آدم سميث، وتتعارض نظرية التوظيف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية، حيث كانت نقطة البداية الفعالة لنظرية كينز للعمالة هي مبدأ الطلب الفعال والذي يعني الطلب المقرون بالقدرة الشرائية على خلاف الطلب العادي الذي يتميز بالرغبة في الشراء فقط، كما جاء بفكرة تدخل الدولة بواسطة السياسات الاقتصادية للتأثير على الطلب الفعال وبالتالي رفع مستوى التشغيل والمحددات الرئيسية لهذا الاخير هي الاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص.

ويقتصر هذا النموذج على سوق السلع والخدمات اين يتحقق التوازن عندما يتساوى الانفاق الكلي الذي يعكس جانب الطلب الاستهلاكي والاستثماري، وجانب العرض الكلي والممثل بالناتج أو الدخل المحلي

الطلب الكلي الفعال = الانفاق الكلي الفعلي = الدخل الوطني (حالة التوازن)

1.الافتراضات الأساسية لتحليل توازن الدخل القومي:

يقوم التحليل الكينزي لتوازن الدخل القومي على مجموعة من الافتراضات المبسطة تتمثل فيما يلى:

أ–ثبات المستوى العام للأسعار: يعني هذا الافتراض أن التغيرات في الناتج القومي أو الدخل القومي تكون تغيرات حقيقية، فأي تغير يحدث في الناتج القومي يرجع إلى تغير الكميات المنتجة من السلع والخدمات ولا ترجع إلى تغير المستوى العام الأسعار.

ب –يعمل الاقتصاد القومي عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل دائما ويعني ذلك وجود موارد عاطلة دائما في المجتمع، ولذلك فأي زيادة تحدث في الطلب الكلى في المجتمع تعمل على تشغيل الطاقات العاطلة والموارد العاطلة وبالتالي يزيد حجم الناتج الحقيقي دون حدوث تغير في المستوى العام للأسعار.

ج – ثبات العرض الكلى لعوامل الإنتاج: يقصد بذلك الافتراض أن حجم الموارد المتاحة في المجتمع ثابتة خلال فترة التحليل، ولذلك فأي تغير في الناتج القومي في المجتمع يحدث بسبب زيادة تشغيل الموارد المتاحة دون زيادة في حجم هذه الموارد. ومؤدى هذا الافتراض يعني عدم تحرك منحنى إمكانية الإنتاج للمجتمع لأعلى أو لأسفل خلال فترة التحليل.

د–الاجر ليس العامل الوحيد للاستخدام وإنه ليس بتلك المرونة لإعادة التوازن بين عرض وطلب العمل كما يعتقد الكلاسيك وإنما هناك جهات أخرى تتدخل كالدولة والنقابات...الخ

ذ-نادى بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة في أوقات الازمات وهو أيضا مخالف لما جاءت به النظرية الكلاسيكية، رفضه لقانون ساي بالكامل وبين أن الأساس في النشاط الاقتصادي هو الطلب الكلي الفعال.

هـ-الادخار لا يساوي دائما الاستثمار لأن نفس الجماعات المستثمرة هي المدخرة كما اعتقد الكلاسيك بل يمكن للأفراد أن يدخروا جزءا من أموالهم وهذا قد يؤدي إلى اختلال في النشاط الاقتصادي.

و-لا يفصل كينز بين الاقتصاد الحقيقي العيني والاقتصاد النقدي ما ساعد على تحقيق الوحدة في النظرية الاقتصادية.

2.نموذج ذو قطاعين:

سنبدأ دراستنا بأبسط النماذج التي قدمها كينز حيث أن الاقتصاد يتكون من قطاعين هما القطاع العائلي [الاستهلاك] وقطاع الاعمال [الاستثمار] بعدها نضيف إلى هذا النموذج متغيرات أخرى من شأنها أن تقرب النموذج إلى الواقع.

أولا: دالة الاستهلاك:

أ.تعريف الاستهلاك: هو مقدار ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، سواء تلك التي تستهلك مرة واحدة "كالمواد الغذائية" أو على دفعات "السلع المعمرة".[43]

وهناك نوعين من الاستهلاك:

***الاستهلاك المستقل [الثابت]:** وهو الاستهلاك المستقل عن الدخل أي ذلك الجزء من الاستهلاك التي لا يتغير مع الدخل [عندما يكون مستوى الدخل مساويا للصفر] ويرمز له بالرمز **c**.

الاستهلاك التابع للدخل أو المتغير: وهو الاستهلاك الذي يتغير مع تغير الدخل يرتفع مع ارتفاع الدخل وينخفض بانخفاضه.

ب.**الشكل العام لدالة الاستهلاك:** هي العلاقة بين مستوى الدخل وما ينفقه المستهلكون لشراء السلع والخدمات النهائية وهي علاقة موجبة [طردية]، أي كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك وفيها يكون الانفاق الاستهلاكي للاقتصاد كمتغير تابع ومستوى الدخل المتاح كمتغير مستقل أي: $f(Yd)>0$ حيث: $C=f(Yd)$

حيث **C** = الانفاق الاستهلاكي

[43] أحمد محمد مندور ، إيمان محمد زكى ، إيمان عطية ناصف ، مقدمة فى النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد ، جامعة الاسكندرية ، 2004 ، ص115.

Yd = الدخل الوطني المتاح.

ويمكن كتابة دالة الاستهلاك الكينزية بصورتها الحقيقية كما يلي:

C = C0 + cYd

حيث: **C** يمثل الاستهلاك الكلي

C0 يمثل الاستهلاك المستقل عن الدخل هذا اقتصاديا **K** وتمثل بيانيا بنقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور العمودي [محور الاستهلاك].

c الميل الحدي للاستهلاك $0<c<1$

$$\mathbf{APC} = \mathbf{c} = \frac{\Delta \mathbf{c}}{\Delta \mathbf{y}} = \frac{\text{المقابل}}{\text{المجاور}}$$

ويسمى رياضيا بظل الزاوية [$\frac{\text{جب}}{\text{تجب}}$] كما تمثل رياضيا القيمة **c** ميل الخط المستقيم أو ميل دالة الاستهلاك واقتصاديا تمثل قيمة التغير في الاستهلاك الناجم عن تغير الدخل الوطني بوحدة نقدية واحدة $\frac{\Delta}{\Delta y}$

*الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ولكن بمقدار أقل.

ج.**الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك.**

***الميل المتوسط للاستهلاك:** $\frac{c}{y}$ = **APC.**

***الميل الحدي للاستهلاك:** هو مقدار التغير في الاستهلاك إلى مقدار التغير في الدخل أي أن: = $\frac{\Delta c}{\Delta y}$ = **MPC**

وهذا يعني أن أي زيادة في الدخل لابد أن ترافقها زيادة في الاستهلاك ويكون دائما أقل من الصفر وثابت في كافة نقاط المستقيم.

د.العلاقة بين APC وMPC

$$C=c0 + cY$$

بقسمة الطرفين على Y نجد:

$$\frac{c}{y} = +c\ \frac{YC0}{y\ y}$$

$$APC=+MPC\frac{c0}{y}$$

وبالتالي الميل الوسطي للاستهلاك دائما أكبر من الميل الحدي للاستهلاك مما يعني أن قيمة الميل الوسطي للاستهلاك ستنخفض مع ارتفاع الدخل وترتفع مع انخفاضه وهذا بافتراض ثبات الميل الدي للاستهلاك.

ثانيا: دالة الادخار

الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك أي حيث: S هو الادخار.

$$S=y-c$$

$$S=y-[c0+bY]$$

s الميل الحدي للادخار حيث: $S=-c0+sy$

أي دالة الادخار تكون من الشكل **S** يمثل ميل دالة الادخار رياضيا واقتصاديا الميل الحدي للادخار أي التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل $S=\frac{\Delta s}{\Delta y}=MPS$

Sيمثل رياضيا نقطة تقاطع مستقيم دالة الادخار مع المحور العمودي، محور الادخار، أما اقتصاديا فهي تمثل ذلك الجزء من الادخار الذي لا يتبع الدخل.

أ.الميل الوسطي للادخار:

يعرف الميل المتوسط للادخار بأنه عبارة عن الادخار مقسوما على الدخل المتاح أو يمثل نسبة الادخار إلى الدخل المتاح

$$APS=\frac{S}{y}=\frac{\text{المقابل}}{\text{المجاور}}$$

ب..العلاقة بين MPC وAPS

لدينا $S=-C0+Sy$

بقسمة الطرفين على y نجد: $\frac{s}{y}=-\frac{c0}{y}+s$

الميل الوسطي للادخار **APS** يكون دائما أقل من الميل الحدي للادخار **MPC** بـ $-\frac{C}{y}$

***ملاحظة:**

$$*MPC + MPS = 1$$

***APC + APS = 1**

ثالثا: دالة الاستثمار:

يعرف الاستثمار على أنه مقدار ما ينفقه رجال الاعمال على شراء الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات، ويعتبر الاستثمار المتغير الثاني في النموذج البسيط لكينز.

ولتبسيط النموذج يعتبر كينز الاستثمار متغير خارجي يتحدد خارج النموذج أي: $\mathbf{I=\bar{I}}$ حيث: $\mathbf{I_0>0}$ ويمكن تمثيله بيانيا كما يلي:

الشكل رقم 12:دالة الاستثمار حسب كينز

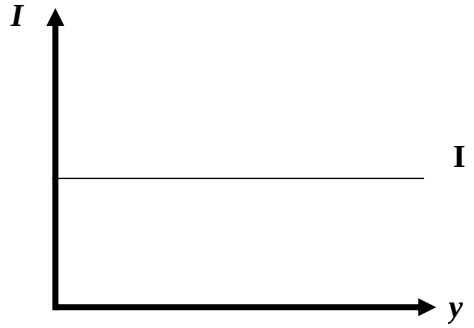

3.دالة العرض الكلي والطلب الكلي:

أ. العرض الكلي:

هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة والمعروضة في الاقتصاد ، وبما أن العرض الكلي يمثل المستويات المختلفة المرغوبة والممكن إنتاجها؛ أي أن المنتجون ينتجون وبذلك ما يتوقعون بيعه. وعليه فإن الميل للعرض الكلي يساوي 1 وهو الميل الموافق للزاوية 45 يتحدد منحنى العرض الكلي في النموذج الكينزي البسيط بالخط الذي يحدد اوية 45 °، حيث ينتج المجتمع في هذا الخط ما يستهلك[44]. والشكل الموالي يوضح ذلك:

[44] عقبةعبد اللاوي،مرجع سابق ،ص 154.

الشكل رقم 13:تمثيل دالة العرض الكلي

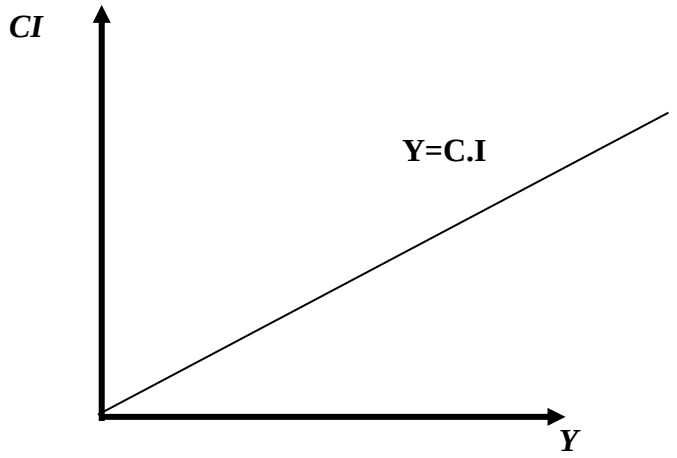

حيث يقاس على المحور العمودي حجم الانفاق الكلي ويمثل المحور الأفقي قيمة الناتج.

ب.دالة الطلب الكلي: تبين دالة الطلب الكلي مقدار الانفاق النقدي الإجمالي على الناتج [الانفاق على الاستهلاك وعلى الاستثمار] التي يرغب المجتمع في تحقيقها عند مستويات الدخل ويمكن توضيح دالة الطلب الكلي في الشكل التالي:

4.تحديد الدخل التوازني لنموذج ذو قطاعين حسب نظرية كينز:

لتحديد المستوى التوازني للدخل الوطني في اقتصاد مغلق أي في غياب القطاع الحكومي والأجنبي توجد طريقتين هما:

أ.طريقة العرض الكلي والطلب الكلي:

وتمثل التوازن بيانيا كما يلي: [الشكل أدناه]:

التمثيل البياني للدخل التوازني بطريقة العرض الكلي الطلب الكلي بوجود قطاعين.

الشكل رقم 14:تمثيل دالة الطلب الكلي

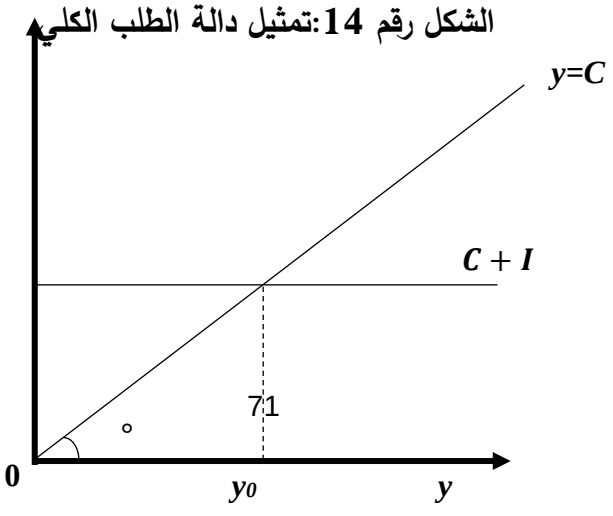

يبين الشكل دالة الطلب الكلي [الانفاق] **AD = C + I** على المحور العمودي، والعرض الكلي الذي هو **y** ويمثل **C = Y** خط الدخل الذي يمثل وضعيات التوازن المختلفة التي تكون عندها دائما الدخل الوطني = الانفاق الوطني E_0 حجم الإنتاج التوازني الذي يتساوى عنده العرض الكلي **Y** مع الطلب الكلي **C + I**.

وبالتالي لدينا:

$$\begin{cases} Y = C + I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots .1 \\ C = C0 + cy \ldots\ldots\ldots\ldots .2 \\ I = I_0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots .3 \end{cases}$$

بتعويض ما هو مشار إليه في **2** و**3** في **1** نستخلص:

الطلب الكلي **AD = C + I**

$$\mathbf{AD = C_0 + CY + I}$$

AD = Y عند التوازن العرض والطلب.

$$Y = C0 + cY + I_0 \longrightarrow Y - cY = C_0 + I_0$$

$$\longrightarrow Y(1 - c) = C_0 + I_0$$

$$\longrightarrow Y = \frac{C+I}{1-C}$$

$$\longrightarrow Y = \frac{1}{1-C}(c + I0)$$ وهي معادلة التوازن

$\frac{1}{1-C}$ المضاعف الكينزي للانفاق المستقل.

ب.طريقة الادخار والاستثمار [الإضافات والنسريات] (الحقن والتسرب)

كما سبق وأن أشرنا، نفترض للتبسيط أن الاستثمار لا يتأثر بالدخل وهذا الافتراض ينفق مع كون الاستثمار تيارا إضافيا من خارج التدفق الدائري للدخل ولا يتأثر بمستوى الدخل (أي أنه استثمارا تلقائيا).

وطبقا لهذا الافتراض فإن الاستثمار سيكون خطا مستقيما موازي لخط الدخل على المحور الأفقي كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم15: الدخل التوازني بطريقة الحقن والتسرب في نموذج ذو قطاعين:

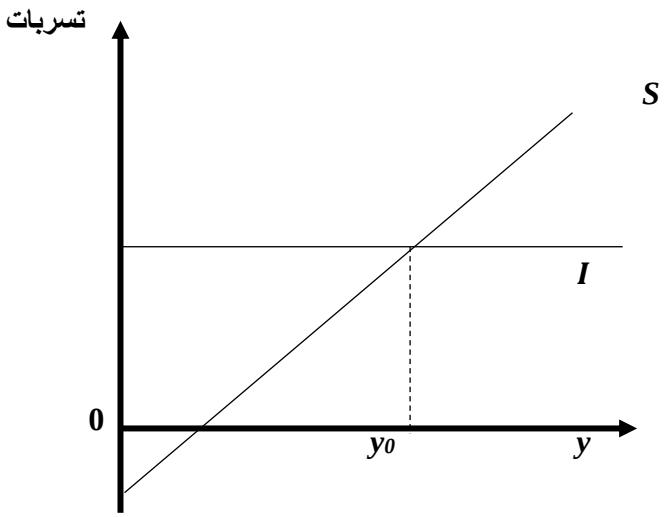

حسب الشكل السابق فإن التوازن يتحقق في النقطة **E** أين يتقاطع منحنى الاستثمار مع منحنى الادخار [هذا اقتصاديا] أما رياضيا فيكون التوازن كما يلي:

1. Y = C + I.....

2. Y = C + S.....

3. S = − C0 + sy.....

4. I = I_0.....

من **1 و2** نستنتج أن:

C + I = C + S وبالتالي **I = S** وهو شرط التوازن.

ومنه فإن:

$I = C + SY \longrightarrow I + C = SY$

$\longrightarrow Y = \frac{I+C}{S}$

$\longrightarrow Y = \frac{1}{S}(I + C)$ وهي معادلة التوازن

5. الحكومة ونظرية تحديد الدخل الوطني

إن النموذج السابق الذي تم التطرق إليه اقتصر على متغيرين فقط هما الاستهلاك والاستثمار باعتبار أن المجتمع يتكون من القطاعين فقط: قطاع الأعمال وقطاع العائلات.

ولكن حتى يصبح هذا النموذج أكثر واقعية تدخل قطاع الحكومة كقطاع ثالث في النموذج، نظرا لأهميته في المجتمع والذي يؤثر في الحياة الاقتصادية بأساليب كثيرة أهمها: الانفاق الحكومي، الضرائب والتحويلات الحكومية.

أ.الانفاق الحكومي: يقصد به الانفاق على السلع والخدمات من قبل الحكومة لأغراض تأدية الخدمات العامة اللازمة للاستهلاك الجماعي للأفراد المجتمع ونرمز له **(G)**. ويمثل بيانيا كما يلي:

الشكل رقم16:دالة الاستثمار

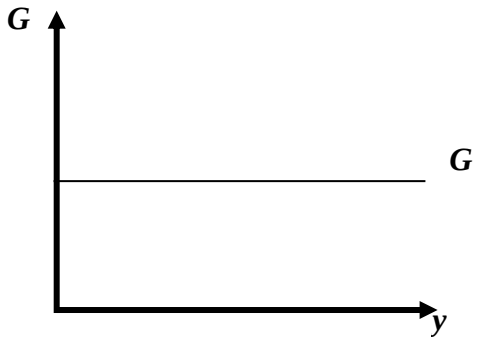

ب.التحويلات الحكومية: يطلق لفظ التحويلات الحكومية على عائد القطاع الخاص من الايرادات الحكومية بدون اي مقابل. وهكذا فإن التحويلات الحكومية تؤثر على المستوى التوازن للدخل بالزيادة والعكس صحيح ونرمز لها ب TR.وتؤدي التحويلات إلى زيادة الدخل الوطني فهي بذلك تشكل الطرف المعاكس للضريبة التي إلى اقتطاع جزء من الدخل الشخصي. يمكن تمثيل التحويلات الحكومية كما يلي:

الشكل رقم 17:دالة التحويلات الحكومية:

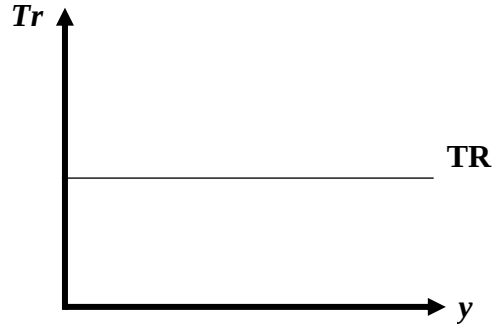

ج. الضرائب: وتتمثل في ما تتسلمه الحكومة من الافراد والمؤسسات بدون مقابل ونرمز لها ب:**TA** وأن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض مستوى الدخل وهي الطرف المعاكس التحويلات الحكومية.

وبالتالي يعد إدراج القطاع الحكومي يصبح نموذج الدخل الوطني الذي يحقق التوازن على الشكل:

$$Y = C + I + G$$

وعليه فإن الدخل (**Y**) يساوي مجموع الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي.

ويكون شرط التوازن يتمثل في أن مجموع التسربات (الضرائب **TA** والمدخرات Sيساوي المجموع الاضافات (الاستثمار **I** والانفاق الحكومي **G**).

أي أن : $TA + S = I + G$

وفي حالة بقاء الاشياء الاخرى على حالها فغن إضافة الانفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة المستوى التوازني للدخل من Y_0 الى Y_1

الشكل رقم18:دالة الضرائب

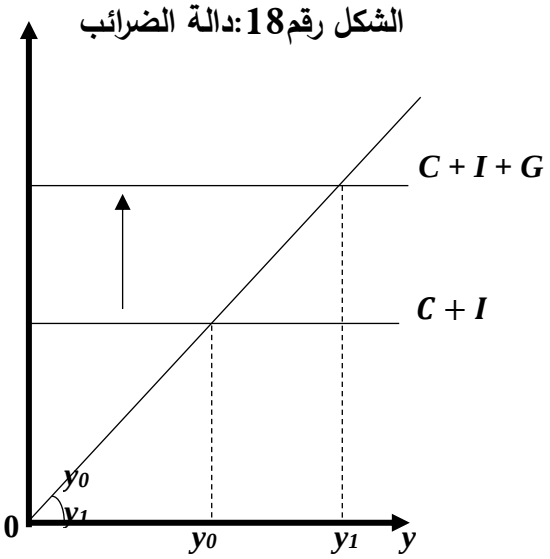

في حالة الضرائب مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن هذا سيودي الى تخفيض مستوى الدخل.

الشكل رقم 19:يبين أثر الضرائب على مستوى الدخل التوازني

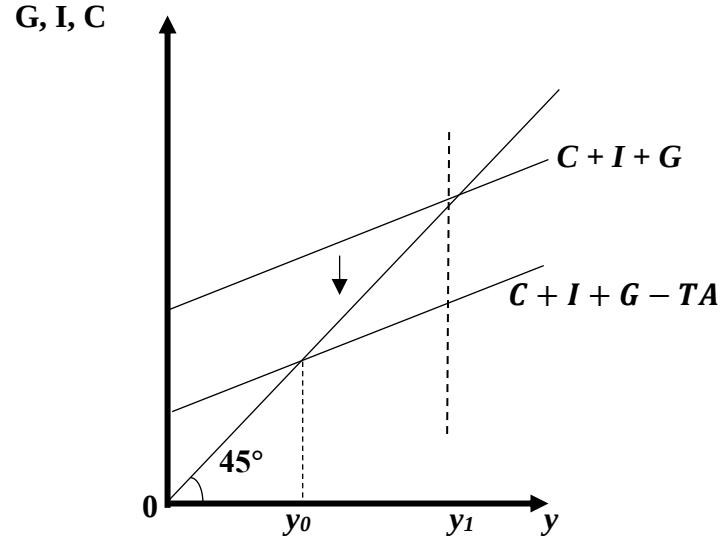

6.اثار المتغيرات الخارجية في الدخل:

لدينا النموذج الاقتصادي التالي:

$$Y = C + I + G$$

$$C = \mathrm{c0} + b\,Y\,d \quad ; \quad Yd = Y - TA + TR$$

$$I = I0$$

$$G = \mathrm{G0}$$

$$TR = \mathrm{TR0}$$

$$TA = \mathrm{TA0}$$

$$Yd = Y - \mathrm{TA0} + \mathrm{TR0} \text{ وأن}$$

TA **:** تمثل المقدار من الضرائب المستقل عن الدخل وتمثل رياضيا نقطة تقاطع مع المحور العمودي (محور الضرائب)، وبما أن جزءا كبيرا من الدخل تتسلمه الحكومة في شكر ضرائب (***Tx***) كما تدفع جزء منه على شكل تحويلات **TR** للأفراد .لذلك فان الدخل الكلي لا يساوي الدخل المتاح وانما يصبح:

$$\boldsymbol{Yd = Y - TA + TR}$$

7.تحديد الدخل التوازني في نموذج ذو ثلاثة قطاعات:

أولا: حالة الضريبة المستقلة: لا ترتبط بالدخل:

ولإيجاد الدخل التوازني في عندما لا ترتبط الضرائب بالدخل نتبع ما يلي:

$$\boldsymbol{AD = AS}$$
$$\boldsymbol{AD = C + I + G}$$

$$\boldsymbol{AD = y} \text{ عند التوازن}$$

$$\mathbf{Y} = \boldsymbol{C + I + G}$$

$$\Rightarrow \quad \boldsymbol{Y} = \mathrm{C0} + \boldsymbol{Cyd} + \mathrm{I0} + \mathrm{G0}$$

$$\boldsymbol{Y} = \mathrm{C0} + \boldsymbol{C}(\boldsymbol{Y} - \mathrm{TA0} + \boldsymbol{Tr}) + \mathrm{I0} + \mathrm{G0}$$

$$\boldsymbol{Y} = \mathrm{C0} + \boldsymbol{C}(\boldsymbol{Y} - \mathrm{TA0} + \overline{\boldsymbol{Tr}}) + \mathrm{I0} + \mathrm{G0}$$

$$\boldsymbol{Y - CY} = \overline{\mathrm{C0}} - \boldsymbol{C}\mathrm{TA0} + \boldsymbol{C}\mathrm{TR0} + \mathrm{I0} + \mathrm{G0}$$

$$\boldsymbol{Y} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1} - \boldsymbol{C}}[\mathrm{C0} - \boldsymbol{C}\mathrm{TA0} + \boldsymbol{C}\mathrm{TR0} + \boldsymbol{I_0} + \mathrm{G0}]$$

حيث **Y**: الدخل التوازني.

ثانيا: حالة الضريبة المستقلة: لا ترتبط بالدخل:

ولإيجاد الدخل التوازني في عندما ترتبط الضرائب بالدخل نتبع ما يلي:

$$\boldsymbol{AD} = \boldsymbol{AS}$$

$$\boldsymbol{AD} = \boldsymbol{C} + \boldsymbol{I} + \boldsymbol{G}$$

$\boldsymbol{AD} = \boldsymbol{y}$ عند التوازن

$$\boldsymbol{Y} = \boldsymbol{C} + \boldsymbol{I} + \boldsymbol{G}$$

$$\Rightarrow \quad Y = \mathrm{C0} + Cyd + \mathrm{I0} + \bar{G}$$

$$Y = \mathrm{C0} + C(Y - TA + \mathrm{TR0} + \mathrm{I0} + \bar{G}$$

$$Y = \mathrm{C0} + C(Y - \mathrm{TA0} + ty + \overline{\mathrm{TR0}}) + \mathrm{I0} + \mathrm{G0}$$

$$Y - CY = \mathrm{C0} - C\mathrm{TA0} - ty + C\mathrm{TR0} + \mathrm{I0} + \mathrm{G0}$$

$$\boxed{Yo = \frac{1}{1 - C + ct}[\mathrm{C0} - C\mathrm{TA0} + C\mathrm{TR0} + I_0 + \mathrm{G0}]}$$

حيث **Y0**: الدخل التوازني.

*** أثر تغير الانفاق الحكومي على الدخل:**

وفي حالة زيادة الانفاق الحكومي بمقدار **ΔG** سيؤدي هذا الى الدخل بمقدار **ΔY** ويكون:

$$\boldsymbol{Y} + \Delta\boldsymbol{Y} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1} - \boldsymbol{C}}[\mathrm{C0} - \boldsymbol{C}\mathrm{TA0} + \boldsymbol{C}\mathrm{TR0} + \boldsymbol{I_0} + \mathrm{G0} + \Delta\boldsymbol{G}]$$

يطرح(1) من (2) نتحصل على:

$$\Rightarrow \frac{\Delta \boldsymbol{Y}}{\Delta \boldsymbol{G}} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1} - \boldsymbol{C}}$$

$$\Delta\boldsymbol{Y} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1} - \boldsymbol{C}}\Delta\boldsymbol{G}$$

أي أن التغيير في مستوى الدخل الوطني الموافق للتغير في الانفاق الحكومي بمقدار **ΔG** يعادل التغيير في الانفاق الحكومي مضروب بالكسر $\frac{1}{1-C}$ الذي يسمى بمضاعف الانفاق الحكومي الذي نرمز له بـ :

$$\frac{1}{1-b} = \propto G.$$

فيما يخص الضرائب فيمكن تمثيلها كما يلي:

الشكل رقم20:يبين التمثيل البياني لدالة الضرائب المسقلة والتابعة للدخل

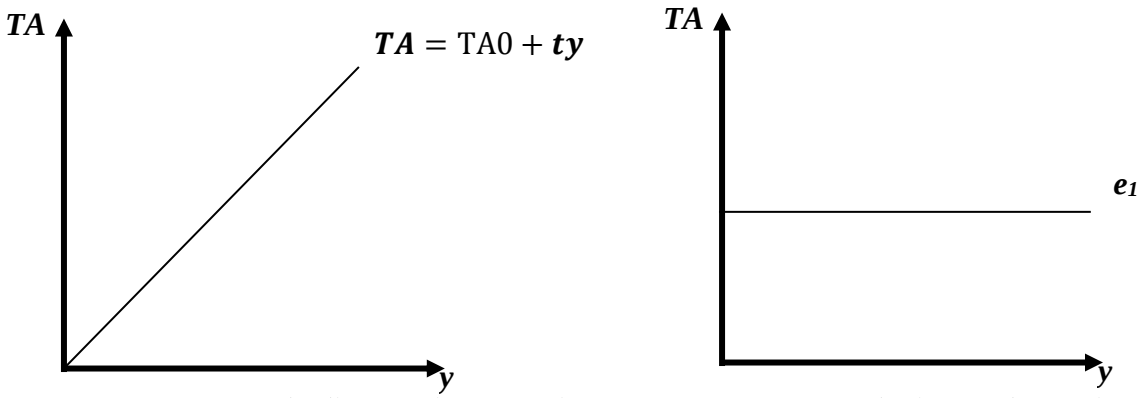

الضرائب دالة تابعة للدخل الضرائب دالة مستقلة عن الدخل

* **رصيد الميزانية الحكومية:** هي بيان مالي يعرض الايرادات الحكومية للسنة المالية، أما الرصيد فهو الفرق بين الايرادات الحكومية وهي الضرائب والنافقات الحكومية على شراء السلع والخدمات، بالإضافة الى التحويلات الحكومية كما يمثل الادخار الحكومي في سنة معينة، وتأخذ الصيغة الجبرية التالية:

$$BS = TA - G + TR$$

- توازن في رصيد الميزانية الحكومية والادخار الحكومي $BS=0 \rightarrow TA(G+TR)=0$
- فائض في رصيد الميزانية الحكومية والادخار الحكومي $BS \geq 0 \; TA \geq (G+TR)\_0 \leq$
- عجز رصيد الميزانية الحكومية والادخار الحكومي $BS0 \leq TA \leq (G+TR)\_0 \geq$

الشكل رقم21:الميزانية الحكومية.

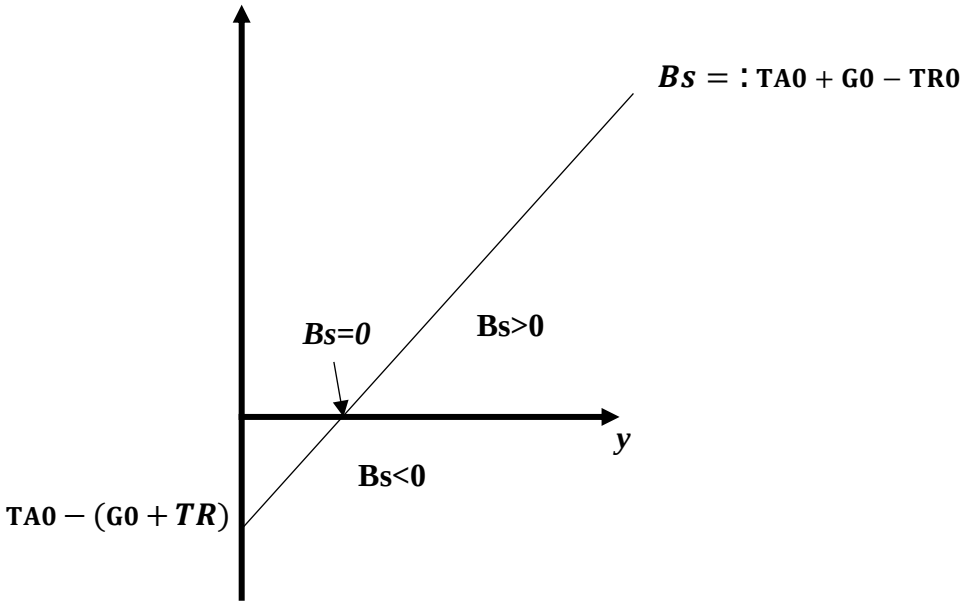

8.حساب المضاعفات

***مضاعف الانفاق:**

يعرف مضاعف الانفاق على أنه نسبة التغير في الدخل الوطني إلى التغير في الانفاق [الاستهلاكي أو الاستثماري] ويترك التغير في الاستهلاك أو الاستثمار أثرا على الدخل التوازني يفوق حجم التغير في الانفاق ويمثل رياضيا مقلوب الميل الحدي للادخار.

حيث: $\alpha = \frac{1}{1-b}$

أ.مضاعف الانفاق الاستهلاكي:

$$\Delta y = \alpha \Delta c$$

حيث: $\alpha\ c = \frac{1}{1-C}$

ب.مضاعف الانفاق الاستثماري:

$$\Delta y = \alpha \Delta I$$

حيث: $\alpha\ I = \frac{1}{1-C}$

ومنه نلاحظ أن قيمة المضاعف كتوقف على قيمة الميل الحدي للاستهلاك فكلما زادت قيمته C كلما قلت قيمة الميل الحدي للادخار $(1-b)$ وفق ثم زادت قيمة المضاعف α.

ج.مضاعف الميزانية التوازنية:

الإيرادات	النفقات
الضرائب والرسوم	G
TA	TR
الرصيد = الإيرادات – النفقات	

SB = TA – [G + TR]

الضريبة المباشرة: **TA = TA0 + tY**

ميزانية الحكومة	SB = 0	الإيرادات = النفقات
فائض في الميزانية	SB > 0	الإيرادات > النفقات
عجز في الميزانية	SB < 0	الحكومة لا تغطي النفقات

لإيجاد مضاعف الميزانية المتوازنة نفترض ما يلي:

لنفترض أن الحكومة قررت الزيادة في انفاقها الحكومي بمقدار $[\Delta G]$ مع المحافظة على توازن الميزانية (زيادة في الانفاق الحكومي سيكون يساوي زيادة في الضريبة).

TR = 0

ننطلق من توازن في الميزانية **TA=G**

هنا نميز حالتين $\Delta G = \Delta TA$

حالة 1: الضريبة المستقلة عن الدخل: TA = TA0

$$Y0 = \frac{1}{1-c}[C0 - CTA0 + G0]$$

فما هو أثر هذه الزيادة المزدوجة على مستوى الناتج التوازني:

$$G_1 = G_{0+} \Delta G$$

$$TA_1 = TA_0 + \Delta TA$$

$$Y_0 = \frac{1}{1-c}[C_0 + I0 - - CTA_0 + (G_0 + \Delta G) - C(TA_0 + \Delta TA)]$$

$$Y_1 = \frac{1}{1-c}[C_0 - CT_0 + G_0 - CTA_0] + \frac{1}{A-c}[\Delta G - C\Delta TA]$$

$$Y_1 - Y_0 = \frac{1}{1-c}[\Delta G - C\Delta TA]$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}[\Delta G - C\Delta G]$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}[\Delta G\,(1-C)]$$

$$\Delta Y = \Delta G$$

وتسمى بنظرية **HAAVELEMO**

وتنص على إذا كان الميزانية متوازنة وإذا كانت الضريبة مستقلة عن الدخل وإذا رغبت الحكومة زيادة انفاقها الحكومي بمقدار (ΔG) مع المحافظة على توازن الميزانية $\Delta G = \Delta TA$. في النتيجة $\Delta Y = \Delta G$

بمعنى أن مضاعف الميزانية المتوازنة = 1

حالة 2: الضريبة التابعة للدخل

$$Y_0 = \frac{1}{1-c+ct}[C_0 - I_0 + G_0 - CTA]$$

$$Y_1 = \frac{1}{1-c+ct}[C_0 - I_0 + G_0 + \Delta G - C(TA_0 + \Delta TA)]$$

$$Y_1 = \frac{1}{1-c+ct}[C_0 + I_0 + G_0 - CTA_0] + \frac{1}{1-c+ct}[\Delta G - C\Delta TA] + \frac{1}{1-c+ct}[\Delta G - \Delta TA]$$

$$Y_1 - Y_0 = \frac{1}{1-c+ct}[\Delta G(1-c)]$$

$\Delta Y = \frac{(1-c)}{1-c+ct}\Delta G$ مضاعف الميزانية التوازنية دوما أصغر من **1**.

وهو مضاعف الميزانية المتوازنة.

نلاحظ أنه عندما تكون الضرائب مستقلة عن الدخل فإن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد الصحيح. أما إذا كانت الضرائب تابعة للدخل $TA = TA0 + ty$ فإن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي

$$\alpha = \frac{\Delta Y}{\Delta \overline{TA}} = \frac{1-c}{1-c+ct}$$

9. التوازن في نموذج مكون من أربع قطاعات :

عند إدخال قطاع العالم الخارجي إلى نموذج التوازن السابق فإننا نضيف جملة من المعادلات تعبر عن المعاملات التجارية مع العالم الخارجي. وتنقسم هذه العمليات إلى نوعين:

• **الصادرات:** ونرمز لها بالرمز **X**، وتتمثل في طلب العالم الخارجي من المنتجات المحلية، أي مجموع المبيعات من السلع والخدمات المحلية للعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة.

وتتحدد الصادرات بناءا على عوامل خارجية أكثر منها داخلية أي على مدى حاجات العالم الخارجي لمنتجاتنا المحلية وبالتالي فإن الصادرات مستقلة على الدخل الوطني وتكون كما يلي:

$$X=X0$$

• **الواردات:** نرمز لها **M** وتتمثل في جزء من الطلب على المنتجات الأجنبية، أي مجموع المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة لشراء السلع والخدمات من العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وهي تتحدد بعوامل داخلية ومدى حاجة الدولة لشراء هذه المنتجات وبالتالي فهي ترتبط بالدخل الوطني: $M=M+mY$

حيث: **M**: تمثل مجموع الواردات.

M تمثل الواردات المستقلة عن الدخل.

m تمثل الميل الحدي للواردات.

Y تمثل الدخل الوطني.

أ. إيجاد الدخل التوازني في اقتصاد ذو أربعة قطاعات"اقتصاد مفتوح":

يتحقق التوازن لما العرض الكلي يساوي الطلب الكلي أي: $AD=AS$

الطلب الكلي: $AD = C + I + G + (X - M)$

العرض الكلي: $AD=Y$

ومنه: $Y = C + I + G + (X - M)$

$$Y = C+cYd+IO+G0+X0-(M0+mYd)$$

$$Y = C0+C(Y-TA+TR)+IO+G0+X0-M-my$$

$$Y =C0+c[Y-(TA0+tY)+TR0]+I0+G0+X0-M-my$$

$$Y = C0+Cy-C\ TA0+ctY+CTR0+I0+G0+X0-M-my$$

$$Y-CY-ctY-\ my = C0\ -C\ TA0\ +CTR0+I0+G0+X0-M$$

$$Y(1-c+ct+m)= C0\ -C\ TA0\ +CTR0+I0+G0+X0-M$$

$$Y0 = \frac{(1-c)}{1-c+ct+m}(C0\ -C\,TA0\ +CTR0+I0+G0+X0-M)$$

الشكل رقم22:التمثيل البياني للدخل التوازني بطريقة العرض الكلي الطلب الكلي بوجود 4 قطاعات.

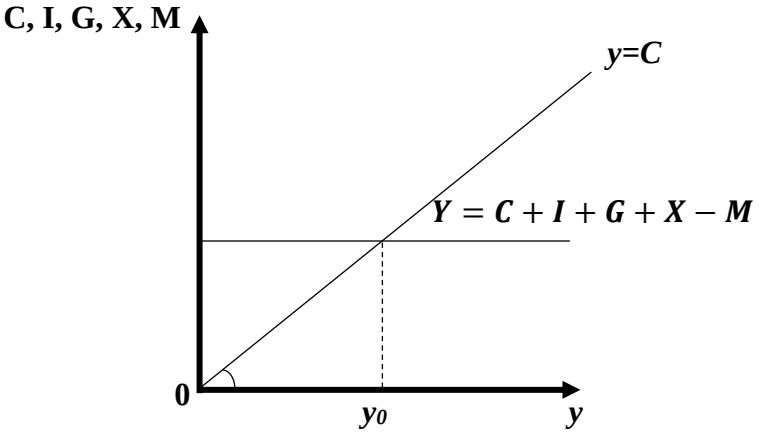

ب. حساب المضاعفات: في حالة اقتصاد فيه أربعة قطاعات يكون لدينا 05 أنواع من المضاعفات تقيس مقدار التغير في الدخل الوطني عندما تتغير إحدى مكونات الطلب الكلي بقيمة معلومة وتتمثل فيما يلي:

- مضاعف الإنفاق المستقل: ونعني به مضاعف الاستهلاك المستقل أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي أو الصادرات والتي تكون كلها متساوية وتأخذ الصيغة التالية:

$$\alpha C = \alpha I = \alpha G = \alpha x = \frac{1}{1-c+ct+m}$$

- **مضاعف الضرائب:** يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما تتغير الضرائب بقيمة معلومة ويأخذ الصيغة التالية:

$$\alpha TA = \frac{-c}{1-c+ct+m}$$

مضاعف التحويلات: يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما تتغير التحويلات بقيمة معلومة ويأخذ الصيغة التالية: $\alpha TR = \frac{c}{1-c+ct+m}$

- **مضاعف الميزانية المتوازنة:** وهو يقيس لنا عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما يتغير كل من الإنفاق الحكومي والضرائب في نفس الاتجاه وبنفس القيمة ويأخذ الصيغة التالية:

$$\propto = \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{G}} = \frac{1-c}{1-c+ct+m}$$

- **مضاعف الواردات:** يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما تتغير الواردات بقيمة معلومة ويأخذ الصيغة التالية:

$$\propto_{\bar{M}} = \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{M}} = \frac{-1}{1-c+ct+m}$$

الجدول يبين: تأثير التغيرات الخارجية على الدخل في التوازن.

التغيرات الخارجية	مقدار التغير	المضاعف.
الواردات	زيادة في الواردات المستقلة بـ ΔM	$\Delta y = \frac{-1}{1-c+m}(\Delta M)$ $\propto_M = \frac{-1}{1-c+ct+m}$ بزيادة الصادرات بوحدة واحدة ينخفض الدخل بمقدار المضاعف
الصادرات	زيادة حجم الصادرات بـ Δx	$\Delta y = \frac{1}{1-c+ct+m}(\Delta X)$ $\propto_x = \frac{1}{1-c+ct+m}$ بزيادة الصادرات بوحدة واحدة يزداد الدخل بمقدار المضاعف
الانفاق الحكومي	زيادة الانفاق الحكومي بـ ΔG	$\Delta y = \frac{1}{1-c+ct+m}(\Delta G)$ $\propto_G = \frac{1}{1-c+ct+m}$ بزيادة الانفاق الحكومي بوحدة واحدة يزداد الدخل بقدار مضاعف.

الاستثمار	زيادة الاستثمار بـ ΔI	$\Delta y = \frac{1}{1-c+ct+m}(\Delta I)$ $\propto_I = \frac{1}{1-b+ct+m}$ بزيادة الاستثمار بوحدة واحدة يزداد الدخل بقدار المضاعف
الضرائب	زيادة الضرائب بـ ΔT	$\Delta y = \frac{-c}{1-c+ct++m}(\Delta T)$ $\propto_T = \frac{-c}{1-c+ct+m}$ إذا زادت الضرائب بمقدار وحدة واحدة ينخفض الدخل بمقدار المضاعف
التحويلات	زيادة التحويلات بـ ΔR	$\Delta y = \frac{c}{1-c+ct+m}(\Delta R)$

تمريـن :

لنفرض أن اقتصاد دولة ما يحتوي على المعادلات التالية:

C° = 0,5yd+200, I° = 500, G° = 200.TA=100+0.2y .TR=200, X=200 ;

M=100+0.15y.

المطلوب :

1. أوجد عبارة الدخل التوازني واحسب قيمته ؟

. أحسب المتغيرات التالية: «الدخل التوازني ، الضرائب ، الدخل المتاح ، الاستملاك ، الادخار ، الواردات ؟

. أحسب رصيد كل من الميزانية والميزان التجاري؟

. إذا كان مستوى التشغيل الكامل Y*=4500ما هو مقدار التغير في الانفاق الاستثماري،الانفاق الحكومي ،الضرائب ،التحويلات الحكومية، على الترتيب للوصول إلى التشغيل الكامل؟

حل التمرين .: تحديد الصيغة الجبرية للدخل التوازني

AS=AD

عند التوازن AD=Y

Y=C+I+G+X−M

Y=C0+cYd+I0+G0+X0−M0−mY

Y= C0+c(Y−TA0)+I0+G0+X0−M0−mY

$$Y= C0+c(Y-T0-tY)+I0+G0+X0-M0-mY$$

$$Y= C0+cY-cT0-ctY +I0+G0+X0-M0-mY$$

$$Y-cY+ctY +mY = C0 -cT0 +I0+G0+X0-M0$$

$$Y(1-c+ct +m) = C0 -cT0+cTR +I0+G0+X0-M0$$

$$Y = \frac{1}{1-c+ct+m}(C0 -cT0 +I0+G0+X0-M0)$$

$$Y=\alpha\ A0$$

$$Y = \frac{1}{1 - 0.5 + 0.5 * 0.2 + 0.15}(200 - 0.5 * 100 + 0.5 * 200 + 500 + 200 + 200 - 100)$$

$$Y=4*1050$$

$$Y0=4200$$

***حساب قيمة الضرائب:**

$$TA= 100 + 0.2\ (\ 4200)$$

$$TA=940$$

***حساب قيمة الدخل المتاح:**

$$Yd=Y-TA+TR$$

$$Yd=Y-(TA+ty)+TR$$

$$Yd=4200-100-02.4200+200$$

$$Yd=3460$$

***حساب قيمة الاستهلاك:**

$$C=0.5Yd+200$$

$$C=0.5(3460)+200$$

$$C=1930$$

***حساب الادخار:**

$$Yd=C+S$$

$$S=Yd-C$$

$$S=3460-1930$$

$$S=1530$$

***حساب الواردات:**

$$M=100+0.15Y$$

$$M=100+0.15(4200)$$

$$M=730$$

***حساب الميزانية الحكومية:**

$$BS=TA-G-TR$$

$$BS=TA0+0.2Y-G-TA$$

$$BS=100+0.2(4200)-200-200$$

$$BS=540$$

***حساب قيمة الميزان التجاري:**

$$NX=X-M$$

$$NX=X0-M0+My$$

$$NX=200-100-0.15\ (4200)$$

$$NX=-530$$

-حساب مقدار التغير في الانفاق الاستثماري لبلوغ مستو التشغيل الكامل Y*=4500

$$\Delta Y=\Delta I\alpha$$

$$\Delta Y=Y^*-Y$$

$$\Delta Y=4500-4200$$

$$\Delta Y=300$$

$$\Delta I=\Delta Y/\alpha$$

$$\Delta I=300/4$$

$$\Delta I=75$$

-حساب مقدار التغير في الانفاق الحكومي لبلوغ مستو التشغيل الكامل Y*=4500

$$\Delta Y/\Delta G=\alpha$$

$$\Delta G=\Delta Y/\alpha$$

$$\Delta G=300/4$$

$$\Delta G=75$$

لبلوغ مستوى التشغيل الكامل يجب رفع الانفاق الحكومي ب 75و ن.

***حساب قيمة انخفاض الضريبة لبلوغ مستوى التشغيل الكامل:**

$$\Delta TA=\Delta Y/-c\alpha$$

$$\Delta TA=300/0.5(4)$$

$$\Delta TA=-150$$

حساب قيمة زيادة التحويلات الحكومية لبلوغ مستوى التشغيل الكامل:

$$\Delta TR=\Delta Y/C\alpha$$

$$\Delta TR=300/0.5(4)$$

$$\Delta TR=150$$

10. الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية:

الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية:

وفقا للافتراضات الكينزية يمكن أن يحدث التوازن في الاقتصاد في مجموعة من المستويات المختلفة، وبذلك فيمكن أن يكون التوازن الاقتصادي في أحد الحالات الاقتصادية الثلاث الآتية:

-التوازن في حالة التشغيل التام عندما يكون Yf = *Y.

-الاقتصاد في حالة انكماش عندما يكون *Y أكبر Y .

-الاقتصاد في حالة تضخم عندما يكون *Y أقل Yf .

أ.الفجوة الانكماشية: تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل[45].

من خلال الشكل أدناه فعند (**C + Io**) مثلا، فإن الدخل الوطني أو الناتج الوطني (**Y**) سيكون أقل من الدخل أو الناتج الوطني الذي يحقق التشغيل الكامل (**Y**).

وستكون في هذه الحالة فجوة في الإنتاج تقدر ب (**Y_0 - Y**) وبالتالي تظهر الفجوة الانكماشية بالمسافة

[45] دراوسي مسعود،السياسة الماليةودورها في تحقيق التوازن الاقصادي،-حالةالجزائر 2004،1990-،أطروحة دكتوراة،كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير واالعلوم التجارية،جامعة الجزائر،2006،ص214

لإعادة الاقتصاد إلى حالة والفجوة الانكماشية تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الضروري التوظف الكامل ويمكن حسابها باستخدام العلاقة:

$$\text{الفجوة الانكماشية} = \frac{\text{فجوة الإنتاج}}{\text{المضاعف}}$$

الشكل رقم23:يبين الفجوة الانكماشية

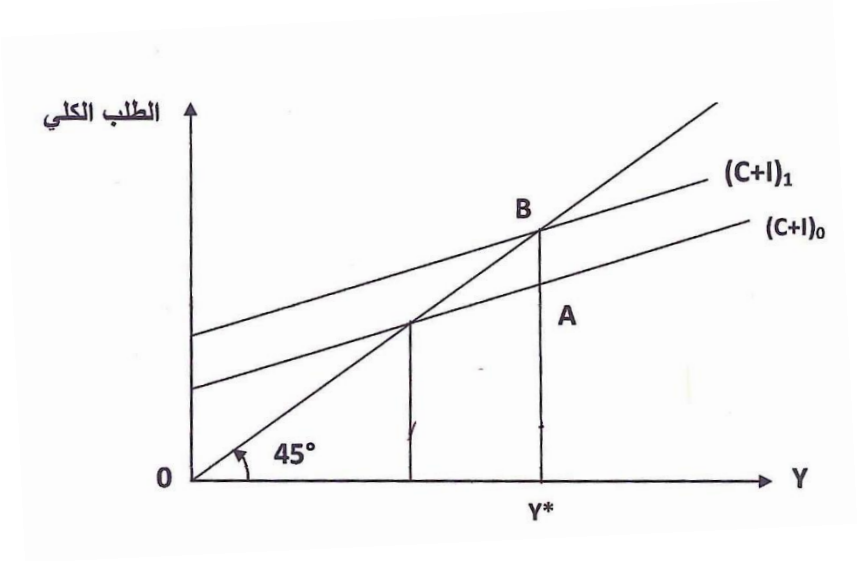

ب.الفجوة التضخمية: وتتمثل في الحالة العكسية أي تنشأ عندما يكون مستوى التوازن أكبر من مستوى التشغيل التام، وعليه فإن الزيادة في الطلب ستظهر في الاقتصاد في شكل زيادة في مستوى الأسعار، مما يؤدي بالاقتصاد إلى حالة التضخم. كحالة المنحنى (**C + I**)، بحيث يكون الدخل التوازن **Ye** أكبر من الدخل الممكن (عند مستوى التشغيل الكامل) والمتمثل في Y.

وبما أنه لا يمكن زيادة الإنتاج لأن كل الموارد المتاحة مستخدمة استخداما كاملا فإن الزيادة الحاصلة في قيمة الناتج أو الدخل الوطني Ye Y ما هي إلا عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتمثل المسافة MD الفجوة التضخمية والتي تحسب أيضا بالعلاقة:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \frac{\text{فجوة الانتاج}}{\text{المضاعف}}$$

الشكل رقم24:يبين الفجوة التضخمية

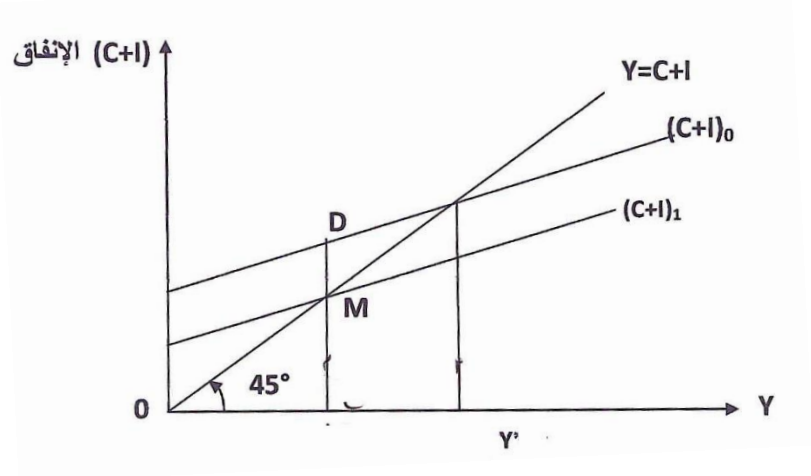

وعليه فهناك ثلاث احتمالات:

أ/ زيادة الطلب الكلي عن الحد اللازم فإن هذا يستنتج عند تضخم.

ب/ إذا قل الطلب عن مستوى التشغيل الكامل تنتج عن ذلك بطالة.

ج/ إذا تعادل الطلب الكلي مع الناتج الوطني الذي يحقق التشغيل الكامل فتكون هناك عمالة تامة وهي الحالة المعروفة بالاستقرار الاقتصادي.

ج.طرق القضاء على الفجوة التضخمية والانكماشية: في جميع الحالات يمكن القضاء على الفجوتين عن طريق تغيير أحد عناصر مكونات الطلب الكلي:

- **بالنسبة للفجوة الانكماشية:** هي أن نقوم بزيادة أو تخفيض مقدار العناصر أو المتغيرات التي تزيد في الطلب أو الإنفاق الكلي بشكل عام. (زيادة الاستهلاك التلقائي، الاستثمار التلقائي، التحويلات الحكومية، الإنفاق الحكومي، الصادرات، الميل الحدي للاستهلاك، أو تخفيض الضرائب أو الواردات.....
- **بالنسبة للفجوة التضخمية:** من أجل إرجاع الدخل الى حالة التوازن يجب أن نقوم بتخفيض أو زيادة مقدار العناصر أو المتغيرات التي تخفض في الطلب الكلي وبالتالي تخفيض الدخل الوطني (تخفيض الاستهلاك التلقائي، الاستثمار التلقائي، التحويلات الحكومية، الإنفاق الحكومي، الصادرات، الميل الحدي للاستهلاك.....، أو زيادة الضرائب أو الواردات....).

11. فخ السيولة (مصيدة السيولة): يعتقد كينز أن هناك مستوى عاديا لمعدل الفائدة الفعلي.وماتجدر

الإشارة إليه هوكون معدل الفائدة موجبا دائما أي هناك حد أدنى لايمكن أن يخترقه "حدده كيتر بحوالي 2% في الثلاثينات"وعندما يصل معدل الفائدة إلى هذا الحد الأدني يكون الأفراد مقتنعين بأنه لا يحدث أي انخفاض جديد، وبالتالي يكون طلب النقد المرتبط بمعدل الفائدة لا نهائي المرونة،[46] ويقال أن الأفراد قد وقعوا في فخ السيولة أي أن تفضيل السيولة يكون مطلقا. بحيث يرى الأفراد أن تكلفة الاحتفاظ بالنقد السائل يكون أقل من شراء السندات ذات الأسعار المرتفعة عند ذلك الحد الأدنى للفائدة. فشراء سندات يتضمن بالطبع مخاطر كبيرة من جراء احتمال انخفاض أسعارها في المستقبل القريب، لذا يفضلون التضحية بفائدة قدرها **(% 2)** باحتفاظهم النقود عوضا عن احتمال تحمل خسارة رأسمالية كبيرة بشرائهم سندات بأسعار مرتفعة، ويسمي المدى الذي يصبح فيه الطلب على النقود خطأ أفقيا بفخ السيولة السيولة أو مصيدة كيتر.

رياضيا يكون هذا الحد الأدني لمعدل الفائدة **(io)** خطأ مقاربا أو أفقيا لدالة طلب النقد المتناقصة وهو الحد الذي عنده يرفض الأفراد توظيف. أموالهم في الأوراق المالية. – ويمكن أن نعبر بيانيا عن ذلك كما يلي:

الشكل رقم25:مصيدةالسيولة

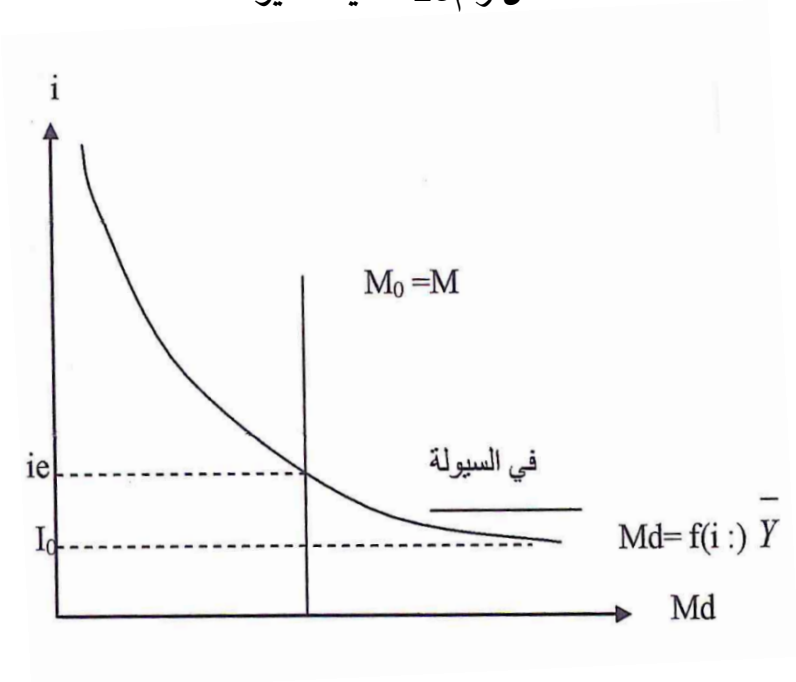

تمرين:

لدينا اقتصاد ممثل بالعادلات التالية:

C° = 0,6yd+150 ,I° = 100 ,G° = 200.TA=100+0.15y ,X=300

M=0.2Y+150

المطلوب:

[46] محمد الشريف المان،مرجع سابق،ض232.

-اوجد الدخل التوازني؟

-حساب الميزانية الحكومية؟

-قرت الحكومة إنعاش الاقتصاد عن طريق سياسة مالية لبلوغ مستوى التشغيل الكامل Y=1000احسب قيمة الزيادة اللازمة في الانفاق الحكومي لتحقيق هذا الهدف؟

-حسب نظرية هافيلمو ما أثر زيادةالانفاق الحكومي ب150؟

AS=AD

عند التوازن AD=Y

$$Y=C+I+G+X-M$$

$$Y=C0+cYd+I0+G0+X0-M0-mY$$

$$Y= C0+c(Y-TA0)+I0+G0+X0-M0-mY$$

$$Y= C0+c(Y-T0-tY)+I0+G0+X0-M0-mY$$

$$Y= C0+cY-cT0-ctY +I0+G0+X0-M0-mY$$

$$Y-cY+ctY +mY = C0 -cT0 +I0+G0+X0-M0$$

$$Y(1-c+ct +m) = C0 -cT0 +I0+G0+X0-M0$$

$$Y = \frac{1}{1-c+ct+m}(C0 -cT0 +I0+G0+X0-M0)$$

$$Y=\alpha\ A0$$

$$Y=\frac{1}{1-06+0.6*0.15+0.2}(150 -0.6\times100+100+200+300-150)=1.45\times540$$

$$Y0=1.45*540$$

$$Y0=783$$

2-حساب الميزانية الحكومية:

$$BS=TA-G-TR$$

$$BS=T0+tY-G0$$

$$BS=-100+0\ .15Y-200$$

$$BS=100+0\ .15\times783-200$$

$$BS=17.45$$

BS>0

***إيجاد حجم الزيادة في الانفاق الحكومي لبلوغ مستوى التشغيل الكامل1000= *Y**

$$\Delta Y=\alpha\Delta G$$

$$\Delta Y=1000-783$$

$$\Delta Y=217$$

$$\Delta \mathbf{G}=\Delta.\mathbf{Y}/\boldsymbol{\alpha}$$

$$\Delta \mathbf{G}=\mathbf{217}/\mathbf{1.45}$$

$$\Delta \mathbf{G}=\mathbf{150}$$

ومنه للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل يجب زيادةالانفاق الحكومي ب150 ون.

***حساب اثر زيادة الانفاق الحكومي ب150علىالناتج حسب نظرية هافيلمو:**

$$\Delta BS=0$$

-حسب نظرية هافيلمو فإن الزيادة في الانفاق الحكومي تكون ممولة بالزيادة في الضرائب أي

$$\Delta G=\Delta TA$$

$$\Delta Y=\frac{1}{1-c+ct+m}\Delta G+\frac{-c}{1-c+ct!}\Delta TA$$

$$\Delta Y=\frac{1}{1-c+ct+m}(\Delta G-c\Delta TA)$$

$$\Delta Y=\frac{1}{1-c+c+m}(\Delta G-c\Delta G)$$

$$\Delta Y=\frac{1-c}{1-c+ct!}\Delta G$$

$$\Delta Y=\frac{1-0.6}{1-0.6+0.6*0.15+0.2}150$$

$$\Delta Y=0.58*150$$

$$\Delta Y=87$$

زيادة الانفاق الحكومي ب 150تودي إلى تغير أقل في الناتج(87) ،لأنه حسب نظرية الميزانية المتوازنة زيادة الانفاق الحكومي والضرائب بقدر متسوي يودي إلى زيادة مستوى الدخل بمقدار أقل في حالة الضريبة دالة للدخل ,لأن مضاعف الميزانية في هذه الحالة يكون أقل من الواحد $\frac{1}{1-c+c+m}\angle 1$

12.مقارنة بين النموذج الكينزي والنموذج الكلاسيكي:

من خلال دراسة النموذجين الكلاسيكي والكينزي يمكن تبيان الفروق الموجودة بين النموذجين فيما يلي:

1. بالنسبة لسوق السلع والخدمات: يتفق النموذجين حول علاقة الاستثمار وتوقفها على سعر الفائدة: **I=I(i)** في حين يختلفان حول علاقة الادخار حيث يربطها التحليل بمستوى الفصل **S=S(Y)** ويجعلها التحليل الكلاسيكي تتوقف على سعر الفائدة **S=S(i)**.
2. وفيما يتعلق بالسوق النقدية يفرق النموذجين بالنسبة لدالة الطلب على النقود فدالة الطلب على النقود عند كينز أكثر شمولا من دالة الطلب على النقود عند الكلاسيك وخاصة أن كينز اهتم بوظيفة النقود كمخزن للقيمة واعتبر الطلب على النقود بدافع المضاربة من ضمن عناصر التفضيل للسيولة **L_2=L(1)** في حين اعتبر التحليل الكلاسيكي الطلب على النقود بدافع المعاملات فقط.
3. فيما يتعلق بسوق العمل: فالنموذجين يتفقان على دالة الإنتاج ذات متغير وحيد وهو العمل أما بقية عناصر الإنتاج وبصفة خاصة رأس المال والمستوى التكنولوجي تعتبر عناصر ثابتة ويختلف النموذجين بالنسبة لدالة عرض العمل حيث يربط النموذج كمية العمل المعروضة بمعدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{w}{p}\right)$ بينما النموذج الكينزي يربط كمية العمل المعروضة بمستوى الأجور النقدية **(W)** مع وجود حد أدنى للأجور **(W)** لا يمكن أن ينزل عنه.

سلسة تمارين حول النموذج الكنزي

التمرين الاول:

1-ماهو الهدف من دراسة النموذج الكنزي البسيط؟

2-فسر لماذا يكون مضاعف الاستثمار في الدول النامية ضعيفا رغم ارتفاع الميل الحدي للاستثمار؟

3-اذكر أهم محددات دالة الاستهلاك؟ واشرح القانون السيكولوجي لكينز؟

ما هو مفهوم المضاعف عند كينز؟

4-لقد شيد كينز نظرية الطلب الفعلي بناءا على دالة الاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك، ومعدلات الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، لكن هناك جملة من الملاحظات والانتقادات التي وجهت لدالة الاستهلاك الكينزية والتي تؤثر على صلاحية النموذج، فما هي؟

5-لماذا تعتبر دالة الصادرات متغير مستقل في نموذج اقتصادي مفتوح؟ ولماذا الواردات دالة في الدخل؟

6-يختلف تحليل ظاهرة البطالة عند كينز عنه عند الكلاسيك كما تختلف الإجراءات الاقتصادية التي تقترح لمعالجتها، كيف؟ ولماذا؟

اشرح محتوى نظرية **Haavelmoo** ؟ ثم اشرح معنى مضاعف الميزانية المتوازنة وما هي الشروط الواجب توفرها لكي يساوي الواحد؟

7-لماذا التحليل الكينزي يصلح إلا في الأجل القصير فقط؟

8-شرح كيف تحدث الفجوة التضخمية، والانكماشية، موضحا ذلك بيانيا؟ وبين كيف يتم علاجهما؟

9-ما الفرق بين الإنفاق الحكومي والتحويلات الحكومية؟

التمرين الثاني:

ليكن لديك المعادلات السلوكية التالية:

$$C=25+0.8Yd \; ; \; I=75$$

1-حدد كلا من الدخل التوازني والاستهلاك التوازني؟

2-وجد دالة الادخار واحسب قيمته؟

3-مثل الدخل التوازني بيانيا باستخدام طريقة الانفاق؟

4-باستخدام طريقة الحقن والتسرب احسب مستوى الدخل التوازني ومثله بيانيا؟

التمرين الثالث:

لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد ما:

C=40+0.8Yd; I=30; G=30; TA=−10+0.25Y.

المطلوب تحديد ما يلي:

1−الحجم التوازني للدخل ووضح أنه عند التوازن أن اجمالي الحقن يساوي التسرب

2−الاستهلاك التوازني؟ والادخار التوازني؟

3−رصيد الميزانية الحكومية وبين هل يوجد عجز ام فائض؟

4−إذا علمت ن مستوى التوظيف الكامل هو **300**، هل توجد فجوة؟ ما نوعها؟ ما حجمها؟ كيف يمكن التخلص منها؟ وما نتيجة الميزانية الحكومية في هذه الحالة؟

التمرين الرابع:

في اقتصاد مغلق قيمة الانفاق الحكومي على السلع والخدمات **200**، الايرادات الضريبية دالة تابعة للدخل من الشكل **TA=0.2Y**، سلوك قطاع العائلات يتحدد بالعلاقة التالية **C=10+0.8Yd** الاستثمار متغير مستقل قيمته **90.**

أوجد كل من الدخل التوازني، رصيد الميزانية الحكومية، مضاعف الاتفاق الحكومي؟

لنفرض ان الحكومة تنوي تخفيض الضريبة إلى **0.1**، ما هو أثر ذلك على كل من الدخل التوازني، قيمة الاستثمار، ومضاعف الافاق الحكومي؟

التمرين الخامس:

لديك اقتصاد افتراضي لديه الخصائص التالية:

C=250+0.25Yd, TA=50+0.2y ;G=250 ; I=250.

المطلوب:

1−ما هو مستوى الدخل التوازني؟

2-أحسب رصيد الميزانية الحكومية؟

3-إذا قررت الحكومة رفع معدل الضريبة الى **0.25** ما أثر ذلك على التوازن ورصيد الميزانية؟

4-ماهة مستوى الدخل التوازني الذي يحقق التوازن في الميزانية

5-أوجد مضاعف الاستثمار لهذا الاقتصاد؟

6-سادت روح التفاؤل في أواسط رجال الاعمال فقرروا زيادة تدفق الاستثمار الى **250**، ما أثر ذلك على الدخل التوازني والادخار العائلي؟

التمرين السادس:

C=80+0.5Yd ; I=200 ; G=300 ; TA=200+0.3y; NX=X-M=300-0.1Y

المطلوب:

1-هل هناك عجز أو فائض في الميزانية عند التوازن؟

2-هل هناك عجز أو فائض في الميزان التجاري عند التوازن؟

1- قامت السلطات بإتباع سياسة اقتصادية تهدف لإعطاء القطاع العام دور أكبر في الاقتصاد عن طريق رفع الانفاق العمومي على المشاريع الحكومية ب **100** ون، ما أثر ذلك على الدخل التوازني والميزانية الحكومية؟

2- حسب معطيات النموذج في رأيك من أين يمكن ان تمول الحكومة هذا الانفاق؟

3- احسب رصيد الميزانية عند التوازن ***BS** ،وما هو الفرق بين **BS** و ***BS** و أيهما تفضل ولماذا؟

التمرين السابع:

لدينا المعطيات التالية:

C=50+0.75Yd ; TA=0.2+TA0 ;I=100 ; G=200 ; X=150 ; M=100+0.2Y

المطلوب:

1-بناءا على المعطيات الواردة اعلاه، ضخص هذا الاقتصاد مبينا القطاعات المكونة له، محددا الاسواق الي يشملها والمتغيرات والمعادلات التي يشملها النموذج؟

2-تحسب القيم التوازنية التالية: **NX ;BS ;C ;Y**

3-إذا كان دخل التشغيل الكامل عند مستوى بكم يجب زيادة الاتفاق الحكومي لامتصاص البطالة؟

4-إذا كانت الزيادة في الانفاق الحكومي ممولة بالضرائب ما أثر ذلك على الناتج؟

الفصل الخامس

دوال الاستهلاك الحديثة

تمهيد:

ذكر كينز عدة عوامل ذاتية وموضوعية تحدد استهلاك المجتمع. ومع ذلك ، وفقا لكينز ، من بين جميع العوامل ، فإن مستوى الدخل الحالي هو الذي يحدد استهلاك الفرد والمجتمع. وبما أن كينز يضع التأكيد على الحجم المطلق للدخل كمحدد للاستهلاك ، فإن نظريته للاستهلاك تُعرف أيضًا باسم نظرية الدخل المطلق. علاوة على ذلك ، طرح كينز قانونًا نفسيًا للاستهلاك ، حيث أنه مع زيادة الدخل يزيد الاستهلاك ولكن ليس بقدر الزيادة في الدخل. بعبارة أخرى ، الميل الحدي للاستهلاك أقل من واحد.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أي بعد سنة 1945م ظهرت دراسات اقتصادية جديدة حاول أصحابها تفسير تغيرات الاستهلاك الكلي خلال الفترة الطويلة، حيث قام مجموعة من الباحثين بدراسة تطور الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين)54915494 –م(، وقد أفضت هذه الدراسة إلى تأكيد بعض الافتراضات التي جاء ت بها المدرسة الكينزية، مثل: الشكل العام لدالة الاستهلاك الكلي، والتي تتميز بميل موجب وتقطع المحور العمودي. وأفضت الدراسة إلى نفي بعضها الآخر، مثل: نفي القانون السيكولوجي لكينز، الذي ينص على تناقص الميل المتوسط للاستهلاك عند تزايد الدخل، كما بينت الدراسة أن الميل الحدي للاستهلاك يتساوى مع ميله المتوسط في الفترة الطويلة، على خالف ما كان يعتقد كينز .بناً ء على نتائج هذه الدراسة ظهرت نظريات حديثة حاول أصحابها تفسير أسباب عدم تناقص الميل المتوسط للاستهلاك عند تزايد الدخل الوطني في الفترة الطويلة من وجهات نظر مختلفة، ومن سنتعرض فيما يلي إلى أهم هذه النظريات:

***نظرية . كوزنيتسKuznets)1946 للاستهلاك.**

***نظرية الدخل النسبي لـ ديوزنبري:Duesenbery 1949.**

***.نظرية الدخل الدائم لـ فريدمانFriedman1957**

***نظرية دورة الحياة ل Modigliani, Brumberg et Andro 1965.**

أولا:نظرية Kuznet في الاستهلاك:

قام الإقتصادي kuznets.S سنة 1946 بنشر تقديرات للدخل( ) y والاستهلاك) C) في الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة الممتدة من 1869 إلى 1938 ،وقد تمت هذه التقديرات لكل من y و C خلال كل عشرية مع وجود بعض التداخل بين كل عقد والعقد الذي يليه، وقد تم تقدير دالة الاستهلاك من هذه البيانات الجديدة أنذاك والتي أكدت بعض افتراضات كينز (وجود علاقة ثابتة ووطيدة بين C و Y وكذلك قيمة الميل الحدي للاستهلاك cأقل من الواحد الصحيح) ، وقد أشارت نتائج هذا البحث إلى عدم انخفاض الميل المتوسط للإستهلاك (APC) خلال الفترة الطويلة، بل أثبتت أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي إلى الميل المتوسط للاستهلاك MPC =APC ، وليس APC < MPC ، كما هو عند كينز في الفترة القصيرة ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الاستهلاك المستقل في الفترة الطويلة يكون معدوما0=a بينما في الفترة القصيرة يكون(0 < a) وهذا يعني أن العلاقة بين(y) و (c) هي علاقة تناسبية أي مهما زاد الدخل لن يودي ذلك إلى زيادة الاستهلاك.[47] وبالتالي فمنحنى الاستهلاك ينطلق من نقطة الصفر كما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم 25:دالةالاستهلاك عند Kuznet

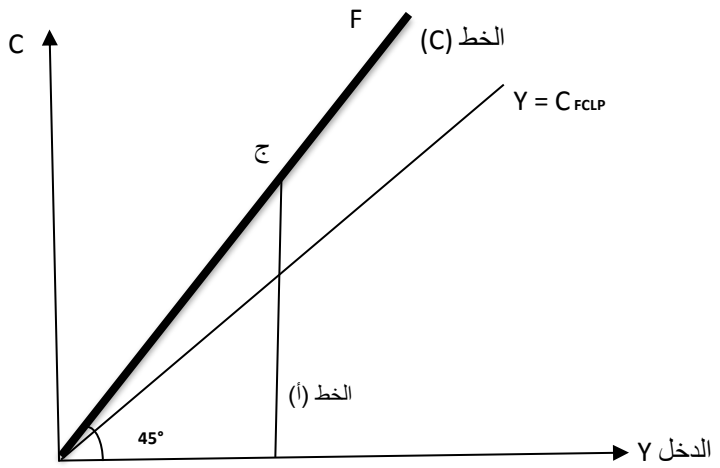

وتفسير ذلك أن انفاق المستهلكين يتجه نحو التزايد ولكنهم ينفقون دائما نفس النسبة من دخولهم مهما كان مستوى الدخل . كما أثارت الدراسة إلى أن النسبة C/Y (الميل المتوسط للاستهلاك) خلال سنوات

[47] بريش السعيد،مرجع سابق،ص107.

ارتفاع الأسعار كانت أقل من المعدل العام للنسبة C/Y في الفترة الطويلة ، وأكبر C/Y من في حالة انخفاض الأسعار ، وهذا يعني C/Y أن تزداد بانخفاض الأسعار وتنخفض بارتفاعها

ثانيا:نظرية الدخل النسبي:

في سنة 1949 قدم الاقتصادي ديزنبري Duesenberry نظريته حول الاستهلاك ومدى ارتباطه بمستوى الدخل النسبي ومن ثم استخرج شكلا جديدا لدالة الاستهلاك في الفترة الطويلة تختلف عن دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة.

وترتكز هذه الدراسة على افتراضين هامين

الافتراض الأول: أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي (نسبة الى دخول الافراد الاخرين) أو استهلاكهم، ونسبة الى الدخل السابق أو الاستهلاك السابق، وببساطة بأن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي، أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة، وهذا يسمى بظاهرة (المحاكاة) التي تعني أن العائلات تتأثر بالمحيط أو الجيران.[48].

انفاقهم الاستهلاكي انما يتأثر بعادات الانفاق المالي للأسر الأخرى أي الأسر التي ترى أنها تماثلها بنفس مستواها المالي .ً بالعادة) habitual) فبمجرد أن

الافتراض الثاني: هو ما افترضه "كينز" بأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة متماثلة دائما. فديزنبيري يرى أن هذا الافتراض خاطئ وغير واقعي، فالعلاقة بين الاستهلاك والدخل ليست متماثلة دائما عبر فترة زمنية معينة كما افترض كينز. فقد أدخل "ديزنبيري" ما يعرف بالتقلبات أو الدورات الاقتصادية قائلا أنه لو زاد الدخل فسيزيد الاستهلاك وهذا أمر متفق عليه. أما لو وصل الدخل إلى أعلى حد له وحصل تقلب أو دورة اقتصادية وانخفض الدخل، فالاستهلاك لن ينخفض والسبب أن المستهلكين سيحافظون على نفس مستوياتهم الاستهلاكية التي اعتادا عليها من قبل حدوث الدورة الاقتصادية. ولذلك يرى أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المتاح في هذه الفترة إنما على نسبة الدخل المتاح في هذه الفترة إلى أعلى دخل حصل عليه في فترة سابقة.[49]

---

48 **جواد كاظم عبد نصيف البكري،نظرية الدخل النسبي،محضرت القيت على طلبة قسم علوم مالية ومصرفية،كلية الادارةوالاقتصاد،جامعة بابل،العراق،2016/01/28.على الموقع الاكتروني:**
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture_file.aspx?fid=9&lcid=48451

49 **بدون مولف،مكونات الطلب الكلي والدراسات التطبيقية على دوال الاقتصاد الكلي،**
https://www.kau.edu.sa/Files/0003513/Subjects/part3.doc

ويرى Duesnenbrry أن الاستهلاك الكلي هو دالة تابعة للدخل الحالي (الجاري) ولأعلى دخل سابق أي:

$$C=f(Yc\ ;Ypp)$$

حيث C تمثل الاستهلاك الكلي،Yc تمثل الدخل الحالي،YPP أعلى دخل سابق.

ويمكن صياغة دالة الاستهلاك رياضيا كما اقترحها دوزنبري:

$$\frac{C}{Yc}=\alpha+b\frac{Yc}{Ypp}$$

تبين هذه العلاقة أن الميل الوسطي للاستهلاك APC ينخفض كلما لرتفعت نسبة الدخل الحالي إلى أعلى دخل سابق،وأن الميل الحدي للاستهلاك سيكون أقل من α وتعتمد على هيكل الدخل الوطني.

ومن خلال قيام دوزنبري بدراسة العلاقة بين الاستهلاك الحقيقي والدخل التصرفي ايتنت جمايلي:

-إذا كان YC أكبر من Ypp لكن الزيادة في الدخل الحالي هي زيادة موقتة،فان الفرد سيزيد من استهلاكه ولكن بنسبة أقلمن الزيادة في الدخل ،أي هناك علاقة غير تناسبية بين الاستهلاك و الدخل.

-أما إذا كان Ycأكبر من Ypp ولكن الزيادة في الدخل الحالي هي زيادة دائمة ،فإن الفرد سيزيد من استهلاكه بنفس الزيادة في الدخل مما يعني أن هناك علاقة تنايبية الاستهلاك والدخل .

-أما إذا كان Ypp أكبر من YC فإن الفرد سيخفض من استهلاكه،غير أن التخفيض في الاستهلاك سيكون أقل من التخفيض في الدخل لأن هذا الفرد سيحاول المحافظة على مستوى الاستهلاك السابق.

وبصفة عامة فقد خلص إلى أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل تكون غير تناسبية في الاجل الطويل.[50]

ثالثا:نظرية الدخل الدائم :

صاغ هذه النظرية ملتون فريدمان man Fried.M في كتابه نظرية دالة الاستهلاك المنشورة عام 1957م كمحاولة أخرى للتوفيق بين دراسة كوزنتس وبين فروض دالة الاستهلاك الكينزية للعلاقة بين الدخل

[50] محمد زرقون ،أمال رحمان،مرجع سابق،ص261.

والاستهلاك . ويرى فريد مان وفقاً لهذه النظرية أن الاستهلاك العائلي يتحدد إلى حد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل أو الدخل الدائم[51] ، حيث أن الاستهلاك دالة للدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة ممتدة في المستقبل فإنه لن يتقلب كثيراً نتيجة للزيادة المتوقعة التي تطرأ على الدخل أو للنقص العارض في الدخل فإذا زاد الدخل الجاري عن الدخل الدائم للأسرة فإن الجزء الأكبر من الدخل الإضافي يخصص للادخار وسوف يزيد الاستهلاك الجاري بقدر محدود وبنفس الطريقة إذا تناقص الدخل الجاري بشدة ، فإن الأفراد سوف يخفضون مدخراتهم (وقد يسحبون من مدخراتهم السابقة) بهدف المحافظة على مستوى الاستهلاك الذي يرتبط بدخلهم الدائم في المدى الطويل . وفسر فريد مان التعارض ما بين دالة الاستهلاك في الأجل الطويل ودالة الاستهلاك في الأجل القصير بأن يحصلون على دخل في وقت ما أعلى من دخلهم الدائم في الأجل الطويل يعدون ذوي دخول عالية ، ولما دخلهم الجاري أعلى من دخلهم الدائم فإنهم ينفقون نسبة أصغر من دخلهم الجاري المرتفع .وبذلك يكون ميلهم المتوسط والحدي للاستهلاك الجاري أدنى من مستوى معدلات الأجل الطويل وعلى عكس من ذلك فإن الأفراد الذين يحصلون على دخل أدنى من مستوى الدخل الدائم في الأجل الطويل يعدون من ذوي الدخول المنخفضة[52]

وقد فرض فريدمان أن الدخل الدائم يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هي :

أ) الدخل الجاري يحتوي على عنصرين أحدهما دائم و يسمى الدخل الدائم، و أحدهما مؤقت و يسمى الدخل المؤقت، هذا الأخير لا يتصف بالاستمرارية و هو إما أن يكون موجبا أو سالبا، فعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت الأسعار السوقية للأسهم فجأة فإن الربح الرأسمالي المحقق من بيعها يعتبر دخال مؤقت ا موجبا، و في حالة انخفاض الأسعار نعتبره دخال مؤقت ا سالبا، و لذا فإن $Y = Yp + Yt$:

حيث : Yp : يمثل الدخل الدائم : Ytيمثل الدخل المؤقت : Yيمثل الدخل الجاري[53]

بنفس الطريقة يقسم فريدمان الاستهلاك الجاري إلى عنصر دائم و عنصر مؤقت، أي أن:

$$C=Cp+Ct$$

Cpالاستهلاك الدائم :الاستهلاك Ct المؤقت : Cالاستهلاك الجاري

[51] مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار سعيد،مرجع سابق ص155.

[53]أحمد سالمي ،محمد شيخي،تقدير دالة االدخار العائلي في الجزائر 1970-2005،مجلة الباحث،العدد06، 2008 .على الموقع الالكتروني": https://mpra.ub.uni-muenchen.de/76720/1/MPRA_paper_76720.pdf

الاستهلاك الدائم Cp هو الاستهلاك الذي يتحدد بالدخل الدائم. أما الاستهلاك المؤقتCt فأنه قد يفسر باعتباره استهلاكا غير متوقع، مثل فاتورة الطبيب غير المتوقعة، فإذا كان موجبا فإن الاستهلاك الجاري للأسرة يعتبر أكبر من الاستهلاك الدائم لها، و إذا كان سالبا فإن الاستهلاك الجاري يعتبر أقل من الاستهلاك الدائم.

ب: افترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم فيقول أن:

$$C=K*Yp$$

حيث أن K يمثل الميل الحدي الاستهلاك الدخل الدائم، و هو يعتمد على متغيرات متعددة، منها بشكل خاص معدل الفائدةi ،الثروة غير البشرية إلى الثروة الكلية (البشرية+ المادية w،)و عوامل أخرىu مثل :العمر، الذوق، الجنس، العادات...إلخ،

أي $C= K(i ;u w)*Yp$

الدخل الدائمYp يرتبط بالثروة w بالعلاقة النسبية $Yp = i \times W$

فإنه يمكننا كتابة العلاقة السابقة بالشكل التالي:

$$Cp = KYp$$

ب) هذا يعني أن دالة الاستهلاك وفقا لفرض الدخل الدائم هي دالة نسبية، تشير إلى أن التغير في الدخل الدائم بنسبة معينة يؤدي لتغير الاستهلاك الدائم بنفس النسبة، ومن ثم فإن الميل الحدي للاستهلاك ثابت عبر الزمن ويساوي الميل المتوسط للاستهلاك، "كما يعني هذا أن تأثير الدخل المؤقت على الاستهلاك الدائم يقترب من الصفر. ومنه فالميل المتوسط للادخار عند جميع مستويات دخل الأسرة يكون ثابتا، بمعنى أن الاغنياء والفقراء يخصصون نسبة واحدة من دخلهم للادخار. لكن هذه النتيجة قد لا تتفق مع الواقع، ذلك أن درجة تفضيل الاستهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبل ربما لن تكون واحدة عند جميع مستويات دخول الاسر .فنحن نعلم أن تفضيل استهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبل بالنسبة للأسرة الفقيرة يكون أكبر منه بالنسبة للأسرة الغنية. مثل هذا التفضيل يعمل على تخفيض نسبة ادخار الاسر الفقيرة بالنسبة لدخولهم والعكس صحيح بالنسبة للأسر الغنية."[54]

[54] مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار سعيد/مرجع سابق،ص ص158، 159.

ت) كما فرض فريدمان عدم وجود علاقة ارتباط بين الدخل الدائم yp والدخل الوقت yt و عدم وجود علاقة بين الاستهلاك االوقتCt والاستهلاك الدائم. cp

كما لا توجد علاقة بين الاستهلاك Cpالموقت والدخل الموقت Ypفحدوث زيادة مفاجئة في الدخل راجعة لظروف طارئة لن تؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

وهذا يدل على أن الميل الحدي الاستهلاك من الدخل المؤقت يساوي صفراً. وهذا يعني أن الأسرة المحظوظة التي تحصل على دخل مؤقت موجب لن تغير استهلاكها)الذي يعتمد على الدخل الدائم(وإنما سوف تدخر الدخل الصافي. وكذلك إذا كانت الأسرة غير محظوظة بما فيه الكفاية وتحصل على دخل مؤقت سالب، فإنها لن تخفض استهلاكها، وإنما سوف تلجأ بدال من ذلك إلى تخفيض مدخراتها .وفقا لفرض الدخل الدائم فإن استهلاك الفترة الحالية قد يتأثر بدخل الفترة السابقة)في حالة السحب من المدخرات(، كما قد يتأثر بدخل المستقبل)في حالة الاقتراض والسداد من دخل المستقبل(. مما تقدم ونستنتج

$$Yp = Y - Yt$$

لدينا $Cp = KYp$

ومنه $Cp = K(Y-YT)$

لدينا$C=Cp+Ct$

$$C = K((Y-YT)+CT$$

العلاقة الاخيرة تبين بأن الاستهلاك الجاري ما هو إلا جزءا من الفرق بين الدخل الجاري و الدخل المؤقت زائد احتمال حدوث استهلاك مؤقت)سلبي أو إيجابي(. أما دالة الادخار فهي باقي الدخل بعد عملية الاستهلاك. ويمكن صياغتها كما يلي$S =\alpha + \beta 1Yp + \beta\ 2Y$:

حيث: α ثابت قيمته أقل من الصفر، $\beta 1$و $\beta 2$أقل من الواحد الصحيح .[55]

منذ أن طرح كينز نظريته في الاستهلاك ، حدثت تطورات مهمة في هذا المجال وتم طرح العديد من النظريات البديلة للسلوك الاستهلاكي.والتي اعتمدت على السلاسل الزمنية التطبقية واليانات المقطعية، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها منهذه الدراسات الحصول على دالة الاستهلاك في الاجل القصير،ودالة الاستهلاك في الاجل الطويل ،وأوضحت النظريات السابقة أننظرية كينز في مفهومها صحيحة في مفهومها وأفكارها العامة، وأن الاستهلاك يرتبط فعلا بالدخل، لكن الاختلاف بينهمكان في نوع الدخل ،فبينما في المدى الطويل .

[55] حمد سالمي ،محمد شيخي،مرجع سابق،ص ص136، 137.

فقد أوضح دوسنبيري أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على دخل الفرد بالنسبة إلى دخول الآخرين وليس على الحجم المطلق لدخله. ولذا فإن نظريته تسمى نظرية الدخل النسبي للاستهلاك. وثانيا ، وضع موديلياني نظرية تعرف باسم فرضية دورة الحياة ، والتي بموجبها يخطط الفرد لمستواه الاستهلاكي حتى في حياته التي لا تعتمد كثيرا على دخله الحالي ولكن على توقعاته للدخل في العمر كله.علاوة على ذلك ، تقدم الاقتصادي الأمريكي الشهير فريدمان بفرضية تتعلق بسلوك الاستهلاك ، تسمى فرضية الدخل الدائم ، والتي بموجبها يعتمد استهلاك الفرد على الدخل الدائم بدلاً من مستوى الدخل الحالي.

من المهم أن نذكر هنا لغزًا مهمًا حول وظيفة الاستهلاك التي أشار إليها كوزنتس ، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد. خلافا لما يقترح كينز أن نسبة الدخل الذي ينفق على الاستهلاك يتراجع مع زيادة الدخل (أي أن متوسط الميل إلى الاستهلاك يتراجع مع الزيادة في الدخل) ، وجد كوزنتس من دراسة تجريبية إحصائية لاستهلاك اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أن متوسط الميل إلى استمر الاستهلاك على مدى فترة طويلة على الرغم من الزيادة الكبيرة في الدخل.

في الأخير كل هذه الدراسات تعتبر دراسات مكملة وتطبيقية للنظرية الكنزية ،لأنها بينت أن هناذ علاقة واضحة بين الاستهلاك والدخل بغض النظر عن نوع الدخل.

نظرية دورة الحياة:

جاء بهذه النظرية ثلاثة من الاقتصاديين هم: "مودقيلياني Modigliani"و"برومبرج Brumberg" و"أندو Ando"، لذلك أطلق على النظرية اسم MBAنسبة إلى الحرف الأول من كل أسم.
وترى النظرية أن الفرد لابد وأن يحصل على استهلاك مستقر ليس فقط لفترة زمنية محددة طيلة حياته.[56]

والافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية هي :

* افتراض أن الفرد يبدأ العمل في سن العشرين دون أن يكون له ثروة، وأن فترة العمل تستمر إلى سن 65 عاما ثم يموت الفرد عندما يبلغ من العمر 80 عاما.

* يفترض أن الفرد يحصل على دخل ثابت خلال فترة العمل.

[56] جواد كاظم عبد نصف البكري، مرجع سابق.

* أن الفرد لا يرغب في ترك ثروة لأحد بعد أن يموت، أي أنه يستهلك كافة الأصول في نهاية حياته

* أن الفرد يفضل استقرار مستوى الاستهلاك خلال حياته، أي أنه لا يرغب في حدوث تقلبات شديدة في مستوى الاستهلاك.

*عدم وجود سعر فائدة على المدخرات.[57]

اعتمادا على هذه الفرضيات المبسطة التي تقوم على درجة كبيرة من التأكد بشأن مستوى الدخل أو عمر الفرد فإنه حسب نظرية دورة الحياة فإن الفرد يخطط لنمط من الإنفاق الاستهلاكي على أساس الدخل المتوقع في كامل العمر، و أنه يحتفظ بمستوى الاستهلاك أكثر أو أقل بقليل أو زيادة طفيفة.ومع ذلك ، فإن هذا المستوى من الاستهلاك محدود من قبل توقعاته من الدخل مدى الحياة. الفرد العادي في هذه النظرية في سنواته الأولى من الحياة ينفق على الاستهلاك إما عن طريق الاقتراض من الآخرين أو إنفاق الأصول الموروثة من والديه. وفي سنوات عمله الرئيسية من حياته ، يستهلك أقل من الدخل الذي يكسبه وبالتالي يحقق وفورات إيجابية صافية. إنه يستثمر هذه المدخرات في الأصول ، أي يتراكم الثروة التي يستهلكها في السنوات المقبلة. في حياته بعد تقاعده يستهلك أكثر من دخله في هذه السنوات الأخيرة من حياته ، ولكنه قادر على الحفاظ على استهلاكه أو زيادته بشكل طفيف في العمر بعد التقاعد.وعليه فإنه يمكن تلخيصالمراحل الثلاثةالسابقة فيما يلي:

الشكل رقم27:يبين منحنى دالة الاستهلاك في المدى الطويل حسب نظرية دورة الحياة

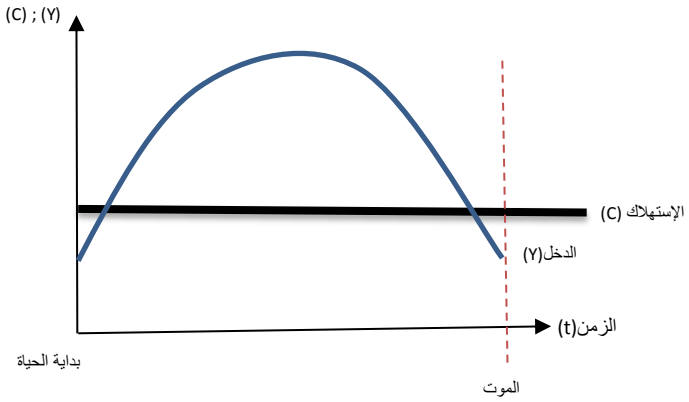

[57] أحمد سلامي،محمد شيخي، مرجع سابق،ص137.

نلاحظ أن منحنى دالة الاستهلاك في المدى الطويل مائل قليلا نحو الأعلى ،وهذا دليل على ميل الأفرادنحو تحسين مستواهم المعيشي.

$$C=\frac{R}{L1!}\ Y0 \quad \text{حيث:}$$

C:الاستهلاك الدخل YO R الحياة العملية Rعمر الانسان الزمني

بمعنى الاستهلاك يساوي نسبة الحياة العملية إلى العمر الزمني للفرد مضروبة في الدخل. وقد قام هؤلاء الاقتصاديين باختبار النظرية عمليا وتأكدوا من صحة نظريتهم : C=k(p*w)

وفقا لنظرية دورة الحياة، فإن العائلات في استهلاكها لا تعتمد على مدخراتها الجارية فقط، بل تأخذ في اعتبارها أيضا أمورا أخرى و منها الثروة التي في حوزتها. وتقودنا هذه الفرضية إلى صياغة دالة الاستهلاك كما يلي:

$$C1= b0YO + b1Yet + b2Ati1$$

ووفقاً لهذه الفرضية فإن الثروة التي تنقسم إلى:

-1الدخل الجاري من مصادر غير الملكية.(Yt)

-2الدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية.(Yet)

-3صافي الثروة في نهاية الفترة(t-1) أي At-1،

إذاً الاستهلاك وفقا لهذه النظرية يتوقف على الدخل الجاري والدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية وصافي ثروة الإنسان[58].

[58] جوادكاظم عبد نصيف البكري،نظرية دورة حياة المنتوج ، محاضرا ألقيت على طلبة قسم العلوم المالية والمصرفية،كلية الإدارة والاقتصاد،28 جامعة بابل،العراق،2016/01،ص ص 1.2.

الفصل السادس

التوازن الاقتصادي العام "نموذج

IS LM

تمهيد:

يمثل نموذج IS – LM تعبير بياني ورياضي عن الأفكار التي طرحها ضمنيا كينز في كتابه النظرية العامة، ويبرز الاسهام الأساسي للنموذج في التحديد الاني للدخل الوطني ومعدل الفائدة انطلاقا من التقاطع بين سوقي السلع والخدمات IS والسوق النقدي LM في اقتصاد مغلق. وعلى العكس من المقاربة الكلاسيكية القائلة بالانتظام الذاتي للاقتصاد عبر الاليات الحرة للأسواق مع حياد النقود والمحقق للاستخدام الكامل فإن كينز يرى أن ترك الاقتصاد لقوى السوق لا يحقق بالضرورة الاستخدام الكامل لذا فتدخل الدولة عبر السياسات الاقتصادية يساعد على بلوغ ذلك، كما ادخل النقود في تفسير مستوى وتغيرات المتغيرات الحقيقية.

ونحصل على نموذج الطلب الكينزي المطور (نموذج IS/ LM) عن طريق إدخال سوق النقود للمعالجة وتطوير دالة الاستثمار لتعكس العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة مع بقاء السعر ثابت الدور المحوري لسعر الفائدة: يشكل حلقة وصل بين سوقي السلع والنقود، حيث يتحدد سعر الفائدة في سوق النقود بواسطة قوى العرض والطلب على النقود الحقيقية، ثم ينتقل تأثيره إلى سوق السلع حيث يؤثر سلبا على حجم الاستثمار في ذلك السوق.

دالة (IS): تصور أوضاع التوازن في سوق السلع.

دالة (LM): تصور أوضاع التوازن في سوق النقود.

توازن الاقتصاد: الجمع بين السوقين (تقاطع دالتي "**IS**" و"**LM**").

1-فرضيات النموذج:[59]

- نموذج **IS -LM** هو نموذج لاقتصاد مغلق ومقابله في اقتصاد مفتوح هو نموذج **IS-LM -BP**
- الاسعار والأجور ثابتة وبالتالي فهو نموذج للمدى القصير.

2.التحليل الرياضي لبناء نموذج IS-LM:

أولا-التوازن في سوق السلع والخدمات (معادلة S 104 منحنى IS التوليفات المختلفة ما بين الدخل الوطنيY(وسعر الفائدةi)التي تتسق مع الوضع الذي يكون فيه مجموع التسربات معادلا لمجموع الإضافات.[60]أي تساوي الانفاق مع الدخل. ونعبر عن هذه السوق بخمس معادلات، أربع منها معادلات

[59] م.ربيعي،محاضرا القيت على طلبة المدرسة العليا للتجارة،بدون تاريخ،ص1.على الموقع،-https://www.esc-alger.dz/contribution%20ensgnt/Rebai/Cours-IS-LM.pdf

[60] المعهد العربي للتخطيط،السياسات الاقتصادية، الكويت .على الموقع:http://www.arab

سلوك وواحدة معادلة توازن (متطابقة).

يتم استخلاص معادلة **IS** انطلاقا من التوازن في سوق السلع والخدمات المرافق لتوازن السوق المالي حيث:

دالة الاستهلاك $C = C0 + cY$ الإنفاق الحكومي

دالة الضرائب $T = TA0 + tY$ دالة الاستثمار $I = I_0 - bi$

شرط التوازن $Y = C+G+I$ أو $S+T=I+G$

معادلة التوازن الأولى عبارة عن الانفاق يساوي الدخل أما الثانية عبارة عن التسرب يساوي الحقن.

نلاحظ انه في نموذج IS / LM الاستثمار غير ثابت يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة:

$$I = f(i) \longrightarrow I = I_0 - bi$$

حيث: **(b)**: درجة استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة.

ب.اشتقاق منحنى (IS) بيانيا:

إذا انخفض سعر الفائدة (i) من i1 إلى i2 فإن الاستثمار يرتفع (I) من i1 إلى i2 و بالتالي يرتفع الطلب الكلي (AD) من **AD1** إلى **AD2** لأن الاستثمار أحد مكوناته، مما يؤدي لحدوث توازن جديد عند مستوى دخل توازني **Y2** أعلى من السابق **Y1** لأن **Y = AD**.

بإسقاط نقطتي التوازن الجديدة **(Y2, i2)** والقديمة **(Y1, i1)**، فإننا نحصل على نقطتين في فضاء الدخل – سعر الفائدة وبتوصيل النقطتين فإننا نحصل على منحنى **(IS)** ذو الميل السالب الذي يدل على وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة **(i)** ومستوى الدخل **(Y)** في سوق السلع.

الشكل رقم 28:يبين اشتقاق منحى IS

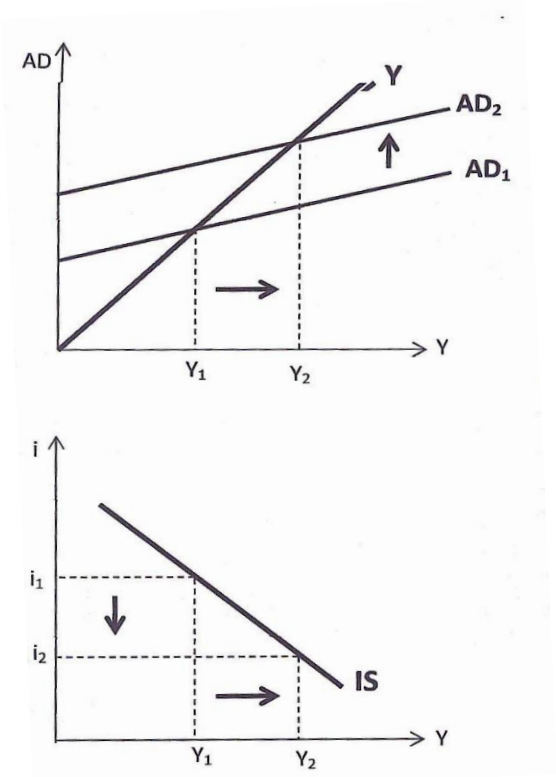

ج. خصائص منحنى IS :

*- المنحنى **IS** هو التمثيل الهندسي لجميع الثنائيات **(Y; i)** المحققة لتوازن سوق السلع والخدمات، والنقاط للواقعة على اليمين من **IS** تمثل تفوق العرض الكلي عن الطلب الكلي والنقاط للواقعة على اليسار من **IS** تمثل العكس.

*- يتعلق ميل **IS** من جهة بالميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للضريبة وبدرجة حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة .

*- يعود انتقال منحنى IS إلى التغير في عناصر الطلب الكلي **(G, C , I , TA)** حيث ينتقل **IS** إلى اليمين في حالة اعتماد الحكومة لسياسة مالية توسعية والى اليسار في حالة سياسة مالية انكماشية.

د.اشتقاق دالة (IS) رياضيا: نستخدم شرط توازن سوق السلع والخدمات –الصيغة الأولى وذلك بافتراض اقتصاد مغلق:

$$AD=Y$$

$$Y=C+I+G$$

الناتج (الدخل) الكلي = الطلب الكلي

نستخدم المعلومات عن طبيعة التعامل في سوق السلع والمعطاة بالمعادلات التالية:

$$C=C0+CYd \; ; \quad Yd=Y-TA \; ; \quad I=I0-bi \; ; \quad G=G0 \; ; \quad TA=TA-ty$$

بتعويض الدوال في شرط سوق السلع:

$$Y= C0+cYd+I0-bi+G0$$

$$Y= C0+c(Y-TA)+I0-bi+G0$$

$$Y= C0+c(Y-TA0+ty)+I0-bi+G0$$

$$Y= C0+cY-cTA0+cty+I0-bi+G0$$

$$Y-Cy+ctY=C0-CTA0+IO+G0-bi$$

$$Y(1-c+ct)= C0-CTA0+IO+G0-bi$$

$$Y=\frac{1}{1-c+ct+}(C0-CTA0+IO+G0-bi)$$

$$Y=\alpha\ (A0-bi)$$

ذ.دالة (IS) – بدلالة (Y):

$$A==C0-CTA0+IO+G$$

$$Y=\alpha\ (A0-bi)$$

دالة IS بدلالةi

$$\alpha\ bi= \alpha\ A0-Y$$

$$i =\frac{A0}{\alpha b}-\frac{Y}{\alpha b}$$

$$i =\frac{A0}{b}-\frac{1}{\alpha b}Y$$

$$\boxed{i= A0-\frac{1}{\alpha b}Y}$$

تستخدم دالة **(IS)** بدلالة **(i)** للرسم البياني.

ميل لمنحنى **(IS)**: يعتمد على استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة (i)

$$\frac{\Delta i}{\Delta Y} = -\frac{1}{\alpha b}$$

الشكل رقم29:يبين استجابة ميل منحنى IS للتغيراتفي سعر الفائدة:

$\beta \to \infty$	$\beta \to 0$
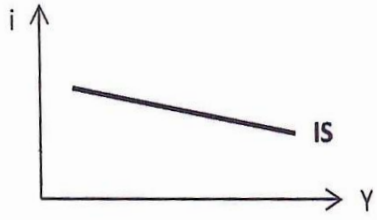	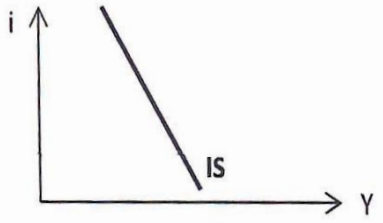
كلما ارتفعت استجابة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة كلما انخفض ميل منحنى (IS) ومال للوضع الأفقي.	كلما انخفضت استجابة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة كلما ارتفع ميل منحنى (IS) ومال للوضع الرأسي.

ثانيا: توازن سوق النقود والأصول (منحنى LM):

يتضمن السوق النقدي جميع العمليات النقدية المتعلقة بعرض النقود والطلب عليها عند سعر فائدة محددة، والتي جاءت ضمن النظرية الكنزية وتدعى نظرية تفضيل السيولة.

أ. عرض النقود:

يقصد بها كمية النقد المتداولة في الاقتصاد والتي تمثل وسائل الدفع المتاحة في المجتمع الاقتصادي وتلقى قبولا عاما من كافة أفراده، وتتكون من النقد القانوني أو الائتماني الذي يصدره البنك المركزي الأوراق النقدية والقطع الجزئية مضافا إليه النقد الكتابي ،أو نقد الودائع الذي تصدره البنوك التجارية. (الودائع تحت الطلب)[61]. ويعتبر عرض النقود حسب التحليل الكنزي متغيرا خارجيا مستقلا يتم تحديده ومراقبة الكتلة النقدية في التداول عن طريق السياسة النقدية التي تتمثل ادواتها في الاحتياطي الالزامي، سعر اعادة الخصم، السوق المفتوحة.

[61]محمد شريف المان/مرجع سابق،ص 230.

الشكل رقم30:التمثيل البياني لعرض النقود.

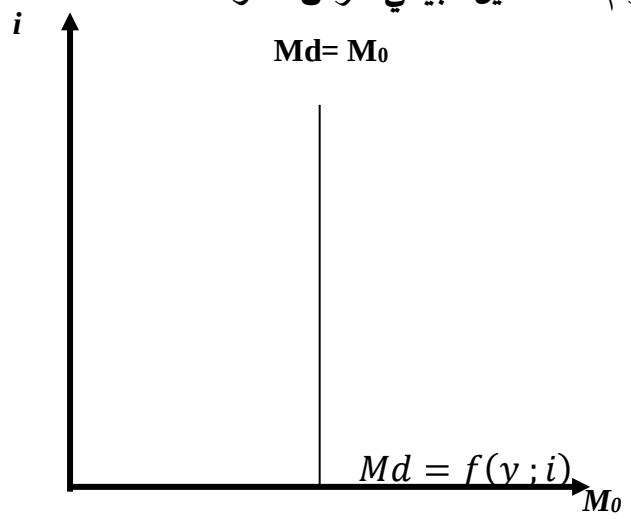

***عملية السوق المفتوحة:**

تعتبر عمليات السوق المفتوحة واحدة من اهم الادوات المستخدمة للتحكم في عرض النقود وذلك لسرعة حدوث الاثر المطلوب وكذلك خلوها من أي اثار تضخمية قد توجد في الادوات الاخرى . وتعرف عمليات السوق المفتوحة بانها قيام البنك المركزي بعملية بيع وشراء الاوراق المالية، حيث يقوم البنك المركزي بعرض اوراق مالية حكومية لبيعها للمصارف في حالة الحاجة الي سحب نقود لتقليل عرض النقود فيما يعرف بالسياسة الانكماشية.ويحدث العكس في حالة الحوجة الي ضخ نقود حيث يقوم البنك المركزي بشراء الاوراق المالية من المصارف والمؤسسات المالية ويعرف هذا بالسياسة التوسعية.

***سعر الخصم:**

المقصود بـ"سعر الخصم "هو سعر الفائدة على الأموال التي يقرضها البنك المركزي إلى البنوك التجارية لتغطية احتياجاتها من السيولة. ويمكننا الإشارة إليه على أنه تكلفة الاقتراض من البنك المركزي. كما يسمى أيضًا بـ"سعر إعادة الخصم "أو" سعر البنك".

***نسبة الاحتياطي الالزامي:**

نسبة تفرض على الودائع من قبل البنك المركزي على البنوك لحماية أصحاب الودائع من إفلاس هذه البنوك في المستقبل من ناحية احترازية، ومن ناحية أخرى تستخدم هذه النسبة التحكم في الاقتصاد وكمية النقد في الأسواق عن طريق زيادة النسبة أو تقليلها.

ب. الطلب على النقود:

بالنسبة لدالة الطلب على النقود حسب كينز فهي تعتمد على ثلاث دوافع اساسية:

***الطلب على النقود لأجل المعاملات:**

يحتفظ الأعوان الاقتصاديون المنفقون بأموال نقدية سائلة بغية استخدامها لشراء السلع والخدمات، ويرتبط غالبا هذا الاحتفاظ بسوء التزامن بين الإيرادات والنفقات، فكلما زادت الفترة بين قبض الدخل الإسمي وصرفه أو إنفاقه كلما زادت هذه المبالغ المحتفظ بها أهمية. ويعتبر عدد الأيام التي يحتفظ بها هؤلاء الأعوان بهذه السيولة في الأجل قصيرا ثابتا، وبذلك فإن القيمة المحتفظ بها حتى إنفاقها مرتبطة في الأجل القصير بالدخل الإسمي، وفق علاقة طردية تحددها L_1.[62]

الشكل رقم 31:التمثيل البياني لداله الطلب على النقود لغرض العاملات:

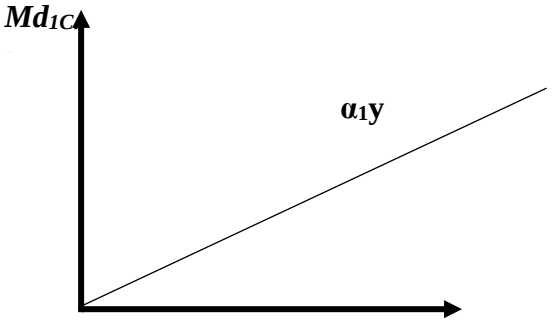

***الطلب على النقود لأجل الاحتياط:**

يحتفظ الأعوان الاقتصاديون إلى جانب ما سبق بمبالغ نقدية بغية الاحتراز الناتج عن حالة عدم التأكد، بسبب نفقات طارئة مستقبلية، أو حالات عدم تحقق الإيرادات المستقبلية (المرض، الحوادث...الخ) وبما أن هذا الطلب على النقود مرتبط أيضا بمستوى الدخل، فسنستعمل الدالة سابقة الذكر هنا أيضا، دلالة على مجموع الطلبين، فتصبح المعادلة السابقة تعبر عن الطلب على المعاملات والاحتياط معا. والتي يمكن تمثيلها بيانيا:

الشكل رقم32:التمثيل البياني للطلب على النقود لعرض الاحتياط:

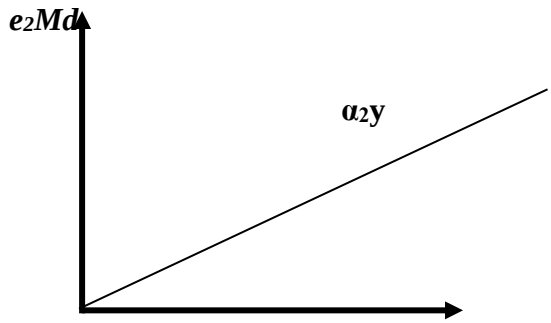

[62] ضياء مجيد الموسوي،مرجع سابق،ص280.

*** الطلب على النقود لأجل المضاربة:**

عبارة عن الاحتفاظ بالنقود من أجل المضاربة أو استغلال تطورات الأسواق المالية "السندات"، ويكون الطلب على النقود بغرض المضاربة دالة عكسية في معدل الفائدة. و الذي يعكس وظيفة النقود كمستودع للقيمة[63] . فالمعروف أن سعر السندات له علاقة عكسية بسعر الفائدة، فكلما زاد سعر الفائدة تراجع سعر السند، والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة، فإذا انخفضت أسعار الفائدة فإن هذا مرتبط في ذهن المضارب بارتفاع أسعار السندات، ومن ثم سينعكس رد الفعل في القيام ببيع السندات، والاحتفاظ بالسيولة بدلا عنها، وبالتالي يرتفع الطلب على السيولة بسبب المضاربة. وبالعكس إذا ارتفعت أسعار الفائدة فسينتج انخفاضا لأسعار السندات وبالتالي الرغبة في شراءها والتخلص من السيولة. لهذا الغرض وبالتالي ينخفض الطلب على السيولة بسبب المضاربة. وبذلك تنشأ العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة والطلب على النقود لغرض المضاربة تعب رعنه المعادلة التالية:

$$MD2=-L2(i)$$

يكون الطلب على النقود بدافع المعاملات والحذر دالة متزايدة للدخل التي تمثل الشطر الأول لدالة سيولة نرمز لها ب L_1:

$$L_1 = KY$$

$$k > 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث k هو درجة حساسية الطلب على الأرصدة الحقيقية للدخل.

بينما الطلب على النقود بدافع المضاربة هو دالة متناقصة لسعر الفائدة وتمثل الشطر الثاني من دافع سيولة نرمز لها ب L_2:

$$L_2 = -hr \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث **h** هو درجة حساسية الطلب على الأرصدة الحقيقية لمعدل الفائدة .

الشكل رقم 33:الطلب على النقود لغرض المضاربة:

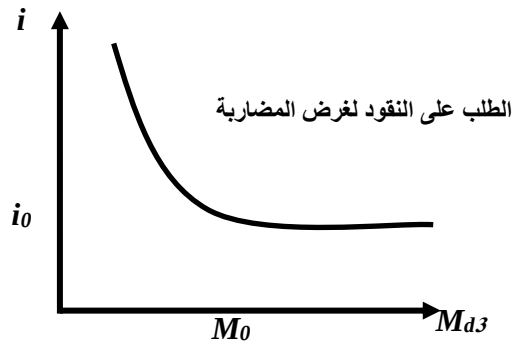

[63] قنوني حبيب،البسيط في الاقتصاد الكلي-مع تمارين محلولة،ص62ع

يقيس L_2 الطلب على الاكتناز، لما يرتفع معدل الفائدة فإن سعر الأوراق المالية سينخفض، بالتالي تم شراءها ومنه إطلاق أكبر كمية ممكنة من الأموال المكتنزة في التداول. العكس إذا انخفض معدل الفائدة فإن سعر الأوراق المالية سيرتفع مما يستوجب بيعها وبالتالي استرجاع النقود.

يعبر عن الطلب على النقود بالمعادلة التالية:

$$\frac{M^d}{P} = L_1 + L_2 \Rightarrow \frac{M^d}{P} = kY - hr \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

يمثل **Md** الطلب الاسمي على النقود و الطلب $\frac{M^d}{P}$ على الأرصدة الحقيقية.

ج. توازن سوق النقد:

يتحقق التوازن النقدي حسب ما جاء في النظرية العامة لكينز كما يلي:

نلاحظ مما سبق أن كمية النقود المعروضة تعتبر مقدارا خارجيا كما هو الشأن عند الكلاسيك $\mathbf{M=M_0}$ أما الطلب على النقود فيفسر بدوافع السيولة الثلاثة دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة وأنه دالة لمتغيرين هما الدخل وسعر الفائدة حيث العلاقة مع الدخل متزايد ومناقضا مع سعر الفائدة، ويمثل التوازن في سوق النقود بيانيا كما يلي:

الشكل رقم34: التوازن في سوق النقود

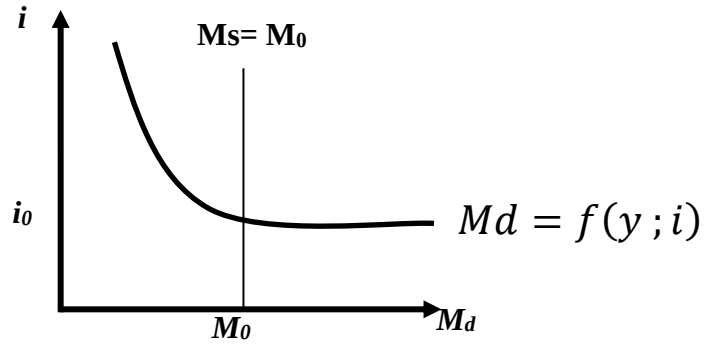

منحنى :LM

إن منحنى **LM** يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود أي تساوي عرض النقود مع الطلب عليها. ونعبر عن هذه السوق بثلاث معادلات، معادلتين سلوك وواحدة معادلة توازن (متطابقة).

د. اشتقاق منحنى (LM) بيانيا:

إذا ارتفع مستوى الدخل **(Y)** من $\mathbf{Y_1}$ إلى $\mathbf{Y_2}$ يتزايد الطلب على النقود الحقيقية وبالتالي فإن دالة طلب النقود الحقيقية نزحف لأعلى (**(L(Y)** من $\mathbf{L(Y)_1}$ إلى $\mathbf{L(Y)_2}$ مع بقاء منحنى عرض النقود الحقيقية

منحنيات IS/LM

ثابتا، عند ارتفاع الطلب على النقود الحقيقية. يرتفع سعر الفائدة السابق i_1 إلى i2،فيختل توازن سوق النقود وتنخفض أسعار السندات ،بالتالي يفضل الافراد شراء السندات، مما يؤدي لحدوث توازن جديد عند مستوى سعر فائدة توازني جديد أعلى من السابق .

بإسقاط نقطتي التوازن الجديدة (Y_2, i_2) والقديمة (Y_1, i_1)، فإننا نحصل على نقطتين وبتوصيل النقطتين فإننا نحصل على منحنى **LM** ذو الميل الموجب.

الشكل رقم 35:اشتقاق منحنى LM

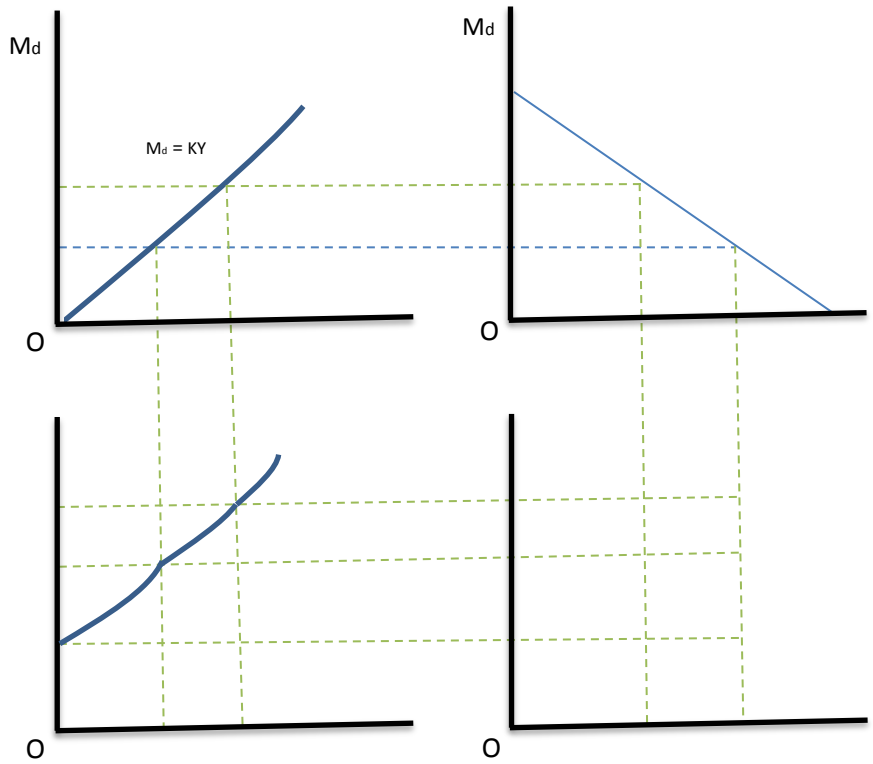

يدل على وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة **(i)** ومستوى الدخل **(Y)** في سوق النقود.

يوضح الجزء الأول: دالة الطلب على النقود من أجل المضاربة كدالة متناقصة بالنسبة لأسعار الفائدة إلى غاية مصيدة السيولة.

يوضح الجزء :الثاني أن المساواة بين عرض النقود والطلب على النقود الموزع بين L1وL2

الجزء الثالث :دالة الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط كدالة متزايدة للدخل.

الجزء الرابع: الربط بين تغير سعر الفائدة وتغيرات الدخل تعطينا منحنى LM ذو ميل موجب.

ذ.اشتقاق دالة (LM) رياضيا:

نستخدم شرط توازن سوق النقود والأصول:

طلب النقود الحقيقية = عرض النقود الحقيقية $\rightarrow \frac{\mathrm{Md}}{p} = \frac{\mathrm{Mo}}{P}$

نستخدم المعلومات عن طبيعة التعامل في سوق النقود والمعطاة بالمعادلات التالية:

$$\frac{\mathrm{Md}}{p} = Ky - hi \quad ; \frac{\mathrm{Md}}{P} = \frac{\mathrm{Mo}}{Po}, P = Po$$

بتعويض الدوال في شرط توازن سوق النقود:

دالة **(LM)** – بدلالة **(Y)**:

$$\frac{\mathrm{Md}}{p} = \frac{\mathrm{Mo}}{P} \rightarrow Ky - hi = \frac{\mathrm{Mo}}{Po} \rightarrow KY = \frac{\mathrm{Mo}}{Po} + hi \rightarrow Y = \frac{1}{k}\frac{\mathrm{Mo}}{Po} + \frac{\mathrm{h}}{k}i$$

$$\boxed{\mathrm{Y}=\frac{1}{k}\frac{\mathrm{Mo}}{Po} + \frac{\mathrm{Mo}}{Po} + \frac{\mathrm{h}}{k}i}$$

دالة **(LM)** – بدلالة **(i)**:

$$\mathrm{Y}=\frac{1}{k}\frac{\mathrm{Mo}}{Po} + \frac{\mathrm{Mo}}{Po} + \frac{\mathrm{h}}{k}i \rightarrow \mathrm{Y} - \frac{1}{k}\frac{\mathrm{Mo}}{Po} + \frac{\mathrm{Mo}}{Po} = \frac{\mathrm{h}}{k}i \rightarrow$$

$$y = \frac{\mathrm{k}}{h}y - \frac{1}{h}\frac{\mathrm{Mo}}{PO} \rightarrow i = -\frac{1}{h}\frac{\mathrm{Mo}}{Po} + \frac{\mathrm{k}}{h}Y$$

$$\boxed{\mathrm{i} =: \Omega 0 + \frac{\mathrm{k}}{h}Y}$$

حيث: $\Omega 0 = \frac{1}{h}\frac{\mathrm{Mo}}{Po}Y$:Ω0=

تستخدم دالة **(LM)** بدلالة **(i)** في التمثيل البياني.

$$\frac{\Delta \mathrm{i}}{\Delta \mathrm{Y}} = \frac{\mathrm{k}}{\mathrm{h}}$$

ميل منحنى **(LM)**: يعتمد عكسية على استجابة طلب النقود الحقيقية للتغيرات في سعر الفائدة **(h)** وطردية على استجابة طلب النقود الحقيقية التغيرات في سعر الدخل **(K)**.

الشكل رقم36:يبين أثر تغيرات سعر الفائدة على ميل منحنى LM

$h \to \infty$	$h \to 0$
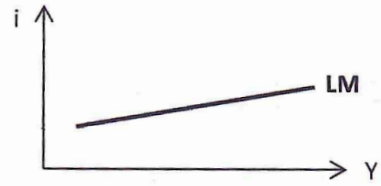	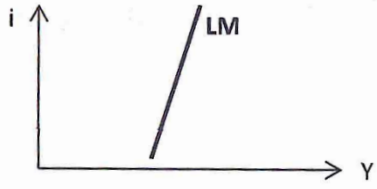
كلما ارتفعت استجابة طلب النقود الحقيقية للتغيرات في سعر الفائدة كلما انخفض ميل منحنى (LM) ومال للوضع الأفقي.	كلما انخفضت استجابة طلب النقود الحقيقية للتغيرات في سعر الفائدة كلما ارتفع ميل منحنى (LM) ومال للوضع الرأسي.

3. التوازن الآني بين سوق السلع والخدمات وسوق النقود:

يحدث التوازن في الاقتصاد الوطني عندما يتحقق التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد في آن واحد، فعلى الرغم من وجود عدة مستويات من الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد، فهناك مستوى واحد من الدخل وسعر فائدة واحد يحقق التوازن في السوقين.

الشكل رقم 37:يبين منحنى هيكس-هانس التوازن الآني في السوقين

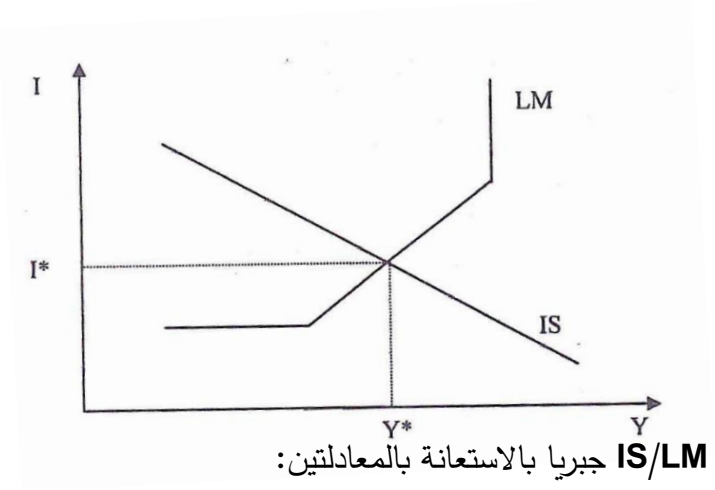

يمكن اشتقاق نموذج **IS/LM** جبريا بالاستعانة بالمعادلتين:

$$YIS=\alpha(A0-bi)\rightarrow IS$$

$$YLM=\frac{1}{h}\left(KY-\frac{M0}{P}\right)\rightarrow LM$$

$$Y=A0-b\left[\frac{k}{h}Y-\frac{M0}{P}.\frac{1}{h}\right]$$

$$Y=A0-\alpha b\frac{k}{h}Y+\alpha b\frac{M0}{P}.\frac{1}{h}$$

$$Y+\alpha b\frac{k}{h}Y=\alpha A+\alpha b\frac{M0}{P}.\frac{1}{h}$$

$$Y(1+ \alpha b\frac{k}{h}) = \alpha A + \alpha b \frac{M0}{P}. \frac{1}{h}$$

$$Y=\frac{\alpha A}{1+\alpha b\frac{k}{h}} + \frac{\alpha b\frac{M0}{P}.\frac{1}{h}}{1+\alpha b\frac{k}{h}}$$

$$YIS-YLM=\delta A+ \delta b\frac{M0}{P}.\frac{1}{h}$$

من اجل حساب مضاعف السياسةالنقدية نقوم باشتقاق Y بالنسب ل A

$$\frac{\Delta Y}{\Delta A} = \frac{\delta Y}{\delta A} = \delta$$

حيث $\delta= \frac{\alpha}{1+hb\frac{k}{h}}$ من اجل حساب مضاعف السياسة

النقدية نقوم باشتقاق Y بالنسبة ل $\frac{M}{P}$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta \frac{M}{P}} = \frac{\delta Y}{\delta \frac{M}{P}} = \delta \frac{b}{h}$$

أي : مضاعف السياسية النقدية.

التمرين الاول:

إليك البيانات التالية:

. C= 60+0.6Yd ; I=60−300i ; G=30 ; TA=10+0.1Y

M/p=110، L=0.4Y+12+5i

المطلوب:

1-أحسب معادلة و.IS و ميله.

2- أحسب معادلة.. LM وميله.

3-أحسب التوازن الاني.

4-أحسب رصيد الميزانية الحكومية.

5-ما هو أثر زيادة الإنفاق ب 20 ون.

6-أحسب رصيد الميزانية الحكومية.

8-ما هو تأثير ارتفاع الكتلة النقدية بـ 10 %.

9-أحسب رصيد الميزانية الحكومية.

الحل:

. 1أوجد معادلة .IS عند توازن سوق السلع والخدمات

$$Y = \frac{1}{1-c+ct+m}(C0 - cT0 + I0 + G0 - bi)$$

$$Y=\alpha\ (A0-bi)$$

$$Y = \frac{1}{1-0.6+0.6*0.1}(60-0.6*10+60+30-300i)$$

$$Y=2.17(144-300i)$$

$$YIS=312.5-651i$$

***حساب ميل IS:**"

ميل منحنى IS= $\frac{-1}{\alpha b}$= $\frac{-1}{2.17*300} = -0.001\angle 1$

2-معادلة LM:

$$\frac{M}{P}=L$$

$$110 = 0.4Y + 12 - 5i$$

$$0.4Y = 98 + 5i$$

$$Y = 245 + 12.5i$$

معادلة LM: $YLM= 245 + 12.5i$

***ميل منحنى LM:**

ميل منحنى LM: $k/h=0.4/300=0.0013>0$

3-حساب التوازن الاني:

$$YIS= YLM$$

$$312.5-651i= 245 + 12.5i$$

$$I=0.10$$

-بالتعويض في إحدى المعادلتين نجد:

$$Y=246$$

$$E0=(246.0.1)$$

4-حساب رصيد الميزانية الحكومية:

$$BS=TA-G-TR$$

$$BS=TA+Ty-G$$

$$BS= TA=10+0.1*246-30$$

$BS=4.6$ فائض

5- أثر زيادة الإنفاق الحكومي ب 20 ون:

$$A'=C0-CTA+I+G$$

$$\mathbf{A'}=60-0.6*10+60+50$$

$$\mathbf{A'=164}$$

$$\mathbf{YIS}= Y=2.17(164-300i)$$

$$\mathbf{YIS=356-651i}$$

$$356-651i=245 + 12.5i$$

$$I1=0.16\rightarrow Y=250$$

$$E1=(250.0.16)$$

6-حساب رصيد الميزانية الحكومية الجديد:

$$BS=TA-G-TR$$

$$BS=TA+Ty-G$$

$$BS= TA=10+0.1*246-50$$

$BS=-15.4$عجز

7-حساب أثر زيادة العرض النقدي ب10 %:

$$M/P'=M/P+\Delta M/P$$

$$M/P'=110+0.1*110$$

$$M/P'=121$$

$$M/P'=L$$

$$\mathbf{121}=0.4Y+12+5i$$

$$\mathbf{YLM=272.5+12.5i}$$

9-حساب التوازن الاني الجديد:

$$272.5+12.5i= 312.5-651i$$

I=0.06

Y=273

-حساب رصيد الميزانية الجديد:

BS=TA−G−TR

BS=TA+Ty−G

BS= TA=10+0.1*273−30

BS=7.5فائض

تمرين الثاني:

لدينا المعدلات السلوكية لاقتصاد مغلق :

C=0.75Yd+200 ; I=75−1000i ;TA=230+0.2Y , G=530 ; TR=100

,L=0.4Y+1000i ;M/P=663.5.

*احسب معادلتي IS LM؟

*احسب التوازن الاني؟

*أرادت الحكومة تحقيق نمواقتصادي ب12.5 عن طريق تطبيق سياسة نقدية توسعية؟ ما هي قيمة العرض النقدي الجديد؟

*احسب رصيد الميزانية والطلب على النقود؟

*أرادت الحكومة تطبيق سياسة مالية توسعية لتحقيق الهدف السابق، عن طريق تخفيض الضرائب الجزافية، أحسب قيمة الضرائب الجديدة؟

أحسب رصيد الميزانية الحكومية؟

الحل:

1-حساب معادلة IS:

Y=α (A0−bi)

$$Y = \frac{1}{1-c+ct+m}(C0 - cT0 + I0 + G0 - bi)$$

$$\alpha = \frac{1}{1-0.75+0.75*0.2} = 2.5$$

$$A0=200-0.75*230+0.75*100+200+75+530$$

$$A=707.5$$

$$YIS=2.5(707.5-1000i)$$

$$YIS=1765.75-2500i$$

2-حساب معادلة LM:

$$\frac{M}{P}=L$$

$$663.5=0.4Y-1000i$$

$$Ylm=1658.75+2500i$$

3-حساب التوتزن الاني:

YIS=YLM

$$1768.75-2500i=1658.75+2500i$$

$$i=0.022$$

بالتعويض في LMأو IS

$$Y=1713.75$$

$$E=(1713.75\ ;0.022)$$

4-حساب الزيادة في العرض النقدي لتحقيق نمو ب 12.5:

$$\frac{\Delta Y}{\frac{\Delta M}{P}}=\delta\frac{b}{h}$$

$$=\frac{\alpha}{1+\alpha b\frac{k}{h}}$$

$$\delta=\frac{2.5}{1+2.5*1000\frac{0.4}{1000}}$$

$$\delta=1.25$$

$$\delta\frac{b}{h}=1.25*\frac{1000}{1000}=1.25$$

$$\frac{\Delta M}{P}=\frac{\Delta Y}{\delta\frac{b}{h}}=\frac{12.5}{1.25}=10$$

$$\frac{M}{P} = \frac{M}{P} + \frac{\Delta M}{P}$$

$$\frac{M}{P} = 673.5$$

$$\mathbf{Y}=1713.\mathbf{75}+\mathbf{12.5}$$

$$Y1=1726.25$$

*حساب i:

بالتعويض في معادلة IS نجد

$$1726.25=1768.75+2500i$$

$$I_1=0.017$$

5-حساب رصيد الميزانية:

$$BS=TA-G-TR$$

$$BS=230+0.2Y-530-100$$

$$BS=230+0.2*1626.5-530-100$$

$$BS=-54.75$$

*حساب L:

$$L=0.4*1726.25-1000*0.017$$

$$L=673.5$$

6-حساب قيمة التخفيض في الضرائب لتحقيق النمو السابق:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta TA} = -c\delta$$

$$\Delta TA = \frac{\Delta Y}{-c\delta}$$

$$\Delta TA = \frac{12.5}{0.75 * 1.25}$$

$$\Delta TA = 13..33$$

$$\mathbf{TA1}=TA0 + \Delta TA$$

$$TA1=230+13.33+0.2Y$$

$$TA = 243.33+0.2Y$$

6-حساب رصيد الميزانية الجديد:

$$BS=TA-G-TR$$

$$BS=230+0.2Y-530-100$$

$$BS=243.33+0.2*1726.25-530-100$$

$$+BS=41.42$$

الفصل السابع

فعالية السياسات الاقتصادية في ظل نموذج IS/LM

1.مفهوم فعالية السياسة الاقتصادية: المقصود بالفعالية هو حجم الأثر على الدخل الناجم عن تغيرمعين في متغيرات السياسة [64].

– **مفهوم السياسة الاقتصادية:** هي مجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنعكس على أهداف المجتمع أو معالجة المشاكل الاقتصادية (البطالة والركود...) وتحقيق الاستخدام الكامل للموارد من خلال التأثير في تخصيص الموارد وتوجيهها بالشكل الذي يتم من خلاله الإسهام في الدخل والإنتاج وتحديد الأسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخول من خلال الموازنة العامة والنظام الضريبي للدولة.[65]

السياسة النقدية	السياسة المالية	السياسة التجارية
مفهومها: يمكن تعريف السياسة النقدية على انها مجموعة النصوص والقوانين واالاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية.[66] **أدواتها:** – سياسة سعر إعادة الخصم. – نسبة الاحتياطي القانون.	**مفهومها:** هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وايراداتها " لإنشاء أثار مرغوبة و تجنب أثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف،وبعبارة مختصرة إستخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب و نفقات و إدارة الدين و الموازنة العامة في التنمية والاستقرار الاقتصادي.[67] **أدواتها:**	**مفهومها:** مجموع الاجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات. **أدواتها:** الرسوم الجمركية. اعانات التصدير.

[64] - سامي خليل:نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة ألهرام للتوزيع، الكتاب ألول، الكويت ،1994،ص493.
[65] حسين عبد القادر، يونس جعفر، المالية العامة والموازنات، مكتبة دار الفكر، فلسطين، 2013 ، ص 51.
66- 1 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات االقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ،ص 53.
[67]- السيد عطية عبد الواحد دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية التوزيع العادل للدخول في التنمية الاجتماعيةاظبط التضخم, الطبعة الثانية،دار النهظة العربية ،ص20.

– سياسة السوق المفتوحة. – معدل الإحتياطي القانوني. **أنواعها:** **أ– توسيعة** : يطبقها البنك المركزي من خلال زيادة عرض النقود إذا كان الاقتصاد يعاني من انكماشين. **ب– انكماشية:** يطبقها البنك المركزي لامتصاص جزء من كمية النقود الزائدة عن حاجة الاقتصاد ad<as	– الانفاق الحكومي. – الضرائب. – التحويلات الحكومية. **أنواعها:** **أ–توسيعية:** من خلال زيادة الاتفاق الحكومي أو زيادة التحويلات الحكومية أو تخفيض الضرائب تطبقها الحكومة عند ما يعاني في الاقتصاد من حالة الكساد. او الانكماش **ب– انكماشية:** من خلال تخفيض الانفاق الحكومي أو التحويلات أو رفع الضريبة تطبقها الحكومة في حالة التضخم AD >AS	الإغراق سعر الصرف. حصص الاستيراد.

2.فعالية السياسية المالية:

أ.فعالية السياسية المالية التوسيعية:تستخدم في حالة الركود أو الكساد "فجوة انكماشية" أي عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدلات البطالة، ويتم تطبيقها من خلال زيادة الانفاق الحكومي G أو تخفيض الضرائب أو سياسة الميزتنية المتوازنة أي تمويل الزيادة في الانفاق الحكومي عن طريق الزيادة في الضرائب ، و يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الانتاج و الدخل و مستوى التوظيف. وأما بيانيا فيمثل بانتقال منحنى IS إلى جهة اليمن من IS إلى IS مما يترتب عنه زيادة في مستوى الدخل و معدل الفائدة،

وتقاس فعالية السياسية التوسيعية بمقدار الزيادة النهائية الحاصلة في مستوى الناتج التوازني.

–ملاحظة 1: تكون السياسة المالية التوسيعية فعالة إذا كان :

- عندما تكون قيمة (مضاعف السياسة المالية) $\delta = \frac{\alpha}{1+\frac{\alpha bk}{h}}$ كبيرة
- الاستثمار ضعيف الحساسية للتغيرات في سعر الفائدة (b ضعيفة)

آلية عمل السياسة المالية: في حالة استعمال سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي مثلا، فهذا يترتب عنه انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين من IS إلىIS

الشكل رقم39:يبن انتقال منحنى IS"سياسة مالية توسعية"

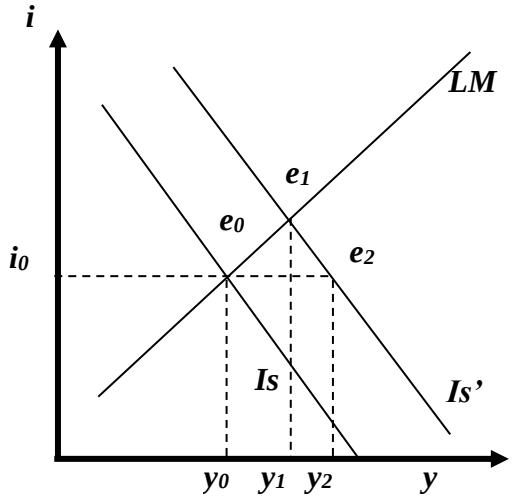

يلاحظ من الرسم البياني أن السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق الحكومي) ترتب عنها انتقال من نقطة التوازن E0 إلى نقطة التوازنE1 ، وعندها زاد الدخل من y0 إلىY1و سعر الفائدة من i0 إلى i2

التوضيح:

إن زيادة الإنفاق الحكومي G يترتب عنه زيادة الدخل. عند نفس المستوى من الفائدة أي ينتقل الدخل منy 0 إلىY2 ، (Δy =Y2−Y0)، وبيانيا الانتقال منE0 إلىE2 ،

و رغم أن E2 تمثل نقطة توازن في سوق الإنتاج لأنها تقع على IS ، إلا أنها لا تمثل نقطة توازن في سوق النقد، حيث تقع أسفل LM (أي وجود فائض طلب نقدي) الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة من i0إلى i1 ويؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الاستثمار الخاص (أثر المزاحمة – االطرد−) ، وبالتالي ينخفض الدخل مرة أخرى من y2 إلى y1 حتى يتحقق التوازن في السوقين معا في النقطة E1 .

إن الزيادة المبدئية في الدخل من y0 إلى y2 تكون بالأثر الكامل لمضاعف كينز البسيط، $\Delta y = \frac{1}{1-C}\Delta G$ الزيادة النهائية في الدخل من y0 إلى y1 بعد أثر المزاحمة، تكون بقيمة مضاعف السياسة المالية δأي: $\Delta Y=\delta\Delta G$.

G↗→AD↗→Y ↗→L1↗L2↘→i↗→ I↓→ AD↓→Y↓

−ملاحظة 2: تكون السياسة المالية التوسيعية فعالة إذا كان:

- الطلب النقود ضعيف الحساسية للتغيرات في مستوى الدخل (k تكون صغيرة)
- الطلب النقود يكون شديد الحساسية للتغيرات في معدل الفائدة (h تكون كبيرة)
- **أثر المزاحمة:** تحدث المزاحمة المباشرة عندما تؤدي الزيادة في الاستثمار العام الي إزاحة الاستثمار الخاص المعروف بإنتاجيته المرتفعة مقارنة مع الاستثمارات العامة[68]،أي زيادة في الإنفاق الحكومي ترفع مستوي الطلب الكلي ويترتب على ذلك ارتفاع الدخل والناتج الكلي. فلو افترضنا أن المستوى العام للأسعار ثابت فإن قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية المعروضة تبقى ثابتة ما لم تتغير الأرصدة الاسمية، فلو بقيت هذه الأخيرة ثابتة فإن ارتفاع الدخل يدفع الأفراد والمؤسسات الخاصة والإدارات العامة إلى زيادة الطلب على النقود من اجل المعاملات، فلو بقي سعر الفائدة على حاله فإن سوق النقود يختل ويصبح مستوى عرض الأرصدة الحقيقية أقل من الطلب عليها. فمن مصلحة السلطات النقدية رفع سعر الفائدة i لمعالجة الاختلال، وينعكس هذا الإجراء على تقليص الإنفاق الاستثماري(I) لاستهلاكي C) (نظرا للتناسب العكسي بينهم وبين سعر الفائدة ومن ثم انخفاض الطلب الكلي والدخل الكلي بمقدار اقل من مقدار الزيادة الأول . إن هذه الظاهرة تسمى مزاحمة (إبعاد) الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص وهذه المزاحمة تكون جزئية نظرا لأن مقدار انخفاض الدخل أقل من مقدار الزيادة . فالمزاحمة هي انخفاض الطلب الاستهلاكي والاستثماري الناتجين عن زيادة الإنفاق الحكومي الذي يرفع الطلب الكلي وفي نفس الوقت أسعار الفائدة[69] .وفيمايلي رسم توضيحي لاثر الزاحمة:

الشكل رقم40:يبين أثر المزاحمة

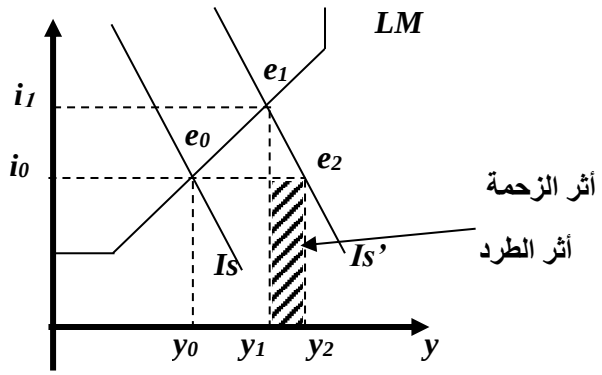

[68] دوسيم وجيه الكسان رزق الله، أثر مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري :تحليل السلاسل الزمنية الطولية،مجلة كلية السياسة والاقتصاد،العدد 02،افريل 2019،ص75.

[69] البشير عبد الكريم،الفغالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، لملتقى الدولي حول: السياسات الاقتصادية،جامعة تلمسان،الجزائر،ص5.الموقع الالكتوني،-https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_6.الهاديpdf

– يكون أثر المزاحمة ضعيفا إذا كان حجم الاستثمار ضعيف الحساسية للتغيرات في معدل الفائدة (bi تكون ضعيفة)، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ميل منحنى IS $IS = -\frac{1}{\propto b}$.السياسة المالية التوسعية فعالة ← b قيمة صغيرة ← الميل كبير.

الشكل رقم 41:يبين أثر سعر الفائدة على المزاحمة

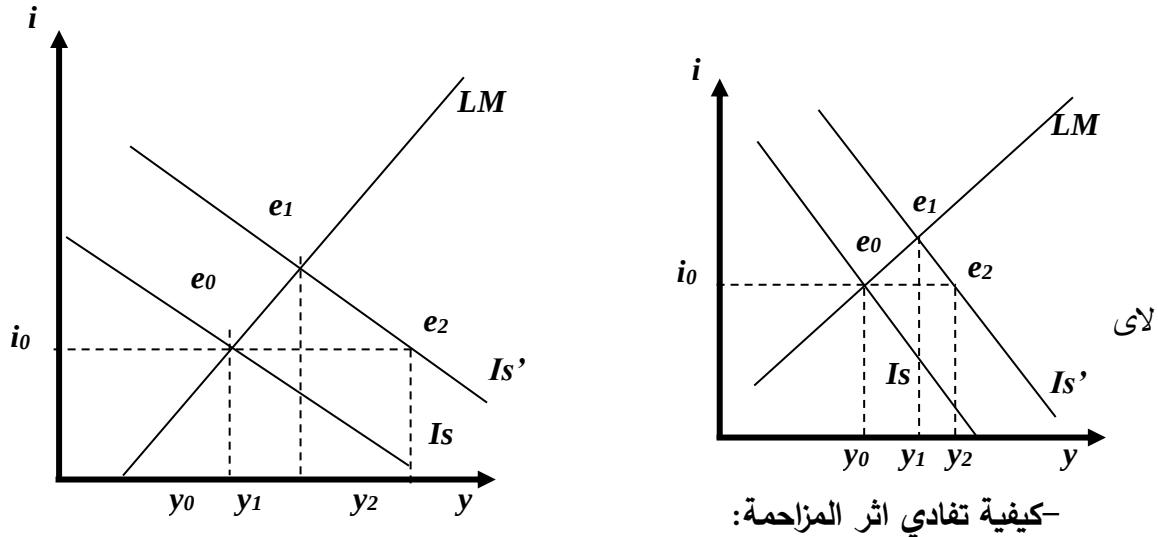

–كيفية تفادي اثر المزاحمة:

يتم تفادي أثر المزاحمة عن طريق تطبيق سياسة نقدية توسعية، لأن السياسة المالية التوسيعية المصحوبة بسياسة نقدية توسيعية تؤدي الى زيادة مستوى الدخل في حدوده القصوى مع ثبات معدل الفائدة. تغيرات هذا المزيج من هاتين السياستين يقضي على أثر الطرد (المزاحمة=0). كما في الشكل التالي:

أثر الطرد $\Delta y = \delta \Delta G = \alpha \Delta G$

الشكل رقم 42 يبين :أثر كيفية تفادي اثر المزاحمة

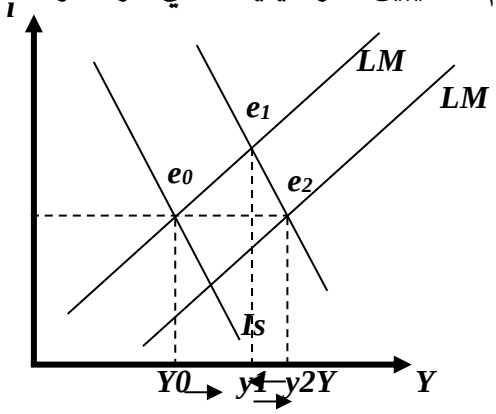

– **السؤال الذي يطرح نفسه هو:** هل لمنحنى ***LM*** دور في فعالية السياسية المالية التوسيعية؟

كلما كان المنحنى ***LM*** ضعيف الانحدار ← أثر الطرد ضعيف ← سياسة مالية فعالة .

ويكون منحنى ***LM*** قليل الانحدار لما يكون ميل ***LM*** صغير

$$\text{ميل منحنى } LM = \frac{k}{h}$$

وليكون ميل منحنى ***LM*** كبير يجب أن تكون قيمة k كبيرة وh صغيرة .

ملاحظة:

- مضاعف السياسة المالية في حالة الضرائب: $\frac{-c\alpha}{1+hb\frac{k}{h}}$
- مضاعف السياسة المالية في حالة التحويلات الحكومية: $\frac{c\alpha}{1+hb\frac{k}{h}}$

ب.فعالية السياسية المالية في المناطق المتطرقة:

أولا: المجال الكنزي "مصيدة السيولة":

إذا كان الاقتصاد عند مصيدة السيولة(***LM أفقيا***) فإن التوسع في الانفاق الحكومي له أثر المضاعف الكامل على مستوى الدخل التوازني حيث لا يوجد تغير في سعر الفائدة، ومنه لا ينخفض الاستثمار أي السياسة النقدية لا آثر لما على توازن الاقتصاد.

أما السياسة المالية فلها الأثر الكامل أي أن الطلب على النقود يكون شديد الحساسية لسعر الفائدة ($h\to\infty$)، أي أن السياسة المالية التوسيعية في حالة مصيدة السيولة تكون تامة (كاملة) الفعالية.أي:

-أثر الطرد=0

-الزيادة في الناتج= أثر المضاعف.

الشكل رقم43: يبين فعالية السياسية المالية في المجال الكنزي "مصيدة السيولة

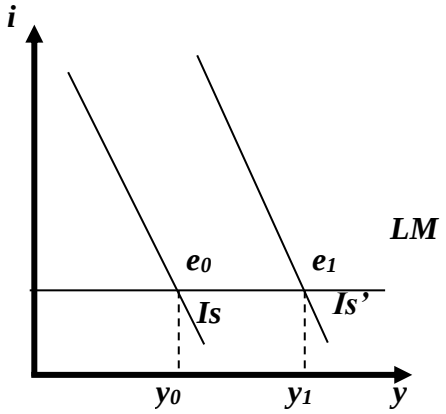

ب- المزاحمة والحالة الكلاسيكية:

في الحالة الكلاسيكية يكون منحنى *LM* عموديا،وبالتالي فإن السياسية المالية لا تكون فعالة إطلاقا، فالسياسية المالية التي تؤدي إلى نقل منحنى IS من IS الى ISلا تؤثر بتاتا على مستوى الدخل، كما أن الطلب على النقود بدافع المضاربة يكون معدوما، وبالتالي فإن الطريق الوحيد الذي يسمح للحكومة بالاقتراض لتمويل الزيادة في إنفاقها هو بيع السندات، لأن ارتفاع معدل الفائدة سوف يشجع الأفراد على الإقراض عوضا عن الاستثمار في البضائع الرأسمالية، وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف يقابلها انخفاض معادل في الاستثمار وتُصبح ظاهرة الطرد أو المزاحمة كاملة ،مما يؤدي إلى عدم حدوث تغير في الطلب الكلي وبالتالي لن يتغير مستوى الدخل التوازني.

عند دراسة المنحنى نلاحظ أن السياسة المالية لها أثرين: أثر موجب ومرغوب وهو ارتفاع مستوى الناتج، وأثر سالب في ارتفاع معدل الفائدة من i_0 الى i_1. حيث أن هذا الأخير ينتج عنه أثر المزاحمة أو الطرد المعبر عنه بكبح مالي، أين تطرد الاستثمارات الخاصة بسبب النفقات العمومية ولا تكون السياسة المالية فعالة إلا إذا كانت الاستثمارات قليلة الحساسية بالنسبة لسعر الفائدة.

ويمكن تلخيص أثر سياسة المالية التوسيعية على التوازن الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

$G\nearrow \rightarrow AD\nearrow \rightarrow Y\nearrow \rightarrow L_1\nearrow \rightarrow L_2\searrow \rightarrow i_0\searrow \rightarrow i_1\searrow \rightarrow AD\searrow \rightarrow Y\searrow$

الشكل رقم44: يبين فعالية السياسية المالية في الحالة الكلاسيكية

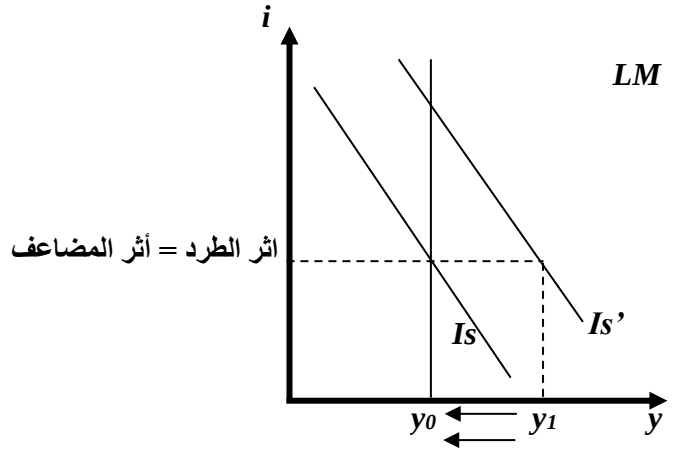

تكون السياسة المالية عديمة الفعالية في الحالة الكلاسيكية.

- **سياسة المالية الانكماشية:** وتستخدم في حالة التضخم "فجوة تضخمية"،أي عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار. وتتم من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو

تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب معا وبنفس المقدار، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الذي يعمل على امتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالمجتمع. ويوضح بيانيا بانتقال منحنى IS إلى اليسار أي من IS إلى IS مما يترتب عنه انخفاض في مستوى الدخل ومعدل الفائدة .

2.:فعالية السياسية النقدية:

تتمثل السياسة النقدية في تغيير العرض النقدي، مما يترتب عليه تغيير سعر الفائدة التوازني في السوق النقدي ويؤثر ذلك على الاستثمار، وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم مستوى الإنتاج والدخل، ويتضح ذلك من خلال التأثير على موقع LM ،وهي أيضا نوعان:

السياسية النقدية التوسعية:

تستخدم في حالة الركود أو الكساد (فجوة انكماشية) وتتم من خلال زيادة عرض النقود، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة وبالتالي زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج والدخل والتوظيف (انتقال LM إلى جهة اليمين.)

الشكل رقم45: يبين أثر السياسة التقدية التوسعية على منخنىLM

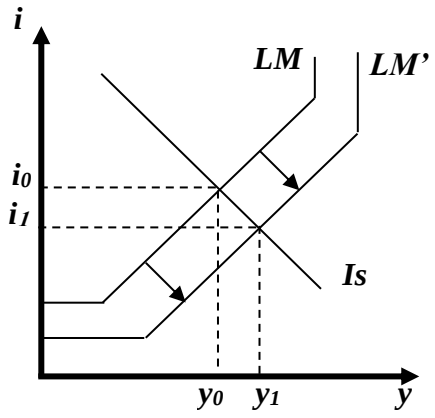

ترتبط فعالية السياسة النقدية مباشرة بمرونة الاستثمار والطلب على النقود بالنسبة إلى سعر الفائدة، فكلما كانت مرونة الاستثمار مرتفعة كلما كانت مرونة الطلب على النقود منخفضة ومنه تكون السياسة النقدية فعالة.ويمكن تلخيص أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن الاقتصادي كما يلي:

M/P↗→ i↙→I↗AD↗→y↗

.فعالية السياسية النقدية التوسعية:

يمكن الحكم على فعالية السياسيةالنقدية التوسيعية كلما كان حجم زيادة الناتج كبيرا، وتتوقف الزيادة على عدة عوامل:

– حساسية الاستثمار b للتغيرات في معدل الفائدة تكون كبيرة (bتكون كبيرة) وهذا ما يعني ميل المنحنى IS $IS = \frac{-1}{\alpha b}$ ميل منحنى ويكون صغيرا بمعنى أن ميل المنحنى IS قليل الانحدار.

–حساسية طلب النقود بدافع المضاربة ***(h)*** تكون ضعيفة للتغيرات في معدل الفائدة، وهذا يعني أن ميل المنحنى ***LM*** يكون كبيرا" $LM = \frac{k}{h}$ ميل منحنى" بمعنى أن منحنى ***LM*** يكون شديدا الانحدار يمكن تمثيل ذلك بيانيا.

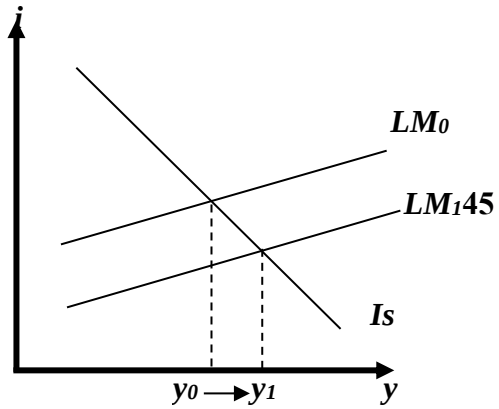

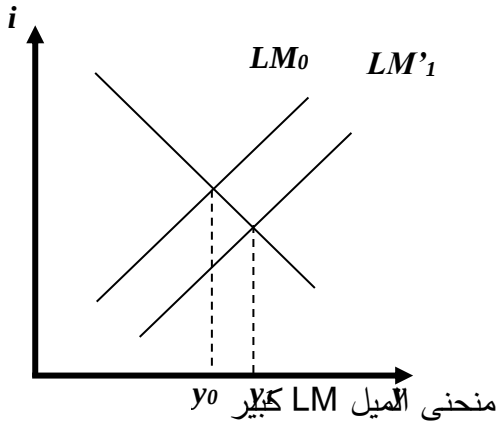

منحنى الميل LM كبير

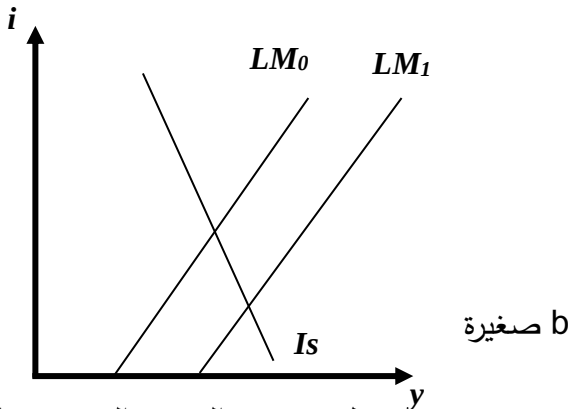

b صغيرة

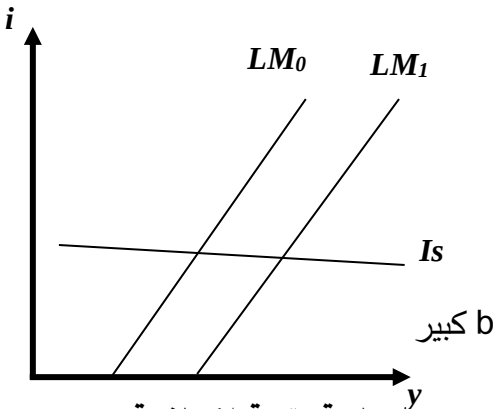

b كبير

سياسة نقدية انكماشية: و تستخدم في حالة التضخم و يتم من خلال تخفيض العرض النقدي، مما يرتتب عنه ارتفاع معدلات الفائدة و بالتالي نقص الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل (انتقال LM إلى اليسار.)

ب. فعالية السياسية النقدية في المناطق المتطرقة :

أولا– السياسية النقدية والحالة الكينزية:

في هذه الحالة منحنى *LM* يكون أفقيا، وتغيرات كمية النقود لا تنقل منحنى *LM* في هذه الحالة تكون السياسية النقدية ليس لها أي أثر، سواء على سعر الفائدة أو على مستوى الدخل، أي أن السياسة النقدية تكون غير فعالة في هذه الحالة أما الحالة الثانية عندما يكون الأفراد عند سعر الفائدة غير مستعدين لحمل السندات ما دامت النقود ليس لها خاصية الاستعمال في المعاملات وعليه فإن الزيادة في كمية النقود لا ينتج عنها انتقال الأفراد الى السندات.

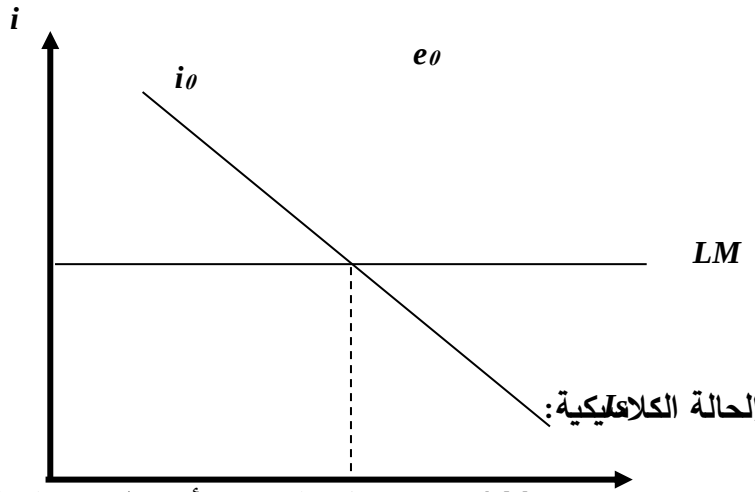

ثانيا: السياسة النقدية والحالة الكلاسيكية:

في االحالة الكلاسيكية يكون منحنى LM عمودي على المحور الأفقي (محور الدخل) و في هذه المنطقة لا يوجد طلب نقدي لأغراض المضاربة حسب الكلاسيك، و إنما يوجد طلب على النقود بغرض المعاملات فقط، و بالتالي فإن السياسة النقدية تصبح فعالة تماما في تغيير مستوى الدخل، أي أن الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة لانفاق ويترتب على ذلك ارتفاع مستوى الدخل .بمعنى أنه في هذه الحالة تكون السياسة النقديةذات فعالية عاليةأبينما تكون السياسة الماليةعديمةالفعالية.

بما أن تحديد التوازن في سوق الانتاج والنقد معا يتطلب تحديد الدخل التوازني وسعر الفائدة الملازم له. وعليه فإن أثر السياسات الاقتصادية الكلية تكون على الدخل وسعر الفائدة وعليه يمكن تلخيص أثر السياستين النقدية والمالية على الدخل وسعر الفائدة من خلال الجدول التالي:

ج. أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل وسعر الفائدة.

الآثار / السياسات المتبعة	الأثر على الدخل	الاثر على سعر الفائدة
التوسع المالي	+	+
التوسع النقدي	+	−

المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة ونشر، الجزائر ص: **288**.

في الأخير يمكن القول أن السياسة المالية التوسيعية، ينادي بها فريق من الاقتصاديين الذين يعتقدون بأهمية قطاع الحكومة وأهمية دور الحكومة في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمرافق العامة وغيرها، إلا أن فرقا آخر من الاقتصاديين يرون أن مثل السياسة المالية لا تقوم إلا على ازدياد معدل الفائدة، لهذا فإن أفراد هذا الفريق يفضلون السياسة النقدية. ويرى فريق ثالث أن السياسة الحكمية للحكومة هي تلك التي تمزج بين السياستين النقدية والمالية معا، بحيث تحقق إلى جانب النمو الاقتصادي أهدافا اجتماعية معينة.

تمرين:

تعبر المعطيات التالية عن اقتصاد مغلق:

C=0.75Yd+500. G=1050. TA=0.2Y+400. I=100−100i. L1=0.4Y. L2=2000i.

M/P=1200

المطلوب:

1-أوجد التوازن الاني؟

2-لخفض معدل البطالة انتهجت الحكومة سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الانفاق الحكومي ب150ون. ادرس اثر ذلك على التوازن الاني؟

3-ماهي الظاهرة الناجمة عن السياسة السابقة، احسبها: كيف يمكن تفاديها؟.

4-حسب هافيلمو ماهو اثر زيادة الانفاق الحكومي على الناتج؟

5-احسب رصيد الميزانية الجديد؟

الحل:

1-إيجاد التوازن الاني

***إيجاد معادلة IS:**

$$AS=AD$$

عند التوازن $AD=Y$

$$Y=C+I+G$$

$$Y=C0+cYd+I0-bo+G0$$

$$Y= C0+c(Y-TA0)+I0+G0-bi$$

$$Y= C0+c(Y-T0-tY)+I0+G0-bi$$

$$Y= C0+cY-cT0-ctY +I0+G0-bi$$

$$Y-cY+ctY +mY = C0 -cT0 +I0+G0-bi$$

$$Y(1-c+ct +m) = C0 -cT0+cTR +I0+G0-bi$$

$$Y = \frac{1}{1-c+ct+m}(C0 -cT0 +I0+G0-bi)$$

$$Y=\alpha\ (A0-bi)$$

$$\alpha=\frac{1}{1-0.75+0.75*0.2}= 2.5$$

$$A=500-0.75*400+100+1050=1350$$

$$YIS=2.5(1350-1000i)$$

$$YIS=3375-2500i$$

***حساب معادلة LM :**

$$M/P=L$$

$$1200=0.4Y+2000i$$

$$YLM=3000+5000i$$

-حساب التوازن الاني:

$$YIS=YLM$$

$$3375-2500I=3000+5000i$$

$$Io=0.05\rightarrow ٪5$$

-بالتعويض في احدى المعادلتين :IS LM نجد:

$$Y0=3250$$

يتحقق التوازن في النقطة (3250.0.05).E

2- حساب أثر خفض معدل البطالة عن طريق زيادة الانفاق الحكومي ب150ون. على التوازن الاني:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\delta$$

$$\delta=\frac{\alpha}{1+\alpha b\frac{k}{h}}$$

$$\delta=\frac{\alpha}{1+\alpha b\frac{k}{h}}$$

$$\delta=\frac{2.5}{1+2.5*1000\frac{0.4}{2000}}=1.66$$

$$\delta=1.66$$

$$\Delta \mathbf{y}=\delta\Delta G$$

$$\Delta y+1.66*150$$

$$\Delta y=250$$

$$Y2=3250+250$$

$$Y2=3500$$

للحصول على سعر الفائدة نعوض في LM:

$$i=0.1\rightarrow i=10٪$$

بتطبيق سياسة مالية توسعيةارتفع الدخل إلى 3500 وسعر الفائدة0.1.

-3الظاهرة الناجمة عن تطبيق السياسة السابقة:

بم ا أن السياسة المطبقة هي سياسة مالية توسعية فإن الظاهرة الناجمة هي: ظاهرة المزاحمة "الطرد".

يمكن حسابها كما يلي:

في مرحلة اولى ينتقل التوازن إلى النقطة E1 عند نفس مستوى سعر الفائدة الأصلي محققا ناتج قدره [$\Delta Y=\alpha\Delta G$]،إلا أنه في هذه النقطة السوق النقدي في حالة اختلال (فائض في الطلب على النقود).فتأخذ أسعار الفئدة في الارتفاع إلى مستوى i2 فيتراجع حجم الاستثمار وبذلك الناتج إلى مستوى Y2.

$$G\nearrow\rightarrow AD\nearrow\rightarrow Y\nearrow\rightarrow L1\nearrow L2\searrow\rightarrow i\nearrow\rightarrow I\downarrow\rightarrow AD\downarrow\rightarrow Y\downarrow$$

$$\Delta Y1=\alpha\Delta G$$

$$\Delta Y1=2.5*150$$

$$\Delta Y1=375$$

$$\Delta Y2=\delta\Delta G$$

$$Y1-Y2=\alpha\Delta G-\delta\Delta G$$

$$Y1-Y2=375-250$$

$$Y1-Y2=125$$

أثر المزاحمة يساوي 125.

***كيف يمكن تفاديها:**

إت أثر المزاحمة ينتج بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع تكلفة رأس المال وتراجع الاستثمار،لذا من أجل تفادي هذه الظاهرة لا بد منتخفيض أسعار الفائدة بتطبيق سياسةنقدية توسعية:

$$\Delta\frac{M}{P}=\frac{Y1-Y2}{\delta\frac{b}{h}}$$

$$\delta\frac{b}{h}=1.66*\frac{1000}{2000}=0.83$$

$$\Delta\frac{M}{P}=\frac{125}{0.83}=150.6$$

يجب على البنك المركزي أن يرفع الكتلة النقدية ب150.6 لتصبح1350.6

4-نظرية هافيلمو:

حسب نظرية haavelmoفإن زيادة الانفاق الحكومي ΔG=0تكون ممولة عنطريق الزيادة في الضرائب الجزافيةΔTA0=0 بحيث التغير غي الميزانية يساوي الصفرΔBS=0.

$$\Delta Y= \delta\Delta G-c\Delta TA$$

بما أن $\Delta G=\Delta TA$

$$\Delta Y= \delta\Delta G-c\Delta G$$

$$\Delta Y=(1-c)\ \delta\Delta G$$

$$\Delta$$

$$Y=(1-0.75)1.66*150=62.5$$

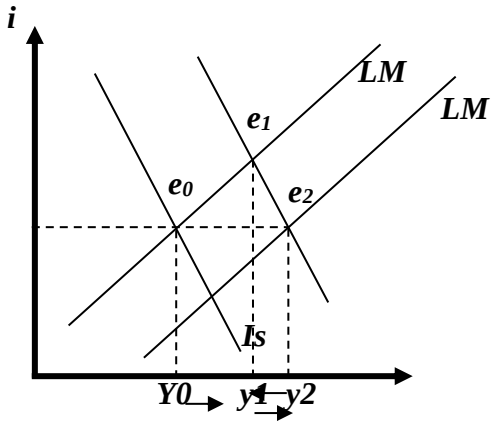

سلسلة تمارين جول منحنيات IS LM

التمرين الاول:

1-اشرح كيف و لماذا يؤثر المضاعف& ومرونة سعر الفائدة بالنسبة للطلب الكلي على منحنى IS؟.

2/ اشرح كيف ولماذا تؤثر مرونتا الدخل وسعر الفائدة على ميل منحنىLM؟

3/اشرح لماذا يكون منحنى ISمحددا لعمل السياسة النقدية؟

4/لماذا تدفع الزيادة في عجز الميزانية الحكومية الى زيادة الطلب على النقود؟

5/هل يصلح نموذج IS LMفي إطار اقتصاد اسلامي؟

النمرين الثاني:

لديك اقتصاد دولة ما مشخص بالمعادلات التالية:

$S=-100+0.1yd,\ \ I=20-500i,\ \ G=200\ ;\ TA=0.2y\ ;\ M/P=800\ ;\ L=0.8y-2000i$

أ-أحسب الانفاق المستقل ورصيد الميزانية الحكومية؟

ب-من اجل تخفيض معدل البطالة قررت الحكومة زيادة الانفاق الحكومي ب 50٪ أوجد التوازن الاني الجديد؟

ج/أحسب الظاهرة الناتجة عن تطبيق السياسة السابقة؟

د/كيف يمكن تفادي الظاهرة السابقة؟ علل اجابتك؟

التمرين الثالث:

لديك اقتصاد مغلق ممثل بالمعادلات التالية:

$C=0.5yd+65\ ;\ y^*=1000\ ;\ \ I=335-1000i\ ;G=65\ ;TA=50\ ;\ \ TR20\ ;\ \ L=120+0.2y-600\ ;\ \ M/P=220.$

أ-أوجد معادلتي LM IS وأحسب ميلهما؟.

ب-احسب الاستهلاك والاستثمار عند التوازن؟

ج-قامت السلطات باتباع سياسة اقتصادية تهدف لإعطاء القطاع العام دور أكبر في الاقتصاد عن طريق رفع الانفاق العمومي على المشاريع الحكومية الى 100ون. ما أثر على الدخل التوازني وميزانية الحكومة والاستثمار؟

د-احسب عرض النقود اللازم لتفادي ظاهرة المزاحمة؟

ذ-وضح بيانيا كيف يصبح التوازن عندما:

-رفعنا رفعنا الانفاق الحكومي، غيرنا عرض النقود؟

-او افترض تغيير التحويلات حيث التغير في الانفاق الحكومي يساوي التغير في التحويلات الحكومية؟

التمرين الرابع:

اليك المعادلات التالية عن اقتصاد افتراضي:

C=0.75yd ; G=1050 ; TA=0.2y+400 ; I=1000i+100 ; Md1=0.4y ;
Md2=200i ; Ms=1200.

المطلوب:

أ-أوجد معادلة IS ومعادلة LM ومثلهما بيانيا؟

ب-أوجد قيمة معدل الفائدة ومستوى الدخل التوازني؟

ج-لخفض معدل البطالة انتهجت الحكومة سياسة مالية توسعية بزيادة الانفاق العام بمقدار AG=50 ادرس اثار ذلك على الدخل ومعدل الفائدة ثم حدد كمية النقود اللازمة التي يجعل معدل الفائدة يبقى ثابتا واستخلص اثر المزاحمة ورصيد الميزانية وبين الاليات الاقتصادية المحققة لذلك؟.

د/ترغب الحكومة في العودة الى توازن الموازنة العامة، ادرس اثار تغير الضريبة الجزافية TA على الدخل ومعدل الفائدة طبق ذلك حسابيا على المعطيات التالية G=M1200 ; TA=500 ; Ms=1350

التمرين الخامس:

لديك المعادلات السلوكية لاقتصاد مغلق:

C=0.6Yd=100 ; I=420-700i ; TA=0.5Y+200 ; M/p=600 ; L=0.4Y-100i ;
G=100

أ-أحسب معادلة IS ؟

ب-أحسب معادلة LM ؟

ج-احسب رصيد الميزانية الحكومية؟

د-لو نفرض أن الحكومة قررت تطبيق سياسة جبائية انكماشية عبر زيادة الضريبة ب60٪، ما اثر ذلك على التوازن الاني السابق؟

هـ-عوضا عن تطبيق السياسة السابقة/ قرر البنك تطبيق سياسة نقدية انكماشية عبر تخفيض عرض النقود الى 500، ما هو أثر ذلك على التوازن الاني؟

و-حسب رأيك ماهي السياسة الاقل ضررا؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-محمد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد،مبادئ علم الاقتصاد،دار زهران،عمان،2008،ص04.

2-عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصادية -تحليل جزئي وكلي-،مكتبة زهراء الشرق،القاهرة،مصر ،1998.

3-عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 .

4- مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار سعيد ،**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2004.

5-بريش السعيد، الاقتصاد الكلي-نظريات نماذج، تمارين محلولة، دار العلوم،2007.

6-محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي (الجزء الأول: الأسس النظرية)، دار أسامة، (بدون ذكر بلد النشر)، 2004

8- علاش أحمد ،دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة ، الجزائر، 2010.

9- سامي خليل:نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة ألهرام للتوزيع، الكتاب ألول، الكويت ، 1994

10-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي(الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1994 ،الجزائر، 1994.

11-عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 .

13-محمد زرقون،أمال رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية محاضرت وتمارين،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2017.

14-د.أحمد بن عبد الكرّم المحُمّد د.محمد بن عبد هللا الجراح،مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم واساسيات 102 قصد، الطبعة الثانية،على الموقع: https://m.mu.edu.sa

15-تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط2 ،الأردن، 2009.

16- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004 .

17-عبد المطلب عبد الحميد ، ، الإقتصاد الكلي (النظرية والسياسات) ، الطبعة الأولى، مصر ، الإسكندرية ،الدار الجامعية ،2010.

18- فايز إبراهيم الحبيب وآخرون ، الدخل القومي والتجارة الخارجية ، الطبعة الثالثة، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، مطبعة المدني ، 1983.

19-أسامة بن محمد باحنشل ، ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، (المملكة العربية السعودية ، الرياض مطابع الملك سعود ، 1999.

20-احمد رمضان نعمة واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2004،

21- إبراهيم سليمان قطف ونزار سعد الدين العيسى، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .

22-عقبة عبد اللاوي، التحليل الاقتصادي الكلي: حسابات الناتج الوطني(سلسلة محاضرات وتمارين مقدمة لطلبة سنة أولى، الجامعي الوادي،2009،2008.

23- مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، على الموقع الالكتروني:

www.kau.edu.sa › Files › Subjects › part1

24- عبلة عبد الحميد بخاري، تاريخ الزيارة 09-2020/02،على الموقع الالكتروني:

http://webcache.googleusercontent.co

25- محمود حسين الوادي،الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي ،) دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2007.

26-جواد كاظم عبد نصيف البكري ،2016 ،الاقتصاد الكلي الكلاسيكي،شبكة جامعة بابل،العراق،

27http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&depid=1&lcid=48

-بدون مولف،النظريات الأساسية في الاقتصاد الكلي،2016،تاريخ الزيارة2019/11/20.على الموقع:

https://m31304is.files.wordpress.com/2016/11/d8a7d984d981d8b5d984-d8a7d984d8b1d8a7d8a8d8b9.pdf

28-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية،1994.

29-أ حمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

30- ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، بدون مكان النشر، 2003.

31-عبد الهادي علي النجار، التحليل النقدي، مكتبة الجلاء الجديدة.

32- أحمد محمد مندور ، إيمان محمد زكى ، إيمان عطية ناصف ، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد ، جامعة الإسكندرية ، 2004.

33- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي،-حالة الجزائر 1990،2004-، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة الجزائر،2006.

34-جواد كاظم عبد نصيف البكري، نظرية الدخل النسبي، محاضرت ألقيت على طلبة قسم علوم مالية ومصرفية،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بابل،العراق،2016/01/28.على الموقع الإلكتروني: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture_file.aspx?fid=9&lcid=48451

35- بدون مولف،مكونات الطلب الكلي والدراسات التطبيقية على دوال الاقتصاد الكلي،

36-أحمد سالمي ،محمد 2 36-شيخي،تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005،مجلة الباحث،العدد06، 2008 .على الموقع الإلكتروني"

https://www.kau.edu.sa/Files/0003513/Subjects/part3.doc[1]

37-أحمد سالمي ،محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005،مجلة الباحث،العدد06، 2008 .على الموقع الإلكتروني":-https://mpra.ub.uni-muenchen.de/76720/1/MPRA_paper_76720.pdf

38-جواد كاظم عبد نصيف البكري، نظرية دورة حياة المنتوج ، محاضرا ألقيت على طلبة قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد،28 جامعة بابل،العراق،/2016/01.

39-م.ربيعي، محاضرا ت القيت على طلبة المدرسة العليا للتجارة،بدون تاريخ،ص1.على الموقع،https://www.esc-alger.dz/contribution%20ensgnt/Rebai/Cours-IS-LM.pdf

40-المعهد العربي للتخطيط،ا لسياسات الاقتصادية، الكويت .على الموقع:http://www.arab

41-قنوني حبيب، البسيط في الاقتصاد الكلي-مع تمارين محلولة،ص62على الموقع: - api.org/images/training/programs/1/2018/523_P18021-4.pdf

42-حسين عبد القادر، يونس جعفر، المالية العامة والموازنات، مكتبة دار الفكر، فلسطين، 2013.

43-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

44-السيد عطية عبد الواحد دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية التوزيع العادل للدخول في التنمية الاجتماعية لضبط التضخم، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية .

45-دوسيم وجيه الكسان رزق الله، أثر مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري : تحليل السلاسل الزمنية الطولية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد،العدد 02،افريل 2019.

46-البشير عبد الكريم، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، لملتقى الدولي حول: السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان،الجزائر،ص5.الموقع الإلكتروني، https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_6.pdf

47 -Gregory N. Mankiw(2013), Macroéconomie, traduction par Jihad C. El Naboulsi,6 e édition, De boeck, p9

-48 Jean François Goux, économic monétaire et financière : théories, institutions, politiques,Ecomnomica, 2éme édition ,1995, p.p.63-64.

فهرس المحتويات

الفصل الأول: مدخل للاقتصاد الكلي

الفصل الثاني: التوازن الكلي عند الكلاسيك

الفصل الثالث: المدرسة الحديثة (التحليل الكينزي)

الفصل الرابع: التوازن الاقتصادي العام "نموذج IS-LM"

الفصل الخامس: فعالية السياسات الاقتصادية في ظل نموذج IS/LM